Empowered lives.
Resilient nations.

مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) في اليمن

(P173582) (ESPECRP)

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

(ESMF)

13 سبتمبر 2020م	المسودة الأولية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
8 أبريل 2021م	استلام التعليقات من البنك الدولي	البنك الدولي
28 أبريل 2021م	تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
13 مايو 2021م	استلام التعليقات من البنك الدولي	البنك الدولي
30 مايو 2021م	تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
15 يونيو 2021م	تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

Contents

ملخص تنفيذي 6
1. مقدمة 10
2. وصف المشروع 10
2.1 وصف الظروف البيئية والاجتماعية الاقتصادية الأساسية 13
2.2 ملخص النتائج والأنشطة الرئيسية 14
3. الإطار القانوني والتنظيمي 15
3.1 التشريعات والسياسات واللوائح الوطنية 15
3.2 الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية 18
3.3 المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 18
3.4 اشتراطات البنك الدولي 19
4. الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية 23
4.1 النزاع 27
4.2 تدابير الإدارة 27
4.3 النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي 29
4.4 التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية 30
4.5 تغير المناخ 32
4.6 صحة وسلامة وظروف عمل المجتمع المحلي (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية) 33
4.7 التراث الثقافي 36
4.8 منع التلوث وكفاءة الموارد 37
4.9 حيازة الأراضي وفرض القيود على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي 39
5. إجراءات معالجة الآثار الاجتماعية والبيئية 39
5.1 متطلبات فحص وتصنيف المشاريع الفرعية 39
5.2 متطلبات التقييم والإدارة الخاصة بالموقع 41
6. الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات 42
6.1 هيكل الإدارة العامة والمسؤوليات 42
6.2 بناء القدرات والتدريب 45
7. إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات 45
7.1 مبادئ المشاركة الهادفة والفعالة والمستنيرة لأصحاب المصلحة 45
7.2 الإفصاح عن المعلومات 46
7.3 أنظمة مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) موضع التنفيذ لإشراك أصحاب المصلحة وكشف المعلومات 47
7.4 آلية معالجة التظلمات على مستوى المشروع 48
7.5 آلية المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 50
8. مراقبة تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والإبلاغ عنه وتقييمه 50
8.1 مؤشرات المراقبة والإبلاغ: 51

8.2 نظام المعلومات الإدارية.....52
8.3 المراقبة الذاتية للمشاريع الفرعية والإبلاغ عنها 52
8.4 المراقبة والإبلاغ من طرف ثالث للمشروع الفرعي.....53
8.5 خطة المراقبة.....53
9. تقدير الميزانية لتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية 55
10. الملاحق 57
الملحق 2: قائمة الفحص البيئي والاجتماعي للصندوق الاجتماعي للتنمية.....70
الملحق 3. قائمة التدقيق البيئية والاجتماعية لبرنامج الأشغال العامة 75
الملحق 4. قائمة التدقيق البيئية والاجتماعية لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر 80
الملحق 5 : مخاطر محددة وتدابير الإدارة حسب نشاط المشروع 83
الملحق 6 : خطة الإدارة البيئية والاجتماعية -مخطط تفصيلي إرشادي.....104
الملحق 7. إرشادات تقديم التظلمات.....107
الملحق8 : إطار عمل الصحة والسلامة المهنية ومجموعة أدوات الصحة والسلامة المهنية.....112
الملحق9 : إطار عمل حساسية النزاع للمشروع: سيتم تحديث إطار عمل حساسية النزاع الجديد لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) 112
الملحق10 : خطة إشراك أصحاب المصلحة 112
الملحق11 : إجراءات إدارة العمل 112
الملحق12 : خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.....112
الملحق13 : خطة النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.....112
الملحق14 : الدليل التشغيلي لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)....112
الملحق15 : نظام الإدارة البيئة والاجتماعية ل لبرنامج ضمان التمويلات اليمني 112

الاختصارات

EHS	Environmental, Health and Safety	البيئة والصحة والسلامة
EIA	Environmental Impact Assessment	تقييم الأثر البيئي
EPA	Yemen Public Environmental Protection Agency	الهيئة العامة لحماية البيئة اليمنية
EPL	Yemen Environmental Protection Law	قانون حماية البيئة اليمني
ESIA	Environmental and Social Impact Assessment	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
ESMF	Environmental and Social Management Framework	إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية
ESMP	Environmental and Social Management Plan	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
ESMS	Environmental and Social Management System	نظام الإدارة البيئية والاجتماعية
FI	Financial Intermediary	الوسيط المالي
GDP	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GBV	Gender Based Violence	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GIIP	Good International Industry Practice	الممارسة الصناعية الدولية الجيدة
GRM	Grievance Redress Mechanism	آلية معالجة المظالم
IDP	Internally Displaced Person	النازحون داخلياً
ILO	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
IPM/IVP	Integrated Pest Management / Integrated Vector Management	الإدارة المتكاملة للآفات وناقلات الأمراض
MSME	Micro, Small and Medium Enterprise	المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
MFI	Multilateral Finance Institution	مؤسسة تمويل متعددة الأطراف
MIS	Management Information System	نظام إدارة المعلومات
NBSAP	National Biodiversity Strategy and Action Plan	الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع البيولوجي
NEAP	Yemen National Environmental Action Plan	خطة العمل البيئة الوطنية اليمنية
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
OHS	Occupational, Health and Safety	الصحة والسلامة المهنية
OP	World Bank Operational Policy	السياسة التشغيلية للبنك الدولي
PAD	World Bank's Project Appraisal Document	وثيقة التقييم المسبق للمشروع للبنك الدولي
PWP	Public Works Project	مشروع الأشغال العامة
RoY	Republic of Yemen	الجمهورية اليمنية
SRM	UNDP's Stakeholder Response Mechanism	آلية استجابة أصحاب المصلحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
SECU	UNDP's Social and Environmental Compliance Unit	وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
SEA	Sextual Exploitation and Abuse	الاستغلال والاعتداء الجنسيين
SES	UNDP's Social and Environmental Standards	المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي
SESP	UNDP's Social and Environmental Screening Procedure	إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
SFD	Social Fund for Development	الصندوق الاجتماعي للتنمية
SME	Small-to-Medium Enterprise	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SMED	Small-to-Medium Enterprise Development	تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SMEPS	Small and Micro Enterprise Promotion Service	وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
SWF	Yemen Social Welfare Fund	صندوق الرعاية الاجتماعية اليمني
TPMA	Third-Party Monitoring Agent	وكيل المراقبة المستقل باستخدام طرف ثالث
UN	United Nations	الأمم المتحدة

UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
YECRP/ECRP	Yemen Emergency Response Project	مشروع الاستجابة الطارئة في اليمن
ESPECRP	Emergency Social Protection and COVID-19 Response Project	مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)
YSMQCO	Yemen Standard Metrology Quality Control Organization	الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة

ملخص تنفيذي

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل ضمان اتساق مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مع المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SES) (المتاحة على الرابط www.undp.org/ses) والإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (ESF)، حيث تقتضي المعايير الاجتماعية والبيئية (SES) في جميع مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النظر في الفرص البيئية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن يتيحها المشروع وكفالة تجنب وتقليل وإدارة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية الضارة.

الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هو أن يكون أداة عملية لتوجيه عملية تحديد الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للاستثمارات المقترحة والتخفيف من حدتها، وأن يكون منبرا للمشاورات مع أصحاب المصلحة والمستفيدين المحتملين من المشاريع. ويحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية العوامل التي تؤدي إلى تنفيذ المشروع، ومعايير فرز المشاريع الفرعية، والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشاريع الفرعية، وتدابير التخفيف من المخاطر المحددة، وتقييم القدرة المؤسسية، والتدابير اللازمة لسد الثغرات في القدرات. ويتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ما يلي:

وصف المشروع (الفصل 2): قام كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف بالشراكة مع البنك الدولي بوضع مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من أجل رفع الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم دعم سبل العيش المطلوب بشكل ملح وتوفير الخدمات للسكان المتضررين بشدة من النزاع الجاري. وهناك ثلاث مؤسسات محلية مسئولة عن التنفيذ هي: الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. فالمشروع يركز على استهداف الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتدخلات اللازمة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. وهو يغطي الأنشطة المتصلة بالتحويلات النقدية: 1) التحويلات النقدية غير المشروطة إلى المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية؛ النقد من أجل التغذية، بإعطاء الأولوية لأسر صندوق الرعاية الاجتماعية الأكثر عرضة لخطر سوء التغذية والأسر التي لديها أطفال يعانون من سوء التغذية دون سن الخامسة؛ 2) حصول الفئات الضعيفة من الأشخاص القادرين على العمل الذين يحصلون على النقد مقابل العمل على فرص عمل مؤقتة لإنشاء أصول مجتمعية قيمة والمساهمة في الأمن الغذائي؛ 3) إعادة تأهيل الأصول الاجتماعية والإنتاجية للمجتمعات المحلية؛ 4) توفير الفرص الاقتصادية وسوق الأغذية للفئات السكانية الضعيفة عن طريق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع التركيز على تعزيز سوق الأغذية المحلية وإنتاجها، بما في ذلك دعم المزارعين والصيادين ومنتجي الماشية من أجل تعزيز الإنتاجية الزراعية المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي. وستشمل تدخلات المشاريع تدابير حساسة لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ويسعى المشروع أيضا إلى تعزيز قدرة ودور المؤسسات الوطنية تعزيزا كبيرا من أجل إرساء أساس متين للحماية الاجتماعية والقيادة المحلية في المستقبل.

لمحة عن الإطار القانوني والتنظيمي (الفصل 3): تشمل القوانين واللوائح الوطنية الرئيسية التي تنطبق على إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية كل من خطة العمل البيئة الوطنية والاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وقانون المياه وقانون حماية البيئة وقانون العمل. وفي سياق مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، يتم تطبيق الضمانات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإطار الضمانات الاجتماعية والبيئية للبنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الأطراف المسئولة عن التنفيذ (مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية) بوضع إجراءاتها التشغيلية الخاصة والتي تم إعدادها للمشاريع المدعومة من قبل في إطار هاتين المؤسستين قبل نشوب الصراع الحالي في البلد وأطر الإدارة البيئية والاجتماعية في عام 2014م وإطار الصحة والسلامة المهنية في 2018م. يساعد تنفيذ هذه الإجراءات أيضاً في ضمان الالتزام بكافة الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية ذات الصلة.

لمحة عن أنشطة المشروع والمخاطر الاجتماعية والبيئية الرئيسية (الفصل 4): يلخص هذا الفصل المخاطر الاجتماعية والبيئية الرئيسية وتدابير الإدارة لهذا المشروع. كما يصف هذا الفصل الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي والمتطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللوائح الوطنية والتي تم تفعليها بناء على استكمال إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي على مستوى المشروع (إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انظر الملحق رقم 1). يعتبر التصنيف الإجمالي لمخاطر المشروع كبير. والمخاطر البيئية لهذا المشروع "مرتفعة". قد تؤدي نشاطات

المشروع، إن لم تدار بطريقة مناسبة، إلى مخاطر تؤثر على صحة وسلامة العاملين والمجتمع وكذلك البيئة. ومن المتوقع أن تكون المخاطر والآثار البيئية خاصة بالموقع ويمكن عكسها وبشكل عام ذات حجم منخفض والتي يمكن التخفيف منها من خلال اتباع الإجراءات المناسبة، ولكن بناء على تجربة التنفيذ من مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة، وتحديد فجوات الصحة والسلامة المهنية المهمة، إلا انه قد تحدث مخاطر كبيرة تتعلق بالحوادث القاتلة و/أو الإصابات الخطيرة التي قد تحصل ضمن المشروع، خصوصا في المشاريع الفرعية المجتمعية القائمة على العمالة المكثفة. تشمل المخاطر الرئيسية في المشروع تلك المخاطر المرتبطة بحقوق الإنسان والصراع، والإدماج الاجتماعي والنوع الاجتماعي والتنوع الحيوي والموارد الطبيعية والتغير المناخي وصحة المجتمع والسلامة وظروف العمل (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية والإرث الثقافي والتلوث. ولأنه من غير الممكن تنفيذ تحليل كامل للمخاطر حتى يتم التعرف على التفاصيل المتعلقة بتصميم كل موقع من مواقع العمل إلا أن التعرف على المخاطر على مستوى المشروع ككل يوفر تقييم إرشادي يتم تنقحيه لاحقاً من خلال الفحص وتقييم المخاطر وإدارتها على مستوى كل مشروع (انظر الفصل 5). وذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يتم وضع خطط الفحص والتقييم والإدارة الخاصة بكل مشروع فرعي وكل موقع على حدة.

إجراءات الفحص (الفصل 5): سيتم فحص كل مشروع فرعي للتعرف على المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية (بما فيها المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية) من خلال تطبيق أدوات الفحص الخاصة بمشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية التي تم استعراضها واعتمادها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. سيتم استكمال عمليات الفحص والتنصيف قبل اعتماد المشاريع الفرعية وتوقيع الاتفاقية المالية. كما سيتم تحديث فحص المشاريع الفرعية إذا ما حدثت أي تغييرات هامة في تصميم المشروع أو سياقه وبما يؤثر جوهرياً على المخاطر الاجتماعية والبيئية لذلك المشروع الفرعي. ينبغي أن يتم فحص وتنصيف المشاريع الفرعية في مرحلة مبكرة من مراحل التصميم وذلك عندما تتوفر المعلومات الكافية لهذا الغرض. وبناءً على عملية الفحص يتم تصنيف المشروع الفرعي حسب درجة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية). ينتج عن عملية الفحص أن يتم تصنيف المشروع الفرعي حسب المخاطر المتوقعة (مخاطر منخفضة، أو مخاطر متوسطة أو مخاطر عالية). تجدر الإشارة إلى أن المشاريع الفرعية التي تصنف باعتبارها ذات مخاطر عالية سوف يتم استبعادها من التمويل من مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في اليمن والاستجابة لجائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) في اليمن. إذا ما تم تحديد مخاطر عالية أثناء تنفيذ المشروع الفرعي ينبغي إشعار الإدارة العليا للأطراف المسئولة عن التنفيذ ومدير المشروع من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فوراً وأن يتم إيقاف الأنشطة المعنية حتى يتم وضع التدابير الإدارية لتخفيض مستوى المخاطر في المشروع الفرعي. يظهر التحليل الأولي للفجوات أن عمليات الفحص لدى مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية تتوافق عموماً مع متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما هي موصوفة أدناه. وستتطلب جميع مشاريع المخاطر الكبيرة خطة للإدارة البيئية والاجتماعية يعدها الشركاء المنفذون ويستعرضها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويوافق عليها البنك الدولي.

إجراءات التقييم والإدارة (الفصل 5): سيتم تنفيذ التقييمات الهادفة لكل موقع ووضع خطط الإدارة لجميع المشاريع ذات المخاطر الكبيرة عندما يتم تحديد أنشطة ومواقع المشاريع الفرعية. سوف يفضي/تفضي هذا/هذه التقييم(التقييمات) إلى وضع التدابير والخطط الإدارية ذات النطاق المناسب لمعالجة المخاطر والآثار التي تم تحديدها وسيتم استكمال التقييمات الاجتماعية والبيئية المناسبة وتبني تدابير التخفيف والإدارة المناسبة وسيتم الكشف عنها ومناقشتها مع الأطراف المعنية قبل تنفيذ أي أنشطة يمكن أن تؤدي إلى آثار اجتماعية بيئية سلبية. سوف يتم **تقديم كافة التقييمات وخطط الإدارة الخاصة بالمواقع إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للمصادقة عليها**، وتسجيلها في نظام إدارة المعلومات. وفي الحالات التي يجري فيها الاضطلاع بأنشطة مماثلة في منطقة معينة، يمكن تجميع هذه الأنشطة وتغطيتها في إطار خطة واحدة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. وستكون كافة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية متوفرة عند الطلب.

الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات (الفصل 6): يوفر البنك الدولي التمويل للمشروع ولذلك فإنه يتولى الدور الإشرافي عليه. أنشأ البنك الدولي لجنة عليا للإشراف الإداري وذلك للإشراف ولاتخاذ القرارات المتعلقة بالمعالجات المتصلة بالأنشطة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لمجلس إدارة المشروع (المكون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر) سلطة إشرافية واستشارية ويمثل أعلى هيئة للتنسيق وللتوجيه الاستراتيجي والإشراف وضمان الجودة. سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولا عن الإشراف على تنفيذ المشروع وضمان الامتثال لمتطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وسيعمل لهذا الغرض عن كثب مع مشروع الأشغال العامة

والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الدولي. كما سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولا عن تعديل او تحديث هذه الوثيقة أثناء فترة تنفيذ المشروع وذلك بالتشاور مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الدولي. أثناء فترة تنفيذ العمليات ستكون الأطراف المسئولة عن التنفيذ (الصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ومشروع الأشغال العامة) مسائلة عن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وهذه الأطراف مسائلة بشكل مباشر أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب خطاب الاتفاق مع كل منها. الأطراف المسئولة تشمل المكاتب الرئيسية والمكاتب الفرعية ومهندسي المواقع ومشرفي المواقع والعمال الذين يلعبون دوراً في تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع خطة لتنمية القدرات لضمان التطوير المستمر للقدرات فيما يتعلق بتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وسيتم وضع تلك الخطة بالعمل عن كثب مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر والبنك الدولي.

إشراك الأطراف المعنية والإفصاح عن المعلومات (الفصل 7): سوف يضمن مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والأطراف المسئولة عن تنفيذه أن يتم الإشراك الهادف والفاعل والمبني على المعلومات لكافة الأطراف المعنية وذلك في تصميم وتنفيذ كافة المشاريع الفرعية. يؤدي إشراك الأطراف المعنية إلى تطوير علاقات قوية وبناءة ومستجيبة والتي تُعدّ ضرورية لضمان التصميم والتنفيذ السليمين للمشروع. كما ان الإشراك الفاعل للأطراف المعنية يعزز من مستوى قبول المشروع ويقوّي الاستدامة الاجتماعية والبيئية ويديم المنافع المتأتية من التدخلات الممولة. يعني الإفصاح عن المعلومات أن يتم توفير المعلومات المزمنة التي يسهل الوصول إليها والمتعلقة بالمشروع والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة له إلى كافة الأطراف المعنية من أجل تسهيل المشاركة الهادفة والفاعلة والواعية لهذه الأطراف في تصميم وتنفيذ المشروع. تحتاج الأطراف الفاعلة إلى الحصول على المعلومات ذات الصلة بالمشروع والمشاريع الفرعية من أجل أن تستوعي الفرص المستقبلية ذات الصلة بالمشاريع الفرعية والمخاطر المتأتية عنها ولكي تنخرط بفعالية تصميم وتنفيذ هذه المشاريع الفرعية. بالإضافة إلى الحصول على المعلومات العامة عن المشروع ينبغي أن يُتاح للأطراف المعنية الوصول إلى تقارير الفحص ومستودعات التقييمات وخطط الإدارة والنسخ النهائية لها وينبغي الإفصاح عن هذه المعلومات في الوقت المحدد وفي موقع يسهل الوصول إليه وبطريقة وبلغة يسهل فهمها من قبل الأشخاص المتأثرين بالمشاريع والأطراف المعنية الأخرى.

وقد تم وضع خطة إشراك أصحاب المصلحة لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وتسلم خطة التنفيذ بأهمية المشاركة المفتوحة والشفافة بين المتلقي وأصحاب المصلحة في المشروع كعنصر أساسي للممارسة الدولية الجيدة. ويمكن أن تؤدي المشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة إلى تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية للمشاريع، وتعزيز قبول المشاريع، وتقديم مساهمة كبيرة في نجاح تصميم المشاريع وتنفيذها. وإشراك أصحاب المصلحة عملية شاملة تجرى طوال دورة حياة المشروع. وحيثما تم تصميمه وتنفيذه على نحو سليم، فإنه يدعم تطوير علاقات قوية وبناءة ومستجيبة تعد مهمة للإدارة الناجحة للمخاطر البيئية والاجتماعية لأي مشروع.

ويلزم أن يتم إشراك الأطراف المعنية على نحو هادف من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر من أجل مشاركة المجتمعات المحلية والأفراد في تدخلات المشروع. تشمل إجراءات التشغيل القياسية لكلا الطرفين المسئولين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأطراف المسؤولة إجراءات تتعلق بإشراك المجتمعات المحلية والأطراف المعنية في دورة المشروع كمكون أساسي في مراحل التعرف على المشروع وتصميمه وتنفيذه وتوصف هذه المشاركة باعتبارها مكوناً أساسياً في استراتيجية الاستدامة طويلة الأجل للتشغيل والصيانة.

آلية معالجة التظلمات (الفصل 8): يتم إدارة آلية معالجة التظلمات على مستوى المشروع من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة الذين لديهم آليات خاصة بهم للتظلمات. ستكون آلية التظلمات شاملة للنوع الاجتماعي والفئات العمرية المختلفة وستكون مستجيبة وتعالج العوائق المحتملة في الوصول فيما يتعلق بالمرأة وكبار السن والمعاقين والشباب والفئات المهمشة الأخرى حسبما يكون ذلك مناسباً للمشروع. لن تكون آلية التظلمات معوقاً أمام الوصول إلى المعالجات القضائية أو الإدارية المناسبة وستكون آلية يسهل الوصول إليها من قبل كافة الأطراف المعنية دون أي تكلفة ودون أي عقاب. يجب مشاركة المعلومات المتعلقة بآلية معالجة التظلمات وكيفية تقديم الشكاوى و/أو التظلمات أثناء عملية إشراك الأطراف المعنية وأن يتم وضع الآلية في أماكن بارزة لإتاحة المعلومات عنها لكافة الأطراف المعنية الرئيسية. يمكن استلام كافة الشكاوى و/أو التظلمات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية إما شفهياً (إلى الموظفين الميدانيين) أو عبر الهاتف أو صندوق الشكاوى أو بالكتابة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مشروع

الأشغال العامة أو الصندوق الاجتماعي للتنمية. إن أحد الأجزاء الرئيسية في آلية معالجة التظلمات هو متطلب أن يحتفظ فريق إدارة المشروع ومقاول البناء بسجل لكافة الشكاوى و/أو التظلمات المستلمة في مكاتب المشروع بالميدان وأن يشمل ذلك التظلمات المرفوعة من العمال. بالإضافة إلى آليات معالجة الشكاوى على مستوى المشروع يمكن للشاكين أن يصلوا مباشرة إلى آلية المسائلة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تستقبل الشكاوى والتظلمات على حد سواء. تحقق وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي كافة الادعاءات المتعلقة بعدم الالتزام الكامل بمعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو إجراءات الفحص أو الالتزامات الاجتماعية والبيئية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي احتمال أن يلحق ضرراً ما بالبشر أو البيئة. تتيح آلية الاستجابة هذه للأشخاص المحليين المتأثرين بالمشروع فرصة العمل مع الأطراف المعنية الأخرى للتوصل إلى حلول لأي مخاوف أو شكاوى و/أو تظلمات بشأن الآثار الاجتماعية والبيئية لأي مشروع من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تهدف آلية الاستجابة للأطراف المعنية إلى أن تكمل عملية إشراك المعنية وهي مطلوبة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاءه المنفذين أثناء كامل دورة المشروع (www.undp.org/secu-srm). ويمكن أيضا للشاكين الوصول إلى فريق التفتيش التابع للبنك الدولي (www.inspectionpanel.org). وتشير تقارير وكيل المراقبة المستقل ومشاورات الأطراف المعنية في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى أن وعي الأشخاص المتأثرين بالمشاريع بآلية التظلمات وخياراتهم ضئيل. وسيكون هذا مجالا يتعين تعزيزه للمضي قدما.

المتابعة والتقارير والتقييم (الفصل 9): ينبغي مراجعة وتحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والإجراءات ذات الصلة به على أساس منتظم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية بهدف عكس المعارف المكتسبة أثناء سير تسليم/بناء المشروع. لدى كل من مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية أنظمة لإدارة المعلومات يتم فيها تسجيل معلومات المشروع ونتائج المتابعة له. توفر أنظمة إدارة المعلومات آلية مهمة لتتبع المعلومات المتعلقة بتنفيذ التدابير البيئية والاجتماعية. وسيتم تنفيذ مراجعة لتحديد الفرص الممكنة لتعزيز عناصر التدابير البيئية والاجتماعية في أنظمة إدارة المعلومات. سوف يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تحتفظ الثلاثة الأطراف المسئولة عن التنفيذ بكافة السجلات الإدارية والاجتماعية والبيئية التي تشمل سجلاً بكافة الشكاوى والحوادث وكذا سجلاً بالإجراءات المتخذة للتخفيف من مسببات الشكاوى أو الحوادث. ينبغي تسجيل أي حوادث بما في ذلك الحوادث المتعلقة بعدم الالتزام بإجراءات إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية باستخدام سجل للحوادث وأن يتم إدخال التفاصيل الكاملة في ذلك السجل. وبالنسبة لأي حوادث تؤدي أو يُحتمل أن تؤدي إلى أضرار مادية أو اجتماعية أو بيئية كبيرة يتوجب على مشرف الموقع / المسئول المكلف أن يشعر الإدارة العليا لدى الطرف المسئول عن تنفيذ المشروع ومدير مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في أسرع وقت ممكن وفي فترة لا تتجاوز 24 ساعة. كما سيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك أن يتم إبلاغ البنك الدولي بكافة الحوادث المهمة خلال 48 ساعة. يتوجب على الطرف المسئول عن التنفيذ أن يوقف الأعمال فوراً حتى يتم استكمال إجراءات المعالجة وحسب مصادقة مدير المشروع. ينبغي إكمال قائمة فحص اجتماعي وبيئي يومية (والتي تشمل قضايا الصحة والسلامة المهنية) لكافة المواقع النشطة ذات المخاطر الكبيرة من قبل مشرف الموقع / المسئول المكلف المعني وسيتم الاحتفاظ بذلك في السجل. سيتم استكمال قائمة مراجعة اجتماعية وبيئية أسبوعية وستشمل تلك القائمة إشارة إلى أي مشاكل تم ذكرها في القائمة اليومية المستكملة من قبل مشرف الموقع أو الشخص المكلف. ستتم متابعة كافة الإجراءات التصحيحية باستخدام السجل. في حالة مخاطر الصحة والسلامة المهنية المحتملة، سيتم تطوير وتطبيق أنظمة وإجراءات عمل آمنة وكذلك نماذج تصاريح العمل اليومية المستخدمة للتحكم في المخاطر وتقليلها إلى حدود مقبولة. يجب تضمين تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في المراقبة الشاملة للمشروع وإعداد التقارير بما في ذلك المراقبة التي تجريها هيئة الرقابة الخارجية.

1. مقدمة

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك لضمان توافق مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مع المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (www.undp.org/ses) و إطار الحماية البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي. تقتضي المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تأخذ جميع مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاعتبار الفرص البيئية والاجتماعية المحتملة التي قد يولدها مشروع ما وأن تكفل تجنب المخاطر وتقليل وتخفيف وإدارة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية السلبية. في سياق مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تنطبق المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإطار الحماية البيئية والاجتماعية للبنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، وضعت الأطراف المسؤولة (مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر) الإجراءات التشغيلية الموحدة الخاصة بها، والتي تم وضعها لأغراض المشاريع التي تحظى بدعم البنك الدولي التي يتم تنفيذها من قبل هاتين المؤسستين قبل اندلا ع النزاع؛ أطر الإدارة البيئية والاجتماعية في عام 2014م، وإطار الصحة والسلامة المهنية في عام 2018م.

نظراً لأن تفاصيل الأنشطة المقترحة مصممة على مستوى المشروع الفرعي، فإن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ضروري لضمان وضع السياسات والإجراءات لتنفيذ الضمانات المتسقة عبر جميع المشاريع الفرعية، وكما هو مطلوب من قبل العالم. الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي.

الهدف من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى أن يكون بمثابة أداة عملية لتوجيه تحديد وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للاستثمارات المقترحة وكمنصة للتشاور مع أصحاب المصلحة والمستفيدين المحتملين من المشروع. تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بالتوافق مع الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسياسات اليمنية ذات الصلة بشأن التقييم البيئي. يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية محفزات السياسة العامة لتدخلات المشروع ومعايير الفحص الخاصة بالمشاريع الفرعية والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية المحتملة وتدابير التخفيف للتخفيف من المخاطر المحددة وتقييم القدرات المؤسسية والتدابير اللازمة لسد الثغرات في القدرات.

يوفر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إطاراً معززاً وواضحاً لضمان الاتساق مع سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في جميع المشاريع الفرعية. تم تطوير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من خلال عملية استشارية بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق الوثيق مع البنك الدولي وبرنامج الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية.

يشتمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على ما يلي:

- وصف المشروع (الفصل 2)
- لمحة عامة عن الإطار القانوني والتنظيمي (الفصل 3)
- لمحة عامة عن أنشطة المشروع والمخاطر الاجتماعية والبيئية الرئيسية (الفصل 4)
- إجراءات الفحص والتقييم والإدارة (الفصل 5)
- الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات (الفصل 6)
- إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات (الفصل 7)
- آلية معالجة الشكاوى (الفصل 8)
- المتابعة والتقارير والتقييم (الفصل 9)

2. وصف المشروع

بتمويل ودعم من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، يهدف مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن إلى تقديم التحويلات النقدية التي تراعي منظور التغذية وتوفير فرص عمل مؤقتة وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتأثرين بفيروس كورونا (كوفيد-19) والصدمات المرتبطة بالمناخ وكذلك لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تقديم الخدمات.

فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الوكالة المستفيدة[1] من منحة المؤسسة الدولية للتنمية، بينما يتم تنفيذ الأنشطة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. تفترض نظرية التغيير في المشروع أنه في حالة زيادة فرص توليد الدخل وسبل العيش للأسر الضعيفة (بما في ذلك النازحين داخلياً)، مع استعادة تقديم الخدمات الأساسية وإحياء الأعمال التجارية المحلية الرئيسية، ستتمكن الأسر والمجتمعات اليمنية من التعامل بشكل أفضل مع تأثير الأزمة الحالية وأن تكون محركات قوية لبناء القدرة على الصمود وجهود التعافي.

يتضمن مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن أربع مكونات رئيسية كما يلي:

المكون 1: التحويلات النقدية (152 مليون دولار أمريكي). سيمول هذا المكون أساسا التحويلات النقدية للأسر الفقيرة والضعيفة لحمايتها من انعدام الأمن الغذائي. سيتضمن هذا المكون مكونين فرعيين: المكون الفرعي 1.1 -التحويلات النقدية غير المشروطة (تنفذه اليونيسيف)؛ والمكون الفرعي 1.2 -النقد من أجل التغذية (ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية).

سيتم تنفيذ المكون الفرعي 1.2-النقد من أجل التغذية من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال وحدة التغذية التابعة له، وسيتبع دليل العمليات الخاص بالتحويلات النقدية المشروطة التغذوية. ويشمل مكون النقد من أجل التغذية أربعة نواتج رئيسية، وهي:

- **التحويلات النقدية** بما في ذلك مسح الأسر المستهدفة، وتسجيل النساء المؤهلات، وإجراء دورات التوعية الصحية والتغذوية ودفع المبالغ النقدية الإضافية الشهرية؛
- 2) **تسهيل الوصول إلى مراكز التغذية العلاجية** بما في ذلك الفحوصات والتسجيل والمعاينات وإحالة حالات سوء التغذية إلى مراكز التغذية العلاجية ودفع تكاليف النقل والإقامة، إذا لزم الأمر؛
- **التوعية الصحية** التي تشمل جلسات التوعية الصحية المنتظمة وزيارات الأسرة لدعم التغيير السلوكي وتقديم النصائح ومتابعة الأمهات والأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية؛
- **العاملون المجتمعيون** في مجال التغذية من خلال توفير التدريب وفرص العمل للشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و35 عاماً، ثم نشرهن كمروّجات للصحة والتغذية / عاملين في مجال التوعية للمجتمعات المحلية لتقديم المخرجات المذكورة أعلاه. يشمل هذا الناتج تقييم الأهلية واختيار وتدريب الفتيات المؤهلات ودفع أجور شهرية لهن.

المكون 2: الأشغال كثيفة العمالة والفرص الاقتصادية (38.4 مليون دولار أمريكي). سيعالج هذا المكون انعدام الأمن الغذائي من خلال توفير فرص اقتصادية مؤقتة وأكثر استدامة للسكان الضعفاء وبناء الأصول ذات الصلة. سيتم تنفيذ هذا المكون من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وسيتضمن ثلاث مكونات فرعية: المكون الفرعي 2.1 -النقد مقابل العمل؛ المكون الفرعي 2.2 -الأصول المجتمعية؛ والمكون الفرعي 2.3 -الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء.

برنامج النقد مقابل العمل بموجب الجزء 2.1 (أ) من المشروع: سيتم تنفيذ هذا المكون الفرعي من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية بهدف رئيسي هو خلق فرص عمل مؤقتة للأشخاص المستضعفين وتوفير الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الرئيسية التي تحددها المجتمعات المستهدفة. سيتبع تنفيذ الأنشطة في إطار المكون الفرعي للنقد مقابل العمل دليل التشغيل لوحدة برنامج الأشغال كثيفة العمالة الذي تم تحديثه بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). يتم تلخيص إجراءات التشغيل الرئيسية ذات الصلة بمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) هنا.

سيتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية نموذجاً قصير الأجل لتنفيذ أنشطة النقد مقابل العمل في إطار مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من أجل تغطية عدد كبير من المجتمعات والأسر المستهدفة من خلال الاستجابة السريعة والصرف السريع. تتضمن الأنشطة في إطار هذا المكون الفرعي عمالة قصيرة الوقت (4 -6 أشهر) مع كثافة عمالية عالية (حوالي 60٪)، وأجور محددة بمتوسط 500 دولار أمريكي لكل أسرة، وأعمال بسيطة نسبياً لتناسب العمال المحليين، مع الغالبية منهم من العمال غير المهرة. وستعطى الأولوية لأنواع المشاريع الفرعية التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين الأمن الغذائي، وبالتالي ستشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استصلاح الأراضي الزراعية، وتحسين الطرق الريفية وحمايتها، وإعادة تأهيل قنوات الري، والمرافق التي تحسن الصحة والظروف البيئية (على سبيل المثال، بناء مراحيض بسيطة، وإعادة تأهيل الموارد المائية، وزراعة الأشجار...الخ.). يتم دفع الأجور في الغالب عن

[1] يتم تنفيذ المشروع أيضًا من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) -الوكالة المستفيدة لمكون التحويلات النقدية غير المشروطة في إطار المشروع

طريق مؤسسة مالية. في الحالات التي لا تتوفر فيها الخدمات المصرفية أو البريدية، سيتم إضافة محاسب ميداني لإجراء المدفوعات النقدية إلى الفريق الميداني للصندوق الاجتماعي للتنمية.

المنحة الفرعية لبرنامج ضمان التمويلات اليمني بموجب الجزء 2.3 (أ) (1)، المنح الفرعية لتكنولوجيا المعلومات لنظام إدارة المعلومات بموجب الجزء 2.3 (أ) (3)

يتم تنفيذ هذا المكون الفرعي من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال وحدة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر والمنظمة الفرعية برنامج ضمان التمويلات اليمني. لا يتلقى برنامج ضمان التمويلات اليمني أي تمويل من المشروع. ومع ذلك، يمكن اعتباره مؤسسة شريكة بسبب الضمان الذي يقدمه. سيتم تنفيذ المنح الفرعية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وجمعيات الأعمال [2.3 ب (1) و (2)] بواسطة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. الهدف الرئيسي هو توفير فرص اقتصادية أكثر استدامة للفئات الضعيفة من السكان من خلال دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتضررة من النزاع أو أزمة فيروس كورونا، مع التركيز على الأنشطة الاقتصادية التي تعزز سوق الغذاء المحلي، وبالتالي المساهمة في تحسين الأمن الغذائي. سيتبع التنفيذ عموماً دليل عمليات القياسي الخاص بالصندوق الاجتماعي للتنمية للإجراءات الأساسية بما في ذلك المشتريات والموارد البشرية والتمويل والرصد والتقييم، في حين أن الإجراءات الفنية ستطبق أدلة عمليات المشروع المحددة لكل شركة تابعة: دليل عمليات برنامج ضمان التمويلات اليمني ودليل عمليات وكالة خدمات المنشآت الصغيرة والأصغر ودليل عمليات وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. وكالة خدمات المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) ووحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMED) هما عبارة عن برنامج فرعي شبه مستقل أنشأه الصندوق الاجتماعي للتنمية. وتتلقيان الأموال من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومجتمع المانحين. يمتلك الصندوق الاجتماعي للتنمية نظاماً متكاملاً للمعلومات الإدارية، وهو نظام محوسب مصمم خصيصاً لدعم عمليات وحدات الصندوق وإدارة صرف أموال المانحين للمشاريع المجتمعية. تتمتع جميع وحدات الصندوق الاجتماعي للتنمية بإمكانية الوصول إلى نظام المعلومات الإدارية. ومع ذلك، فإن وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر لديها نظام معلومات أساسي خاص بها يعمل جنباً إلى جنب مع نظام إدارة المعلومات الرئيسي. يجب على برنامج ضمان التمويلات اليمني من تلبية المتطلبات المنصوص عليها في المعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS9) للبنك الدولي–الوسطاء الماليون وسوف يقوم البرنامج بوضع والحفاظ على نظام الإدارة البيئية والاجتماعية لتحديد وتقييم وإدارة ورصد الآثار البيئية والاجتماعية ومخاطر المؤسسات المالية. سيشمل نظام الإدارة البيئية والاجتماعية لبرنامج ضمان التحويلات اليمني: السياسة البيئية والاجتماعية، وإجراءات تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية وتقييمها، والقدرة والكفاءة التنظيمية، ونظام المراقبة وآلية الاتصال الخارجي. سيوفر برنامج ضمان التمويلات اليمني أيضاً بيئة عمل آمنة وصحية وفقاً لجميع المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة. سيكون لدى برنامج ضمان التمويلات اليمني إجراءات مناسبة لإدارة العمل، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بظروف العمل وشروط التوظيف وعدم التمييز ومتطلبات الصحة والسلامة المهنية بالإضافة إلى آلية التظلم. **تم إرفاق نظام الإدارة البيئية والاجتماعية لبرنامج ضمان التحويلات اليمني (نظام الإدارة البيئية والاجتماعية لبرنامج ضمان التحويلات اليمني الملحق رقم 12).**

المكون 3: دعم المشروع وإدارته وتقييمه والإدارة (13.5 مليون دولار أمريكي). سيمول هذا المكون تكاليف إدارة المشروع ورصده وتقييمه وبناء قدرات المؤسسات الوطنية. وسيشمل المكونين الفرعيين التاليين: المكون الفرعي 3.1 –دعم المشروع والإدارة والتقييم والإدارة للمكون الفرعي 1.1، الذي تديره اليونيسف (7.5 مليون دولار أمريكي)؛ والمكون الفرعي 3.2 –دعم المشروع وإدارته وتقييمه وإدارته للمكون الفرعي 1.2 والمكون 2، ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (6 ملايين دولار أمريكي). سيمول هذا المكون الأنشطة والوظائف التالية: التكاليف المباشرة وغير المباشرة لوكالات الأمم المتحدة المستفيدة؛ المراقبة المستقلة؛ بناء قدرات الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية ومشروع الأشغال العامة؛ وتقييمات المشروع.

المكون 4: الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة (0 مليون دولار أمريكي). في حالة حدوث أزمة أو حالة طوارئ[2] مؤهلة، سيتيح المشروع استجابة فورية وفعالة للأزمة أو الطوارئ المذكورة. وسيسحب هذا المكون من الأموال غير المُخصصة في إطار المكونات الأخرى للمشروع. وفي حالة تفعيل مكون الاستجابة في حالة الطوارئ المحتملة، سيلزم إعادة هيكلة المشروع في غضون ثلاثة أشهر بعد التفعيل.

[2] يُعرَّف بأنه "حدث تسبب أو يحتمل أن يتسبب بشكل وشيك في تأثير اقتصادي و / أو اجتماعي ضار كبير مرتبط بأزمات أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان.

2.1 وصف الظروف البيئية والاجتماعية الاقتصادية الأساسية

الأثر الاقتصادي للأزمة كان مدمراً بالنسبة للجمهورية اليمنية، مما أدى إلى تفاقم الأداء الاقتصادي المتدهور في الأصل منذ ما قبل اندلا ع النزاع. في عام 2015م، وفقاً للبنك الدولي، انكمش الاقتصاد بنسبة 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين قُدِّرت معدلات التضخم بنحو 40 بالمائة. فالمالية العامة تحت وطأة ضغط شديد. بلغ العجز المالي حوالي 11 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015م. سمحت الموارد المالية المتاحة في عام 2015م فقط بتمويل دفع الرواتب الأساسية للموظفين العموميين وسداد مدفوعات الفوائد المتصاعدة؛ وتم تأجيل الاستثمارات الحكومية في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم أو برامج السياسات التنموية الأخرى. في سياق أزمة السيولة المتزايدة في البلاد، أصدر الرئيس هادي مرسوماً باستبدال محافظ البنك المركزي ونقل مقر البنك المركزي من صنعاء إلى عدن. نتيجة لأزمة السيولة، انقطع دفع الرواتب لموظفي الخدمة المدنية. في الوقت الذي تم فيه تعليق شركاء التنمية الرئيسيين لالتزاماتهم منذ الأيام الأولى من المواجهات العسكرية في شهر مارس 2015م ونقلوا دعمهم نحو عمليات الطوارئ والإغاثة، أدى انقطاع دفع الرواتب إلى التسبب في انهيار الخدمات الصحية، الأمر الذي أدى إلى وضع ضغوط إضافية على الاستجابة الإنسانية وقدرة السكان على الصمود.

يعاني حوالي 14.4 مليون شخص من اليمنيين حالياً من انعدام الأمن الغذائي. تؤدي الحالة السيئة للخدمات الصحية إلى كارثة من حيث زيادة الوفيات بسبب سوء التغذية والأمراض. في الوقت الحالي، تكافح وزارة الصحة والشركاء الدوليين وباء الكوليرا. حوالي 3 ملايين شخص من الأطفال دون سن الخامسة والنساء والحوامل أو المرضعات بحاجة إلى خدمات لعلاج سوء التغذية الحاد أو الوقاية منه؛ فيما يعاني 1.3 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية، من بينهم 370,000 يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهو يمثل ضعف مستويات ما قبل الأزمة. تشير التقديرات الأولية للمجموعة القطاعية المعنية بالتغذية في أكتوبر 2016م إلى أن 4.5 مليون شخص من الأطفال دون سن الخامسة والنساء والحوامل والمرضعات بحاجة إلى خدمات علاج سوء التغذية أو خدمات الوقاية من سوء التغذية. ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة بنسبة 148 بالمائة مقارنة بأواخر عام 2014م. يؤدي سوء التغذية الحاد وسوء التغذية الحاد الوخيم إلى الإضرار بالقدرات العقلية للأطفال ويجعلهم عرضة للموت بأكثر من تسعة أضعاف مقارنة بأقرانهم الأصحاء. هذا الأمر يشكل خطراً كبيراً على مستقبل التنمية البشرية في اليمن.

علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن حوالي 19.4 مليون شخص من اليمنيين يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة ومرافق الصرف الصحي، فيما 14.1 مليون شخص لا يمكنهم الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية. يواجه الأطفال ضغوطاً نفسية كبيرة؛ وتشير التقديرات إلى أن حوالي 1.8 مليون طفل لم يلتحقوا بالمدرسة بسبب القتال وانعدام الأمن. غالبية النازحين داخلياً، 50 بالمائة، في 21 محافظة البالغ عددهم 2,007,216 شخص، نزحوا في حجة وتعز وأمانة العاصمة وصنعاء. ذكر فريق العمل المعني بحركة السكان أن 1,027,674 من العائدين في 19 محافظة، الغالبية، 68 بالمائة، قد عادوا على عدن وأمانة العاصمة وتعز.

ارتفع عدد النازحين داخلياً إلى أكثر من مليوني شخص، حيث استضافت المجتمعات المحلية غالبية الأشخاص النازحين. وفقاً لآخر التقديرات التي ذكرها فريق العمل المعني بحركة السكان في شهر يناير 2016م، فإن حوالي 1,027,000 من النازحين داخلياً قد عادوا إلى أماكن إقامتهم المعتادة في جميع أنحاء اليمن، وهو ما يمثل 32 بالمائة مقارنة بشهر أبريل 2016م. الآفاق المحتملة للأسر التي تعولها نساء، والتي تشكل أكثر من 50 بالمائة من مجتمع النازحين، تمثل تحدياً من نوع خاص. الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة بحاجة إلى الدعم للتكيف وبناء القدرة على الصمود وصولاً نحو تحقيق السلام والانتعاش.

النهوض الاقتصادي في اليمن يعتمد على قاعدته من الموارد الطبيعية، على الزراعة والتنقيب. تشكل الزراعة قطاعاً مهماً في اقتصاد الدولة وتعتمد معظم الأنشطة الاقتصادية على استغلال موارد المياه العذبة والموارد البحرية والتربة والثروة النفطية، غير أن قاعدة الموارد الطبيعية تواجه تحديات خطيرة. النمو السكاني السريع بمعدل 3 بالمائة سنويا يؤدي إلى تسارع الضغط عل الموارد الطبيعية الشحيحة. يتزايد الطلب على موارد المياه والمواد الغذائية ومنتجات الموارد الطبيعية الأخرى. يستغل الناس التربة والنباتات والمياه دون إيلاء الاهتمام الكافي لاستدامة هذه الموارد. التوسع غير المخطط للمراكز الحضرية يتجاوز في بعض الأماكن القدرات الاستيعابية للموارد المتاحة لتلبية الطلبات الجديدة، كما أنه يتسبب في مشاكل الصرف الصحي وإدارة النفايات ويضع ضغوطاً على الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى فقدان التنوع البيولوجي والأراضي الزراعية.

تتمتع اليمن بغنى وتنوع فريد بالموائل الطبيعية النباتية والحيوانية، بما في ذلك العديد من الأنواع الإحيائية المستوطنة الناتجة عن التنوع في تضاريس المرتفعات والمناخ والبيئة الجغرافية الطبيعية. الموقع الجغرافي الفريد لليمن ذو الخصائص المناخية والطبوغرافية المختلفة مناسب لوجود مختلف النظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي والبري الكبير. الحياة النباتية في اليمن غنية جد اً ومتغايرة الخواص. وفقاً لتحليل الفجوات في التنوع الحيوي للنباتات الطبيعية في اليمن (2011م)، تم تسجيل حوالي 2,810 نوعاً من النباتات في اليمن، حيث أشارت تقديراته إلى حوالي 604 نوع من النباتات المستوطنة والنباتات شبه المستوطنة؛

من بينها 455 نوع من النباتات المستوطنة (307 نوع في سقطرى) وهو ما يشكل حوالي 16 بالمائة من النباتات التي لا توجد في أي مكان آخر (الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل الثانية، 2015م).

من ناحية أخرى، تمتلك اليمن موارد طبيعية محدودة للغاية تشمل على سبيل المثال الأراضي الصالحة للزراعة والمياه ومصايد الأسماك والغطاء الخضري، والتي من الواضح أنها تعاني من تدهور مستمر. حيث لا تتجاوز الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ما نسبته 4 بالمائة من إجمالي المساحة الطبيعية التي تهيمن عليها الصحراء والجبال. فيما شهدت الأراضي الصالحة للزراعة تدهوراً مستمراً بنحو 1.8 بالمائة سنوياً خلال الفترة 1999م –2006م نتيجة لاضمحلال المياه والتصحر والملوحة والتوسع العمراني. يُقدَّر إجمالي الأراضي التي تغطيها الغابات بحوالي 1.5 بالمائة حتى العام 2005م. يمثل التصحر أكثر من 50 بالمائة من إجمالي مساحة البلاد. يتراوح تصحر الأراضي الزراعية ما بين 3 –5 بالمائة سنوياً، في حين تُقَّدر مساحة الأراضي المجرفة بسبب تعرية التربة والملوحة بحوالي 12 مليون هكتار و3.8 مليون هكتار أخرى على التوالي. ازداد الوضع سوءاً نتيجة زحف الكثبان الرملية (الاستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية 2005 –2015). احتمالية حدوث المزيد من التصحر عالية بالنظر إلى عدة عوامل تشمل التغيرات في الأنماط الاجتماعية والاقتصادية والممارسات الزراعية وزيادة الطلب على الوقود وإهمال المدرجات الزراعية ومشاكل الرعي الجائر واستنزاف الغطاء الشجري واضمحلال المياه.

2.2 ملخص النتائج والأنشطة الرئيسية

يوضح الشكل رقم 1 ملخصاً للنتائج والنواتج والمخرجات والأنشطة الرئيسية وتحديات التنمية.

1.1. الشكل رقم 1: سلسلة نتائج مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد–19)

3. الإطار القانوني والتنظيمي

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من أجل:

- الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية والاجتماعية الوطنية والإجراءات التشغيلية لمشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية (بما في ذلك أطر الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بهما)
- تلبية المقتضيات الواردة في الإطار البيئي والاجتماعي الخاصة بالبنك الدولي، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للبيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي، وبوجه أكثر تحديداً المبادئ التوجيهية العامة، المبادئ التوجيهية لمرافق إدارة النفايات، والمبادئ التوجيهية للمياه والصرف الصحي
- تلبية المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

3.1 التشريعات والسياسات واللوائح الوطنية

3.1.1 خطة العمل البيئية الوطنية

قامت الجمهورية اليمنية بوضع خطة عمل بيئية وطنية في عام 1995م تم إعدادها بدعم من البنك الدولي. تحدد خطة العمل البيئية الوطنية الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بالقضايا البيئية الرئيسية مثل موارد المياه وموارد الأراضي والموائل المائية وإدارة النفايات.

3.1.2 الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل

تدعو الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل إلى "تحقيق نظام بيئي اجتماعي متكيف ومنتج ومستدام بحلول عام 2050م". تهدف الاستراتيجية وخطة العمل إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي العام والحفاظ على النظم الايكولوجية الصحية والإنتاجية الوظيفية القائمة على إنشاء شبكات بيئية متماسكة ومتكيفة تدعمها سياسات أعيدت هيكلتها ومجتمعات ومؤسسات محلية مخولة وممكَّنة بالقدر الكافي للاستخدام المستدام والعادل لرأس المال الطبيعي ذو الأهمية لرفاهية الإنسان والازدهار الاقتصادي.

3.1.3 الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري

تقترح هذه الاستراتيجية (2004) مجموعة من التدابير المؤسسية والمالية وغيرها من التدابير التي تهدف إلى معالجة أوجه التباين في القطاعات الفرعية الخمسة من أجل حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة في الموارد البيئية. في حال استمر الوضع كما هو عليه دون تنظيم لاستخراج واستخدام المياه الجوفية ودون تخفيض المستوى الحالي غير المستدام لاستخدام موارد المياه ودون وضع حد للسيطرة المستمرة على الموارد، فإنه من الواضح أن ذلك سيضر في نهاية المطاف بالجميع، بما في ذلك المزارعين الذين سيكونون أول ضحايا استنزاف المياه.

في الوقت نفسه، فإن هناك حاجة لأن يعمل تنظيم (المياه) على حماية أو تأمين النمو الاقتصادي والاجتماعي للمدن، ولن يحدث النمو ما لم تحصل المدن على احتياجاتها من المياه. من هنا، تشير الاستراتيجية إلى وجود حاجة إلى تطوير آلية عادلة لنقل المياه من الأرياف إلى المدن والمناطق الريفية المحيطة بالمدن، فضلاً عن اتخاذ تدابير صارمة لحماية حقول المياه، التي تزود المدن، من الحفر غير المشروع.

3.1.4 قانون المياه

يخضع مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن للقوانين واللوائح اليمنية التالية: الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري؛ قانون المياه رقم (33) الصادر في عام 2002م والمعدل في عام 2006م بعد إنشاء وزارة المياه والبيئة وصدرت لائحته في عام 2011م بموجب مرسوم مجلس الوزراء.

يُعرِّف القانون موارد المياه بأنها أي مياه متوفرة في أراضي الجمهورية اليمنية وحصتها من المياه المشتركة المملوكة بشكل مشترك مع الدول المجاورة. يضم ذلك المياه الجوفية والمياه السطحية ومياه الصرف بعد تنقيتها والمياه المالحة بعد تحليتها. يتمثل الهدف الرئيسي للقانون في تنظيم وتطوير والحفاظ على وزيادة الكفاءة في استغلال وحمايتها من التلوث ونقلها، وإشراك المستفيدين من شبكات المياه في إدارتها بصورة تشاركية والاستثمار فيها وتطويرها وتشغيلها وصيانتها والمحافظة عليها في مختلف مراحل التطوير. تعتبر المياه بوصفها ملكية مشتركة متاحة للجميع. إدارة الموارد المائية موكلة إلى الهيئة الوطنية للموارد المائية، التي تقوم بتقييم الموارد وتصنيف الأحواض المائية ومناطق توافر المياه وإعداد الخطة الوطنية للمياه التي تعتبر أحد مكونات الخطط الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. أولويات استخدام المياه هي: الشرب والاستخدام المنزلي كأولوية مطلقة، ثم كأولوية متدنية في سقي الماشية والاستخدام في المرافق العامة والري والأغراض الصناعية والاحتياجات البيئية في الحد الأدنى. لأغراض هذه

الاستخدامات، فإنه ينبغي أن يتم توزيع ونقل المياه بوسائل تراعي النظافة الصحية. سيتم الحفاظ على حقوق المياه القائمة والمكتسبة قبل إصدار القانون، إلا في الحالات الخاصة التي يتم فيها ضمان دفع تعويض عادل. يجب الحفاظ على حقوق المياه التقليدية بحصاد مياه الأمطار وجريان المياه السطحية المتعلقة بالري، وينطبق نفس الأمر على الحقوق التقليدية الخاصة بالينابيع الطبيعية وروافد وجداول المياه. يُعد قانون المياه ولائحته إنجازاً بارزاً في التشريعات اليمنية ويوفر تشريعاً مهماً للإدارة البيئية لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويعطي هذا القانون الوطني الأولوية لمبدأ حماية البيئة ومنع التلوث، وليس فقط لتخفيف الآثار أو التعويض عنها. كما يشجع البحث والتطوير في جميع الجوانب البيئية. ومن ثم، فإن المشروع سوف يعتمد تدابير، بالقدر الممكن تقنيا وماليا، من شأنها أن تتفادى استخدام المياه أو تقلصه إلى الحد الأدنى، بحيث لا يكون لاستعمال المياه في المشروع آثار سلبية كبيرة على المجتمعات المحلية والمستخدمين الآخرين والبيئة. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، استخدام تدابير إضافية مجدية تقنيا لحفظ المياه، واستخدام إمدادات بديلة للمياه، وإجراء عمليات موازنة لاستهلاك المياه للحفاظ على الطلب الكلي على الموارد المائية ضمن الإمدادات المتاحة، وتقييم مواقع مشاريع بديلة.

3.1.5 قانون حماية البيئة

قانون حماية البيئة (القانون رقم 1995/26)، الذي صدر في عام 1995م في أعقاب خطة العمل البيئية الوطنية، يشكل الإطار التشريعي البيئي لليمن، ويتضمن أحكاماً لحماية البيئة في اليمن وإصدار التصاريح وتقييم الأثر البيئي. يتم تنفيذ أحكام القانون من خلال اللائحة رقم 000/148.

تم تصميم القانون أيضاً لتحقيق ما يلي: (1) إدراج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الاقتصادية على جميع مستويات ومراحل التخطيط. (2) حماية البيئة الوطنية من الأنشطة التي تتم ممارستها خارج الحدود الوطنية. (3) تنفيذ الالتزامات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية والقضايا العالمية مثل استنفاد طبقة الأوزون وتغير المناخ.

هيئة حماية البيئة

بموجب قانون حماية البيئة، تم إنشاء مجلس حماية البيئة ومنحه سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية وتحسين جودة البيئة ومنع تلوث البيئة. بموجب المرسوم رقم 2005/101، تم إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة لتحل محل المجلس وتم تحديد أهدافه ومهامه وإدارته. تشمل المهام الموكلة إلى هيئة حماية البيئة ما يلي:

- إعداد وتنفيذ السياسات / الاستراتيجيات / الخطط المناسبة لحماية البيئة
- إجراء المسوحات البيئية
- تقييم المناطق / الموارد / الأنواع الإحيائية التي يتعين حمايتها من خلال التدابير اللازمة للمحافظة على النظام الإيكولوجي بما في ذلك النباتات والحيوانات والحياة البرية والبحرية وفقاً للقوانين السارية ورصد تطبيقها
- وضع مقترحات تشريعية لحماية البيئة بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية
- وضع خطة وطنية للطوارئ لمكافحة الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي بالتشاور مع الجهات المعنية بتنفيذ قانون حماية البيئة والقوانين / اللوائح الأخرى ذات الصلة
- مراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي لمشاريع القطاع العام / الخاص لمنحها الموافقة ورصد تنفيذها
- تنسيق البرامج / الأنشطة مع الوكالات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية
- التوصية بالقوانين واللوائح والنظم اللازمة لحماية البيئة وفقاً للاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بحماية البيئة
- جمع البيانات وتقييم وتقدير حالة البيئة وإنشاء نظم مناسبة للرصد
- وضع معايير مناسبة لحماية البيئة من التلوث وصياغة مبادئ توجيهية للسياسة العامة لمكافحة التلوث الصناعي وحماية البيئة الحيوانية والنباتية والبحرية

تقييمات الأثر البيئي

يشترط قانون حماية البيئة إعداد تقييمات الأثر البيئي للمشاريع المقترحة من قبل القطاعين العام والخاص. يتولى مقدم الاقتراح المسؤولية عن إجراء تقييم الأثر البيئي، إلا أنه يمكن إعداد التقرير من قبل مقدم الاقتراح أو السلطة المختصة أو كليهما. تقوم الوزارات التنفيذية والهيئات الحكومية بإصدار التكليف بإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي بناء على طلب الوكالات الممولة وتقوم بالتماس المشورة من هيئة حماية البيئة.

تتولى هيئة حماية البيئة المسؤولية عن تنفيذ إجراءات الفحص والمساعدة في تحديد نطاق وتقييم والموافقة على بيان الأثر البيئي. غير أنه لا يوجد حتى الآن إطار تنظيمي لدعم تنفيذ قانون حماية البيئة، كما أن تنفيذ تقييمات الأثر البيئي للمشاريع لا يتم تنفيذها بشكل صارم، وبشكل خاص للمشاريع غير الممولة دولياً.

وبالنظر إلى السياق الحالي، فإنه من غير المتوقع إجراء تعديلات على إجراءات تقييم الأثر البيئي أثناء تنفيذ المشروع. سيتم أخذ الإجراءات الحالية في الاعتبار، إلا أنه لا يوجد أي توقع في هذه المرحلة بأن تقوم هيئة حماية البيئة بمراجعة صكوك ضمانات المشروع.

3.1.6 قانون العمل

يتضمن قانون العمل الساري في الجمهورية اليمنية، القانون رقم 5 لسنة 1995م، اشتراطات بشأن الصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل التي يجب تطبيقها في المشروع.

- ينص قانون العمل (القانون رقم 1995/5) على أنه تتساوى المرأة مع الرجل في جميع الجوانب دون أي تمييز، وأنه ينبغي تحقيق التكافؤ بين العاملين من النساء والرجال في الاستخدام والترقي والأجور والتدريب والتأمينات الاجتماعية. ينظم القانون أيضاً وقت العمل للنساء الحوامل.
- ينظم قانون العمل حقوق العمل وأجورهم وحمايتهم وصحتهم وسلامتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، ينظم قانون التأمينات الاجتماعية مكافآت التقاعد.
- صادقت اليمن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام (القانون رقم 2001/7). تحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام.
- صادقت اليمن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. تشير هذه الاتفاقية إلى عمل الأطفال اعتباره أنه العمل الذي يكون خطيراً على الأطفال أو ضاراً بالأطفال من الناحية العقلية أو الجسدية أو الاجتماعية أو الأخلاقية؛ ويتعارض مع تعليمهم عن طريق حرمانهم من فرصة الذهاب إلى المدرسة عبر إجبارهم على ترك المدرسة في وقت مبكر أو عبر إلزامهم بمحاولة الجمع بين الذهاب إلى المدرسة والعمل الطويل والشاق للغاية.

تم إعداد إجراءات إدارة العمل (LMP) للمشروع من أجل تلبية أهداف ومتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي (ESS2) والمعيار البيئي والاجتماعي (ESS4) وكذلك قانون العمل الوطني اليمني. تستخدم إجراءات إدارة العمل لتقييم المخاطر والآثار المحتملة من تعيين العمالة لتنفيذ المشروع ومعالجة هذه المخاطر والآثار المحتملة من خلال تدابير التخفيف في ضوء المعايير البيئية والاجتماعية وسياسات وأحكام العمل. تم تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية الرئيسية المحتملة –مثل مخاطر الصحة والسلامة المهنية، والمخاطر المجتمعية ومخاطر توليد النفايات ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي واستغلال الأطفال والعمل القسري. أيضاً، أحكام المعايير البيئية والاجتماعية (ESS2) للبنك الدولي وأحكام قوانين العمل لحكومية اليمنية، وقد تمت دراستها دراسة مستفيضة والاستشهاد بها من أجل الوفاء بمتطلباتها والتزاماتها.

3.1.7 ملخص لقانون اليمن والتصديق الدولي على الاتفاقية الدولية المتعلقة بتوظيف المرأة والمساواة بين الجنسين

صادقت اليمن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1984، وأعد استراتيجية وطنية لتنمية المرأة في عام 1997م، والتي تم تحديثها في عام 2015م. تم تفويض تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى الوزارات والهيئات ذات الصلة (المرسوم 55 / 2009). بناءً على التعديلات التي اقترحتها اللجنة الوطنية للمرأة، تم تعديل 24 قانوناً لضمان بناء التوازن بين الجنسين وفقاً للاتفاقية. 149.

هناك بعض القوانين والاستراتيجيات الوطنية اليمنية التي تتناول النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على النحو التالي:

- المساواة بين الجنسين في قانون العمل (القانون 1995/5): ينص على أن المرأة متساوية مع الرجل في جميع الجوانب دون تمييز.
- العنف القائم على النوع الاجتماعي: ينعكس هذا على ثلاثة بنود: 1) أنشأت اليمن لجنتها الوطنية للمرأة في المجلس الأعلى لشؤون المرأة في عام 1996 والتي خصصت لتنفيذ منهاج عمل بيجين (1995) ثم تقديم تقرير عن التقدم المحرز في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. 2) الاستراتيجية الوطنية اليمنية –العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو جزء من الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة 2006–2015، لضمان كافة الإجراءات القانونية لحماية حقوق المرأة. 3) العنف الأسري والاجتماعي: تم وضع مشروع قانون عام 2014 للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.
- الخدمات القانونية والاجتماعية اليمنية: تأسس اتحاد المرأة اليمنية في عام 1990 لتقديم معلومات قانونية عن الخدمات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما يتلقى اتحاد المرأة اليمنية بعض حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتفعيل اتحاد المرأة اليمنية في الشمال والجنوب.
- القوانين والاستراتيجيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في قانون العمل، يجب تفعيل العنف القائم على النوع الاجتماعي في جنوب اليمن، ولكن في الشمال لا يُسمح بتنفيذها بالكامل.

3.1.8 الإجراءات التشغيلية لمشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية

في سياق مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن، تم دمج أدلة تشغيل كل من مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية (دليل تشغيل مشروع الأشغال العامة لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن في دليل تشغيل مشروع واحد سهله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وثيقة واحدة في الملحق 12. مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن وسيتبعه جميع الشركاء المنفذين بما في ذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

3.2 الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية

الجمهورية اليمنية دولة طرف في عدد من الاتفاقيات البيئة الدولية، أهمها:

- اتفاقية التراث العالمي
- الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث النفطي
- اتفاقية التنوع البيولوجي
- اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة
- معاهدة التجارب العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالانقراض
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انضمت اليمن إلى برتوكول كيوتو وهي دولة طرف في اتفاقية باريس ولكنها لم تصدق عليها)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
- اتفاقية التغيير في البيئة
- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها
- المعاهدة الخاصة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة كموطن للطيور المائية
- قانون البحار
- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
- اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

بشكل عام، فإن الهيئات الوطنية ليست حالياً في وضع يسمح لها بمعالجة التعقيدات الفنية والاشتراطات الواردة في الاتفاقيات الدولية بشأن تقديم التقارير.

ومن غير المتوقع أن تشكل أنشطة المشروع خرقاً لأي اتفاقية دولية تكون الجمهورية اليمنية طرفاً فيها.

3.3 المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يتم تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج المتحدة الإنمائي على جميع مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن. سيساعد تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية، التي تتوافق بشكل عام مع تلك الخاصة بالبنك الدولي، على التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية الشديدة التي من المحتمل أن تنجم عن اختيار وتنفيذ المشاريع الفرعية.

دخلت المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيز التنفيذ في يناير 2021م. المعايير الاجتماعية والبيئية تعزز التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراعاة إدماج الاستدامة الاجتماعية والبيئية في برامجه ومشاريعه من أجل دعم التنمية المستدامة. الأهداف من وراء هذه المعايير كالتالي:

- تعزيز جودة البرمجة بضمان وضع نهج قائم على المبادئ
- النتائج الاجتماعية والبيئية للبرامج والمشاريع
- تعظيم الفرص والمنافع الاجتماعية والبيئية
- تجنب الآثار السلبية على الناس والبيئة
- تقليص وتخفيف وإدارة الآثار السلبية حيثما يكون من غير الممكن تجنبها

- تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء في مجال إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية
- ضمان الإشراك الكامل والفعال لأصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال آلية الرد على الشكاوى المقدمة من الأشخاص المتضررين من المشروع

تُعد المعايير الاجتماعية والبيئية جزءاً لا يتجزأ من نهج ضمان الجودة وإدارة المخاطر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد البرامج، ويشمل ذلك إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي (انظر إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي المستكملة لأغراض المشروع في الملحق رقم 1).

جدول رقم 1: العناصر الرئيسية للمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة

الجزء أ: مبادئ برنامج المعايير الاجتماعية والبيئية	الجزء ب: المعايير الاجتماعية والبيئية على مستوى المشروع	الجزء ج: نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية
المبدأ 1: عدم إغفال أحد	المعيار 1: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	✓ ضمان الجودة وإدارة المخاطر
المبدأ 2: حقوق الإنسان	المعيار 2: تغير المناخ ومخاطر الكوارث	✓ الفرز والتصنيف
المبدأ 3: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	المعيار 3: صحة المجتمع وسلامته وأمنه	✓ التقييم والإدارة
المبدأ: 4 الاستدامة والمرونة	المعيار 4: التراث الثقافي	✓ آلية إشراك أصحاب المصلحة والاستجابة
المبدأ 5: المساءلة	المعيار 5: النزوح وإعادة التوطين	✓ الوصول إلى المعلومات
	المعيار 6: الشعوب الأصلية	✓ المراقبة والإبلاغ والامتثال
	المعيار 7: العمل وظروف العمل	
	المعيار 8: منع التلوث وكفاءة الموارد	

تستند المعايير إلى آلية مساءلة ذات وظيفتين رئيسيتين:

- آلية استجابة أصحاب المصلحة تضمن للأفراد والشعوب والمجتمعات المتأثرة بمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمكانية الوصول إلى الإجراءات المناسبة للاستماع إلى المظالم المتعلقة بالمشروع ومعالجتها؛ و
- مراجعة الامتثال عملية للرد على ادعاءات عدم امتثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالسياسات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

3.4 اشتراطات البنك الدولي

الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي

سيتبع مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي الذي يحدد التزام البنك الدولي بالتنمية المستدامة، من خلال سياسة البنك ومجموعة من المعايير البيئية والاجتماعية المصممة لدعم المتلقي. بهدف القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. المدرجة أدناه هي معايير البنك الدولي التي تنطبق على مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

- المعيار البيئي والاجتماعي 1: تقييم، وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.
- المعيار البيئي والاجتماعي 2: العمل وظروف العمل.
- المعيار البيئي والاجتماعي 3: كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته.
- المعيار البيئي والاجتماعي 4: صحة المجتمع وسلامته.
- المعيار البيئي والاجتماعي 5: حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي.
- المعيار البيئي والاجتماعي 9: الوسطاء الماليون؛ و

- المعيار البيئي والاجتماعي 10: إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات.

ينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) على جميع المشاريع التي يتم السعي للحصول على تمويل مشروع استثمار البنك من أجلها. يحدد المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) أهمية:

أ. الإطار البيئي والاجتماعي الحالي للمستلم في معالجة مخاطر وتأثيرات المشروع.
ب. تقييم بيئي واجتماعي متكامل لتحديد مخاطر وتأثيرات المشروع.
ج. المشاركة المجتمعية الفعالة من خلال الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمشروع، والتشاور، وردود الفعل الفعالة.
د. إدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية من قبل المتلقي طوال دورة حياة المشروع.

يطلب البنك معالجة جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي الذي يتم إجراؤه وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). يحدد المعيار البيئي والاجتماعي 2-10 التزامات المتلقي في تحديد ومعالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية التي قد تتطلب اهتماماً خاصاً. تحدد هذه المعايير أهدافاً ومتطلبات لتجنب وتقليل وتخفيف المخاطر والآثار، وحيثما تظل الآثار المتبقية كبيرة، للتعويض عن هذه الآثار أو تعويضها.

المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة

تمت الإشارة إلى المبادئ التوجيهية الخاصة بمجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة في الحاشية السفلية رقم 1 من السياسة التشغيلية (OP 4.01). وهي عبارة عن وثائق للمراجع الفنية مع أمثلة عامة وأمثلة محددة عن المجالات مأخوذة من الممارسات الدولية الجيدة في المجالات. المبادئ التوجيهية تحدد التدابير المقبولة لمنع التلوث والحد منه ومستويات الانبعاثات في المشاريع الممولة من البنك الدولي.

تنص المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة على مستويات الأداء والتدابير التي تعتبر بشكل عام قابلة للتحقيق في المرافق الجديدة من خلال التقنية المتاحة بتكاليف معقولة. من الممكن أن يتضمن تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة على المرافق القائمة وضع أهداف خاصة بالموقع، مع تحديد جدول زمني مناسب لتحقيقها.

ومن الممكن أن يتضمن تطبيق المبادئ التوجيهية على المرافق القائمة وضع أهداف خاصة بالموقع مع تحديد جدول زمني مناسب لتحقيقها. وقد تتضمن عملية التقييم البيئي التوصية بمستويات أو تدابير بديلة (أعلى أو أدنى)، والتي في حال قبولها من قبل البنك الدولي، تصبح متطلبات خاصة بالمشروع أو متطلبات خاصة بالموقع.

في حال أن المستويات أو التدابير الأقل صرامة من تلك المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة كانت مناسبة، نظراً للظروف الخاصة بالمشروع، فإن هناك حاجة إلى تبرير كامل ومفصل لأي بدائل مقترحة كجزء من التقييم البيئي الخاص بالموقع. ينبغي أن يثبت هذا التبرير أن اختيار أي مستويات أداء بديلة يهدف إلى حماية صحة الإنسان والبيئة. عندما تختلف لوائح الدولة المضيفة عن المستويات والتدابير الواردة في المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة، فإنه من المتوقع من المشاريع تطبيق الأكثر صرامة من بينها.

نظراً لطبيعة أنشطة مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن المشروع، حسب الاقتضاء، المبادئ التوجيهية العامة، تشمل (1) البيئة، (2) الصحة والسلامة المهنية، (3) الصحة والسلامة المجتمعية، و (4) البناء وإيقاف التشغيل، إضافة إلى المبادئ التوجيهية بشأن البناء ووقف التشغيل، وكذلك أي مبادئ توجيهية أخرى ذات صلة.

الجدول رقم 2: المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	والمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الاشتراطات اليمنية	الثغرات

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1): تقييم، وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.	المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS): تغير المناخ ومخاطر الكوارث	يتطلب القانون إعداد تقييم الأثر البيئي أثناء إعداد جميع المشاريع وإدراج تدابير التخفيف في رأس مال المشروع والتكاليف المتكررة (مرسوم مجلس الوزراء رقم 1993/89). يجب أن يصف تقييم الأثر البيئي: (1) أنشطة المشروع المقترحة، وتصميم النشاط، والبيئة المحيطة التي قد تتأثر، بما في ذلك خريطة استخدام الأراضي للمناطق المجاورة، ومتطلبات وأنواع ومصدر الطاقة، والمواد الخام وخدمات البنية التحتية والطرق خطة الطوارئ والسلامة، والتخلص من النفايات وما إلى ذلك؛ (2) و (3) البدائل التي تستخدم مدخلات أقل تلوثاً، وكذلك النظر في البديل "بدون مشروع" (قانون حماية البيئة، المادة 37، الفقرة (ب)). تتضمن إرشادات تقييم التأثير البيئي أيضاً متطلبات المراقبة وبناء القدرات والتحقق من نتائج ونتائج المراقبة (المادة 60 من قانون حماية البيئة).	لا توجد ثغرات. يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين تحديد وتقييم وإدارة وتخفيف ورصد المخاطر البيئية والاجتماعية أو الآثار التي قد تحدث في أي مرحلة من مراحل دورات المشروع، إلى جانب ضمان الاستدامة وتقليل المخاطر الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه جميع الأنشطة بما يتفق مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESSs) في البنك الدولي والمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقانون اليمني.
المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2): العمل وظروف العمل.	المعيار الاجتماعي والبيئي 7: العمل وظروف العمل	يتم تنظيم أنشطة السلامة والصحة المهنية في اليمن بموجب الفصل 9 من قانون العمل اليمني رقم 1995/5 والقانون رقم 1997/25 والقانون رقم 2003/25، والتي تتطلب موادها من أصحاب العمل اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لضمان ذلك. أماكن العمل آمنة وصحية.	هناك فجوة بين إرشادات المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي، والمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقوانين واللوائح اليمنية. سيتم تطبيق المشاريع أيهما أكثر صرامة. سيضمن المشروع توافر بيئة العمل المناسبة وظروف السلامة والصحة المهنية كما هو مبين في خطة إدارة العمل.
المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS): كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته.	المعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS): منع التلوث وكفاءة الموارد.	يعطي القانون الوطني الأولوية لمبدأ حماية البيئة ومنع التلوث، وليس فقط لتخفيف الآثار أو تعويضها. كما يشجع البحث والتطوير في جميع الجوانب البيئية (قانون حماية البيئة، المادة 90).	سيتجنب المشروع أو يقلل من الآثار السلبية على صحة الإنسان والبيئة عن طريق تجنب أو تقليل التلوث من أنشطة المشروع. وتعزيز الإدارة الآمنة والفعالة والسليمة بيئياً للآفات.
المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS): صحة المجتمع وسلامته	المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS): صحة المجتمع وسلامته وأمنه		سيقوم المشروع بتقييم ومعالجة أي نوع من المخاطر المتعلقة بالصحة والأمن والسلامة التي قد تؤثر على المجتمعات المتضررة. مسؤولية الشركاء المنفذين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإزالة وتجنب الآثار السلبية على المجتمع.
المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS): حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي			لن يتم تنفيذ المشروع في الأرض التي قيدت أو برأت أو أعادت التوطين غير الطوعي. سيتم الحصول على إجماع في استخدام أي موارد مشتركة. يشير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى أنه لن يكون هناك إعادة توطين قسري وأنه سيتم حيازة الأرض من خلال التبرع الطوعي بالأرض فقط. يتم قبول ثلاثة شروط رئيسية فقط:

			الممتلكات العامة وثيقة هبة من مالك الأرض وثيقة شراء الأرض من قبل المجلس المحلي يعتمد وثيقة هبة /التبرع بالأرض أو شرائها من قبل المجلس المحلي ولجنة المنتفعين أو المحكمة وترفق مع مستندات المشروع. ومع ذلك ، سيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون ما يلي: (أ) أن المانحين أو المانحين المحتملين قد تم إبلاغهم واستشارتهم بشكل مناسب بشأن المشروع والخيارات المتاحة لهم ؛ (ب) يدرك المانحون المحتملون أن الرفض خيار ، وقد أكدوا كتابياً استعدادهم للمضي قدماً في التبرع ؛ (ج) أن مساحة الأرض التي يتم التبرع بها طفيفة ولن تقلل من مساحة الأرض المتبقية للمانح إلى ما دون تلك المطلوبة للحفاظ على معيشة المتبرع عند المستويات الحالية ؛ (د) لا يتعلق الأمر بإعادة توطين الأسرة ؛ (هـ) من المتوقع أن تستفيد الجهة المانحة مباشرة من المشروع ؛ و (و) بالنسبة للأراضي المجتمعية أو الجماعية ، لا يمكن أن يتم التبرع إلا بموافقة الأفراد الذين يستخدمون الأرض أو يحتلونها. سوف يحتفظ الشريك المنفذ بسجل شفاف لجميع المشاورات والاتفاقات التي يتم التوصل إليها
المعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS 9): الوسطاء الماليون			يتعين على الوسطاء الماليين مراقبة وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لمحفظة الأوراق المالية والمشاريع الفرعية للوسيط المالي، ومراقبة مخاطر الاستثمارات، بما يتناسب مع طبيعة التمويل الوسيط. ستتخذ الطريقة التي سيدير بها الوسيط المالي محفظته أشكالاً مختلفة، اعتماداً على عدد من الاعتبارات، بما في ذلك قدرة الوسيط المالي وطبيعة ونطاق التمويل الذي سيقدمه الوسيط المالي. يتعين على الوسطاء الماليين تطوير وصيانة أنظمة بيئية واجتماعية فعالة، وإجراءات وقدرة لتقييم وإدارة ومراقبة مخاطر وتأثيرات المشاريع الفرعية، فضلاً عن إدارة الحافظة الشاملة. مخاطرة بطريقة مسؤولة.

			التأكد من تلبية جميع المتطلبات مثل عدم التمييز والعمل والصحة والسلامة المهنية واحمرار المظالم ومراقبتها
المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS 10): إشراك أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات	متطلبات نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إشراك أصحاب المصلحة وآليات الاستجابة	نصت المادة 35 من الدستور اليمني على أن حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع وأنها واجب على كل مواطن. ويتطلب إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية، في أقرب وقت ممكن، في عملية الإعداد والتأكد من أن آراءهم وشواغلهم معروفة لصانعي القرار وأخذها في الاعتبار.	لا توجد فجوة. يتعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه بأهمية المشاركة والالتزام بين المشروع ويقر بأهمية وجود أصحاب مصلحة منفتحين وشفافين لتعزيز المشاركة الفعالة لجميع الفئات الضعيفة واستدامة المشروع وملكية أصحاب المصلحة. تبدأ المشاركة والمشاركة مع أصحاب المصلحة من تصميم المشروع ورصد التنفيذ والتقييم.

4. الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية

يلخص هذا الفصل المخاطر الاجتماعية والبيئية الرئيسية والتدابير الإرشادية للإدارة الخاصة بالمشروع. نظراً لأنه لا يمكن إجراء تحليل كامل للمخاطر حتى يتم تحديد تفاصيل التصميم الخاصة بالموقع، فإن تحديد المخاطر على مستوى المشروع يوفر تقييماً إرشادياً يحتاج إلى مزيد من التفصيل من خلال الفحص والتقييم على مستوى المشروع الفرعي والتقييم وإدارة المخاطر (انظر الفصل 5). لذلك، سيكون فحص المشاريع الفرعية والتقييمات الخاصة بالموقع وخطط الإدارة الخاصة بالموقع أمراً ضرورياً.

يقدم الفصل التالي وصفاً للمبادئ والمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تم تحديدها بوصفها ذات صلة بناء على استكمال إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي على مستوى المشروع (إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي، انظر الملحق رقم 1). على الرغم من تخصيص مستويات مختلفة من فئات المخاطر لأنشطة مختلفة، والتي تتراوح من منخفضة إلى كبيرة، يجب أن يتبع التصنيف العام للمشروع أعلى مستوى من تصنيف المخاطر، وهو في هذه الحالة كبير.

الجدول رقم 3: ملخص متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

المبدأ أو المعيار ضمن المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي	ملخص متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية ذات الصلة
المبدأ 1: عدم إغفال أحد	إن عدم إغفال أحد وبلوغ أبعد نقطة أولاً هو الوعد الرئيسي لجدول أعمال عام 2030. وكمبدأ شامل في إعداد البرنامج، فإن عدم إغفال أحد يتطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعطي الأولوية لتدخلاته البرامجية لمعالجة حالة الأشخاص الأكثر تهميشاً وتمييزاً واستبعاداً، وتمكينهم كعناصر فاعلة في عملية التنمية. يستهدف المشروع المتضررين والمصالح والمجموعات المهمشة في اليمن، وسينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين
المبدأ 2: حقوق الإنسان	يقر البرنامج الإنمائي بالأهمية المحورية لحقوق الإنسان في التنمية المستدامة، ويدعم مبادئ المساءلة وسيادة القانون، والمشاركة والإدماج، والمساواة وعدم التمييز. ويعطي المشروع الأولوية لأشد الفئات تضررا وضعفا على النحو المبين في خطة إشراك أصحاب المصلحة.
المبدأ 3: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	ينبغي أن يشجع المشروع على تصميم وتنفيذ مشاريع فرعية مراعية للنوع الاجتماعي بما من شأن ضمان تمكين كل من المرأة والرجل من المشاركة بصورة مجدية وعادلة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بتحديد ومعالجة أي خطر من مخاطر تعرض الأشخاص المتضررين للعنف القائم على نوع الجنس وغيره من أشكال الاعتداء التي قد تحدث، وفيما يتصل بأي من أنشطته المدعومة. ويشترط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتماد تدابير الوقاية والاستجابة المناسبة لمنع العنف الجنسي والتصدي له بفعالية، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى منع التعرض المحتمل للأشخاص المتضررين من المشاريع لمخاطر العنف الجنسي والتصدي لها؛ فحص الموظفين؛ توفير التدريب على

	منع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له؛ بروتوكولات الإبلاغ والاستجابة الفعالة؛ الإحالات إلى مساعدة الناجين الآمنة والسرية مثل اللجنة الفرعية لحماية المرأة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الشمال واللجنة الفرعية المعنية بالعنف الجنسي في جنوب اليمن
المبدأ 4: المرونة والاستدامة	إن تعزيز قدرة المجتمعات على التكيف مع آثار الصدمات والكوارث والنزاعات وحالات الطوارئ، والإدارة المستدامة للموائل الطبيعية وحفظها وإعادة تأهيلها (وما يرتبط بها من وظائف تتعلق بالتنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي) لهي أمور أساسية لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى تطوير وتنفيذ مسارات التنمية المستدامة. ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى معالجة الفقر وعدم المساواة وإلى الحد من أوجه الضعف مع الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتعزيزه.
المبدأ: المساءلة	يعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة أمام أصحاب المصلحة في البرامج والمشاريع من خلال (1) تمكين مشاركة المجتمع المحلي النشطة والمشاركة في صنع القرار، لا سيما أولئك المعرضين لإغفالهم؛ (2) ضمان الشفافية في تدخلات البرمجة؛ (3) ضمان قدرة أصحاب المصلحة على التعبير عن مخاوفهم والوصول إلى عمليات وآليات معالجة الشكاوى المتوافقة مع الحقوق؛ (4) ضمان الرصد الفعال والرصد التشاركي مع أصحاب المصلحة والإبلاغ عن تنفيذ تدابير إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية.
المعيار الاجتماعي والبيئي على مستوى المشروع	ملخص المعيار الاجتماعي والبيئي: المقدمة والأهداف ونطاق التطبيق
المعيار 1: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	المقدمة: يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحفاظ على السلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي (اتفاقية التنوع البيولوجي) والنظم البيئية وتعزيزها من أجل تأمين سبل العيش والغذاء والمياه والصحة وتعزيز المرونة والحفاظ على الأنواع المهددة وموائلها وزيادة الكربون التخزين والعزل. يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة النظم الإيكولوجية وإعادة تأهيلها للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتعزيز حقوق السكان المتضررين، بما في ذلك النساء، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية في الاستخدام المستدام للموارد. الأهداف: الحفاظ على التنوع البيولوجي، والحفاظ على فوائد خدمات النظام الإيكولوجي وتعزيزها. لتعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية الحية؛ لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع من استخدام الموارد الاحيائية؛ احترام وصون وتشجيع معارف وابتكارات وممارسات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ذات الصلة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي واستخدامهم المعتاد للموارد البيولوجية نطاق التطبيق: يتم تحديد قابلية تطبيق هذا المعيار أثناء عملية الفحص الاجتماعي والبيئي وعملية التصنيف. تنطبق متطلبات هذا المعيار على المشروعات التي (1) تقع في الموائل المعدلة والطبيعية والحرجة؛ و / أو (2) التأثير المحتمل أو المعتمد على خدمات النظام البيئي للموائل المعدلة أو الطبيعية أو الحرجة؛ و / أو (3) تشمل إنتاج الموارد الطبيعية الحية (مثل الزراعة وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك والغابات).
المعيار 2: تغير المناخ ومخاطر الكوارث	المقدمة: يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مشاريعه حساسة لتغير المناخ ومخاطر الكوارث ولا تساهم في زيادة التعرض لتغير المناخ والأخطار الطبيعية. تتم متابعة الحد من الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث من خلال ثلاث استراتيجيات تكميلية: التخفيف (تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (53) التي تعد سبباً جذرياً من صنع الإنسان لتغير المناخ)؛ التكيف (تعديل النظم البشرية لتخفيف الضرر و / أو استغلال الفرص المفيدة من تغير المناخ)؛ ومخاطر الكوارث (عن طريق الحد من التعرض لمجموعة واسعة من المخاطر المحتملة ومعالجتها، بما في ذلك البيولوجية والبيئية والجيولوجية...الخ.). الأهداف: ضمان أن تكون مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حساسة لتغير المناخ ومخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على الصمود وتحقيق نتائج التنمية المستدامة؛ والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بالمشروع وكثافتها نطاق التطبيق: يتم تحديد قابلية تطبيق هذا المعيار أثناء عملية الفحص والتصنيف الاجتماعية والبيئية. تنطبق متطلبات هذا المعيار على جميع المشاريع التي (1) لها نتائج إنمائية قد تكون مهددة بسبب تغير المناخ أو مخاطر الكوارث؛ (2) قد يسهم في زيادة التعرض و / أو التعرض لتغير المناخ أو مخاطر الكوارث؛ أو (3) قد ينتج عنه انبعاثات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري.
المعيار 3: صحة المجتمع وسلامته وأمنه	مقدمة: تدرك معايير الصحة والسلامة المجتمعية أن أنشطة المشروع ومعداته وبنيته التحتية يمكن أن تزيد من تعرض المجتمع للمخاطر والآثار. قد تنشأ الآثار السلبية المحتملة التي تؤثر على الصحة والسلامة من مجموعة واسعة من الأنشطة المدعومة، بما في ذلك من تطوير البنية التحتية وأنشطة البناء، والتغيرات في طبيعة وحجم حركة المرور والنقل، وقضايا المياه والصرف الصحي، واستخدام وإدارة المواد والمواد الكيميائية الخطرة، التأثيرات على الموارد الطبيعية والنظم البيئية، وتدفق العمالة في المشروع، والانتهاكات المحتملة من قبل أفراد الأمن.

	الأهداف: 1) توقع وتجنب الآثار السلبية على صحة وسلامة المجتمعات المتضررة خلال دورة حياة المشروع من الظروف الروتينية وغير الروتينية ؛ 2) لضمان الجودة والسلامة في تصميم وبناء البنية التحتية المتعلقة بالمشروع ، ومنع وتقليل مخاطر وحوادث السلامة المحتملة ؛ 3) لتجنب أو تقليل تعرض المجتمع لمخاطر الكوارث والأمراض والمواد الخطرة المرتبطة بأنشطة المشروع ؛ 4) ضمان أن حماية الأفراد والممتلكات تقلل من المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات ويتم تنفيذها وفقاً للمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان ؛ 5) اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لأحداث الطوارئ ، سواء كانت من صنع الإنسان أو طبيعية نطاق التطبيق: يتم تحديد قابلية تطبيق هذا المعيار أثناء عملية الفرز الاجتماعي والبيئي وعملية التصنيف. تنطبق متطلبات هذا المعيار على المشروعات التي قد تشكل مخاطر كبيرة على صحة الإنسان وسلامته. تم تضمين متطلبات إضافية لتجنب أو تقليل التأثيرات على صحة الإنسان والبيئة، بسبب التلوث في المعيار 8: منع التلوث وكفاءة الموارد
المعيار 4: التراث الثقافي	المقدمة: يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التراث الثقافي أساسي للهوية والذاكرة الفردية والجماعية، ويعكس ويعبر عن القيم والمعتقدات والمعرفة والتقاليد والممارسات المتطورة باستمرار لدى الناس. يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان الحفاظ على التراث الثقافي وحمايته وتعزيزه في أنشطة المشروع بطريقة تتفق مع اتفاقيات التراث الثقافي لليونسكو أو أي صكوك قانونية وطنية أو دولية أخرى الأهداف: 1) حماية التراث الثقافي من التلف أو التغيير غير المناسب أو التعطيل أو الإزالة أو سوء الاستخدام؛ 2) الحفاظ على التراث الثقافي وصونه؛ 3) تعزيز التقاسم العادل للمنافع المتأتية من استخدام التراث الثقافي؛ 4) تعزيز التشاور الهادف مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي وحمايته واستخدامه وإدارته. نطاق التطبيق: يتم تحديد قابلية تطبيق هذا المعيار أثناء عملية الفحص والتصنيف الاجتماعية والبيئية. ينطبق المعيار على المشاريع التي قد تؤثر سلباً على التراث الثقافي، بما في ذلك المشاريع التي تفي بأي من المعايير التالية: (1) الواقعة في، أو بالقرب من موقع التراث الثقافي، (2) التي تنطوي على أعمال حفر كبيرة، وعمليات هدم، وحركة الأرض أو الفيضانات أو التغيرات البيئية الأخرى؛ (3) يقترح استخدام أشكال ملموسة أو غير ملموسة من التراث الثقافي لأغراض تجارية أو غير ذلك من الأغراض. لن يتم تنفيذ هذا المشروع في موقع التراث الثقافي؛ لذلك يجب فحص وتقييم أي تدخل لضمان عدم وجود آثار سلبية أو ضارة في التراث الثقافي.
المعيار 7: العمل وظروف العمل	المقدمة: السعي لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع يتطلب حماية الحقوق الأساسية للعمال، ومعاملتهم العادلة، وتوفير ظروف عمل آمنة وصحية. تسعى أنشطة المشروع إلى تعزيز مزايا تعزيز العمالة ونتائج التنمية والاستدامة من خلال ضمان علاقات سليمة بين الإدارة والعمال والتعاون في تصميمها وتنفيذها. تم توجيه متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية من خلال عدد من الاتفاقيات والصكوك الدولية، بما في ذلك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة[3]. الأهداف: 1) تعزيز واحترام وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل من خلال: دعم الحرية النقابية والاعتراف الفعال بالحق في المفاوضة الجماعية منع استخدام عمالة الأطفال والعمل الجبري منع التمييز وتعزيز تكافؤ الفرص بين العمال

[3] تشمل هذه الاتفاقيات (انظر الرابط) من بين اتفاقيات أخرى: اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم ؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية ؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 بشأن العمل الجبري وبروتوكول 2014 ؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 105 بشأن إلغاء العمل الجبري ؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام ؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال ؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 بشأن المساواة في الأجور ؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 بشأن التمييز (الاستخدام والمهنة) ؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 155 بشأن السلامة والصحة المهنيتين ؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 161 بشأن خدمات الصحة المهنية ؛ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، المادة 32.1 اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

	2) حماية وتعزيز سلامة وصحة العمال؛ 3) لضمان امتثال الأطراف المعنية لقوانين التوظيف والعمل والقواعد واللوائح المعمول بها والالتزامات الدولية؛ 4) عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب من خلال حماية ودعم العمال في الأوضاع المحرومة والضعيفة، بما في ذلك التركيز بشكل خاص، حسب الاقتضاء، على العاملات والعمال الشباب والعمال المهاجرين والعمال ذوي الإعاقة نطاق التطبيق: يتم تحديد قابلية تطبيق هذا المعيار أثناء عملية الفحص والتصنيف الاجتماعية والبيئية. يجب تطبيق متطلبات هذا المعيار بطريقة متدرجة بشكل مناسب بناءً على التعاقد وطبيعة وحجم المشروع الفرعي وأنشطته المحددة والمخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالمشروع ونوع العلاقات التعاقدية مع عمال المشروع. 3. تنطبق شروط العمل وظروف العمل على جميع عمال المشروع، بما في ذلك العاملين بدوام كامل وبدوام جزئي وعمال مؤقتين. يتم تعيين عمال المشروع أو التعاقد معهم من قبل الشركاء المنفذين، ويجب الالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي الذي وافق على متطلبات هذا المعيار والتي يجب تناولها من قبل الشركاء المنفذين أثناء تنفيذ أنشطة المشروع الفرعي ذات الصلة كما هو موضح في خطة إدارة المشروع.
المعيار 8: منع التلوث وكفاءة الموارد	المقدمة: يُدرك معيار منع التلوث وكفاءة الموارد أن زيادة النشاط الصناعي والتوسع الحضري والتنمية الزراعية المكثفة غالباً ما تولد مستويات متزايدة من التلوث للهواء والماء والأرض، وتستهلك موارد محدودة بطريقة قد تهدد الناس والبيئة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. إن منع التلوث وكفاءة الموارد عنصران أساسيان في جدول أعمال التنمية المستدامة ويجب أن تتوافق مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الممارسات الدولية الجيدة في هذا الصدد. يحدد هذا المعيار نهجاً على مستوى المشروع لمنع التلوث وكفاءة الموارد. يتم تناول الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في تغير المناخ في المعيار 2: تغير المناخ ومخاطر الكوارث. الأهداف: 1) تجنب أو تقليل الآثار السلبية على صحة الإنسان والبيئة عن طريق تجنب أو تقليل التلوث من أنشطة المشروع ؛ 2) تعزيز الاستخدام الأكثر استدامة للموارد ، بما في ذلك الطاقة والأراضي والمياه ؛ 3) تجنب أو تقليل انبعاثات الملوثات المناخية قصيرة وطويلة العمر والمواد المستنفدة للأوزون المرتبطة بالبرمجة ؛ 4) تجنب أو تقليل توليد المواد والنفايات الخطرة وغير الخطرة ، وتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان لإدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها ؛ 5) تعزيز الإدارة الآمنة والفعالة والسليمة بيئياً للآفات. نطاق التطبيق: يتم تحديد قابلية تطبيق هذا المعيار أثناء عملية الفحص والتصنيف الاجتماعية والبيئية. تنطبق متطلبات هذا المعيار على المشروعات التي (1) تهدف إلى تحسين ممارسات إدارة النفايات الحالية؛ (2) تولد أو تتسبب في تولد نفايات صلبة أو سائلة أو غازية؛ (3) استخدام أو التسبب في استخدام أو إدارة استخدام أو تخزين أو التخلص من المواد والمواد الكيميائية الخطرة، بما في ذلك مبيدات الآفات؛ و (4) التي تستهلك بشكل كبير أو تتسبب في استهلاك المياه أو الطاقة أو الموارد الأخرى[4].

ملاحظة: يوفر هذا ملخصاً للمتطلبات الرئيسية ذات الصلة، ويجب الرجوع إلى المعايير الاجتماعية والبيئية (www.undp.org/ses) للحصول على قائمة شاملة بالمتطلبات.

[4] منع التلوث: تجنب إطلاق الملوثات، وعندما لا يكون التجنب ممكناً، قلل و / أو تحكم في كثافة وتدفق كتلة إطلاقها. تطبيق الممارسات الدولية الجيدة وإرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي.

النفايات: تجنب / تقليل توليد النفايات، وضمان الاستعادة، وإعادة الاستخدام، والمعالجة المناسبة، والتخلص منها. ضمان المقاولين ذوي السمعة الطيبة وسلسلة العهدة

المواد الخطرة: تجنب / قلل إطلاق المواد الخطرة في المواد. إذا لم يكن التجنب ممكنًا، فقم بتقييم المخاطر الصحية، بما في ذلك الآثار المتباينة على النساء والرجال والأطفال. لا تصنيع أو استخدام المواد الخاضعة للحظر الدولي أو التخلص التدريجي (ستوكهولم الملوثات العضوية الثابتة، مونتريال أوزون)

مبيدات الآفات: تطبيقIPM / IVM ، وتجنب / تقليل المواد التركيبية، واستخدام أقل ضرر، وحظر استخدام مبيدات الآفات من فئة la & lb التابعة لمنظمة الصحة العالمية والرقابة من الفئة الثانية، التعامل مع مدونة قواعد السلوك الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة

كفاءة الموارد: تطبيق تدابير فعالة من حيث التكلفة وفعالة من حيث التكلفة (على سبيل المثال تقليل استخدام المياه) لضمان عدم وجود آثار سلبية كبيرة على الآخرين / النظم البيئية.

يوضح الجدول رقم (3) النظم الاجتماعية الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عموماً، ويطبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعايير الاجتماعية والبيئية الخاصة به كما هو موضح في الجدول (2) بما في ذلك المعايير الاجتماعية والبيئية 2، 3، 7، 8 ونظام الإدارة الاجتماعية والبيئية وآلية مشاركة واستجابة أصحاب المصلحة.

تم تلخيص المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها من خلال إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدناه جنباً إلى جنب مع الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب مراعاتها وتدابير الإدارة الإرشادية.

4.1 النزاع

4.1.1 الأنشطة التي قد تؤدي إلى مخاطر الصراع

بسبب الصراع المستمر في اليمن، يجب تطوير جميع المشاريع الفرعية باستخدام نهج حساس للنزاع لضمان ألا تؤدي الأنشطة إلى تفاقم الصراع أو العنف. بالإضافة إلى ذلك، قد تحدث النزاعات المحلية بسبب المنافسة على الوظائف المحدودة والصراع بين المقاولين والعمال المحليين. هذا عنصر أساسي في التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحقوق الإنسان في المعايير الاجتماعية والبيئية.

4.2 تدابير الإدارة

تشمل تدابير الإدارة بشكل أساسي وضع تعريف واضح لمعايير الاستهداف والاختيار بناءً على البيانات المقدمة من مجموعات الأمم المتحدة ؛ الإعداد والتنفيذ التشاركي للمشاريع الفرعية من قبل المجتمعات وأصحاب المصلحة المعنيين (راجع قسم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية حول مشاركة أصحاب المصلحة لمزيد من التفاصيل) ؛ التواصل المتكرر مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين ؛ إجراءات معالجة المظالم / آليات استجابة أصحاب المصلحة لضمان التعامل في الوقت المناسب مع معالجة المظالم ؛ والإفصاح العلني عن أسباب رفض المشاريع الفرعية ، إن وجدت ، لزيادة الشفافية.

يطبق مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر نهجاً حساساً للنزاع لمنع النزاعات واكتشافها والاستجابة بسرعة للنزاعات المحتملة. وهذا يساعد على ضمان أن عملية التنفيذ لن تسبب أي ضرر ويؤدي إلى تدخلات إنمائية فعالة.

يتم اتخاذ الخطوات التالية لضمان تحقيق هذا الهدف:

- من خلال التخصيص الشفاف للأموال الذي يستند إلى مؤشرات الإحصاء الوطنية على مستوى المحافظات والمديريات، يليه التنسيق مع الجهات الفاعلة المحلية وعملية تشاركية شاملة، سيقلل مشروع الأشغال العامة / المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم / الصندوق الاجتماعي للتنمية الصراع على الموارد.
- يعتمد اختيار المستفيدين من المجتمع على معايير أهلية شفافة ومشاورات مع المجتمعات والقادة المحليين.
- قبل التنفيذ وأثناء المشاورات التشاركية مع المجتمعات المحلية لتحديد التدخلات، تقوم فرق مشروع الأشغال العامة / ووكالات تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر/ الصندوق الاجتماعي للتنمية بتحليل السياق الذي سيتم فيه تنفيذ المشروع للتأكد من أن تدخل مشروع الأشغال العامة / الصندوق الاجتماعي للتنمية لن يتسبب في حدوث صراع أو تصعيد الصراع في تلك المنطقة بالذات. يمكّن هذا التحليل مشروع الأشغال العامة / ووكالات تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر/ الصندوق الاجتماعي للتنمية من فهم التفاعل بين التدخل والسياق في منطقة معينة. ستكون الخطوات على النحو التالي:
  - فهم السياق الذي سيتم فيه تنفيذ المشروع.
  - إجراء تحليل الصراع والحساسية.
  - فهم التفاعل بين التدخل والسياق.
  - ربط تحليل الصراع بدورة برمجة التدخل.
  - استخدام هذا الفهم لتجنب الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية.
  - تنفيذ ومراقبة وتقييم التدخل في ظل نهج حساس للنزاع (بما في ذلك إعادة التصميم عند الضرورة).
- ضمان الشفافية في عملية الشراء بما في ذلك التعاقد مع المجتمع. يعتبر التعاقد المجتمعي طريقة تنفيذ ثانوية من قبل كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة لتعظيم دور المجتمعات في إدارة وتنفيذ مبادرات محددة. يشرك التعاقد المجتمعي المجتمعات المستهدفة، من خلال لجان المجتمع المنتخبة، في تخطيط وتنفيذ وإدارة مبادرات التنمية من خلال المقاولين المجتمعيين والموردين المحليين. لذلك، فإن شروط الأهلية للمقاولين المجتمعيين أقل

إلحاحاً (على سبيل المثال، عدم وجود شرط لخبرة المشروعين الفرعيين والقدرة المالية) ويتم تقاسم المسؤولية بينهم وبين الشريك المنفذ، لا سيما في إجراء التدريب على الحماية والتوعية، وتعيين الموظفين التقنيين، وإنفاذ تدابير الحماية وتأمين العمال.

- يتم تحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية المتوقعة (بما في ذلك مخاطر الصحة والسلامة المهنية) أثناء إعداد المشروع وتدابير التخفيف في خطة التصميم والتنفيذ. عندما تكون الاستثمارات مطلوبة لتنفيذ التدابير، تأكد من انعكاس هذه التدابير كمياً كبنود مدفوعة في فاتورة الكميات الخاصة بالمناقصة.
- أثناء عملية التنفيذ، يحتفظ موظفو مشروع الأشغال العامة / وكالات تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر / الصندوق الاجتماعي للتنمية بما يلي:
  - مراقبة الوضع للتنبؤ والتعرف على أوجه التعارض المحتملة حول المشروع ومحاولة إبقاء المخاطر عند الحد الأدنى.
  - المتابعة من أجل تعزيز الشراكة مع السلطات المحلية واللجان المجتمعية كلاعبين مهمين في حل النزاعات.
- لا يتدخل مشروع الأشغال العامة / وكالات تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر / الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل النزاع القائم أو أن يكون جزءاً من أي نزاع. ومع ذلك، قد يساعد تدخل مشروع الأشغال العامة / وكالات تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر / الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من الصراع الحالي.
- قد يعمل مشروع الأشغال العامة / وكالات تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر / الصندوق الاجتماعي للتنمية في بيئة يسود فيها الصراع مثل النزاعات الناتجة عن الحرب في بعض المناطق في اليمن أو بسبب النزاعات القبلية. يدرك الموظفون في مثل هذه الحالة تماماً التضارب الذي يحيط بعملهم وأنشطتهم، لكن مشروعهم لا يتعامل بشكل مباشر مع الصراع.
- وجد تقييم برنامج الأشغال كثيفة العمالة والتدخلات المجتمعية الأخرى أن تدخل مشروع الأشغال العامة / وكالات تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر / الصندوق الاجتماعي للتنمية يزيد من تضامن المجتمع وتعاونه.
- ستكون آلية تقديم الشكاوى في مشروع الأشغال العامة / وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر / الصندوق الاجتماعي للتنمية أداة مكملة للقبض على أوجه القصور التي قد تظهر من خلال الإجراءات الاحترازية المذكورة أعلاه، والتعامل معها بشفافية واستخلاص الدروس منها لتحسين الأداء في البرامج المستقبلية. سيتم إبلاغ الأشخاص المتضررين من المشروع بآلية الشكوى.

بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير إطار عمل حساسية للنزاع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروع الأشغال العامة / وكالات تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر / الصندوق الاجتماعي للتنمية. تم تصميم إطار العمل الخاص بحساسية النزاع للاستخدام من قبل الجهة المنفذة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وهو يعتمد على العمل الكبير الذي قامت به بالفعل الوكالات المنفذة لتطوير طرق عملية للعمل حساسة للنزاع –داخل وخارج مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) –وبناء قدرات الموظفين والقدرة التنظيمية على الممارسات الحساسة للنزاع. يستخدم هذا الإطار بشكل مباشر المحتوى الذي أنتجته الوكالات المنفذة، مدعوماً بأدوات وإرشادات من التجارب الدولية، ومتكيفة مع السياق الفريد في اليمن وتركيز مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد–19). والهدف من ذلك هو تسهيل تكامل الإطار مع الأدوات والتوجيهات الموجودة بالفعل لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة.

كان تركيز هذا الإطار في الغالب على مستوى المشروع.[5] ومع ذلك، فإن كلا الوكالتين المنفذتين ملتزمتان بدمج الحساسية للنزاع عبر عملها ومؤسسياً –على الرغم من اختلاف احتياجاتهما. هناك أيضاً مخاطر وفرص استراتيجية مهمة تتعلق بالحساسية للنزاع تم تحديدها في تقييم منفصل لحساسية النزاع وتحليل النزاع وإيجاز حساسية النزاع.

بينما يركز هذا الإطار على المشاريع الممولة من البنك الدولي، يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة بتنفيذ العديد من المشاريع الأخرى مع مانحين آخرين ومن المهم تجنب الاضطرار إلى تنفيذ أطر عمل منفصلة لكل جهة مانحة. على هذا النحو، يجب أن يُنظر إلى إطار عمل الحساسية تجاه النزاعات على أنه أحد مكونات مجموعة أوسع من الأدوات والممارسات المؤسسية التي يمكن للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة المضي قدماً بها خارج نطاق المشروعات الممولة من البنك الدولي. يتماشى هذا النهج مع التزام مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) بتعزيز قدرة المؤسسات المحلية على العمل بفعالية أثناء النزاع في اليمن وتوفير قدرة تقديم الخدمات التي تشتد الحاجة إليها –والحساسة للنزاع –في سياق ما بعد الصراع في المستقبل.

[5] كان هذا هو تركيز الشروط المرجعية للمهمة لإنتاج إطار العمل، بهدف تعزيز الممارسات المتسقة والحساسة للنزاع عبر تنفيذ المشروع.

يلتزم جميع الشركاء بتنفيذ الإطار بطريقة تشمل المشاورات المستمرة مع مديري الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الفرعية للاستفادة من معرفتهم العميقة بالقضايا المحددة في كل سياق محلي والاستجابة بشكل فعال لما لا يمكن التنبؤ به. السياق في اليمن. سيؤدي ذلك أيضاً إلى تعزيز الملكية المؤسسية وفائدة الإطار.

السمة الأساسية لحساسية النزاع هي القدرة على تتبع السياق والاستجابة له، مما يعني أنه لا يمكن تطبيق إطار العمل كمخطط. بدلاً من ذلك، تم تصميمه لتوفير هيكل للممارسات الحساسة للنزاع التي يمكن استخدامها باستمرار داخل تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مع كونها قابلة للتكيف مع الظروف المحددة على الأرض. لذلك قد يكون من المفيد تحديد نقاط المراجعة للتفكير في كيفية استخدام الوكالات المنفذة ليس فقط لهذا الإطار، ولكن أيضاً ما هو الدعم الآخر الذي قد يحتاجون إليه لمواصلة اتباع ممارسات حساسة للنزاع على المستوى المؤسسي. (راجع إطار عمل حساسية الصراع للحصول على تفاصيل متعمقة). انظر الملحق 11

4.3 النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

في ظل استمرار وجود فجوات بين الجنسين حتى قبل اندلا ع النزاع (أي في التعليم، والقيود القانونية على التنقل واتخاذ القرار والحواجز التي تحول دون مشاركة الإناث في قوة العمل وفي الحياة السياسية وقلة فرص التعبير والعمل المدفوع الأجر ونشاط إنشاء المشاريع)، فإن النساء هن أكثر عرضة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تنج عن النزاع، وبالتالي ينبغي الوصول إليهن بشكل استباقي لتمكينهن من الوصول إلى النقد لتحسين قدرتهن الشرائية للغذاء والاحتياجات الأساسية. تتأثر الفجوات الصارخة بين الجنسين من خلال وعبر وضعها في سياق معايير النوع الاجتماعي المحافظة والصارمة. يتضمن المشروع إجراءات محددة ومعايير مصممة لضمان إدماج ومشاركة المرأة. وستضمن هذه المعايير المصممة توفير فرصة متساوية للنساء للاستفادة من فرص العمل (على سبيل المثال، استهداف الأسر التي تعليها نساء والسماح بالمرونة في ساعات العمل وتوفير رعاية الأطفال في الموقع). إضافة إلى ذلك، تم تطوير خطة للنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي للقضاء على أي مخاطر محتملة ومنعها (انظر الملحق 11).

يتم تضمين اعتبار النازحين داخلياً والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب كمجموعات ضعيفة محددة في الاستهداف بالإضافة إلى نوع التدخل. إن تحسين سبل العيش للفئات الأكثر ضعفاً أمر أساسي للحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن أن يساهم في مزيد من العدالة الاجتماعية، والإدماج، والتماسك، وتكوين رأس المال البشري في اليمن، وكلها ضرورية لكسر حلقة الفقر والحرمان والاستبعاد الاجتماعي. كان لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) اليمني دور فعال في تقديم استجابات شبكات الأمان التكيفية والاستجابة للصدمات.

4.3.1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى آثار أو مخاطر على النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

يتم تنفيذ مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في خضم الأزمة الراهنة في اليمن، حيث تتأثر النساء سلباً وفي الوقت نفسه هن مطالبات بالقيام بأدوار جديدة وإضافية كمعيلات للأسر أو أن يوفرن مصدر للدخل. في ضوء ذلك، تبين أن تنفيذ لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن ينطوي على احتمالية إعادة إنتاج التمييز ضد المرأة على أساس النوع الاجتماعي، في حال لم تؤخذ اعتبارات مراعاة النوع الاجتماعي في الحسبان ضمن نهج المشروع.

4.3.2 تدابير الإدارة

إلى أقصى حد ممكن، سيعمل مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والسعي إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الرقابة على الموارد وفوائد التنمية وفقاً لخطة النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

- ستكفل المشاريع الفرعية أن يكون لدى النساء والرجال على حد سواء القدرة على المشاركة بشكل هادف وعادل والوصول بشكل عادل إلى موارد المشروع والحصول على فوائد اجتماعية واقتصادية مماثلة.
- لن تمارس المشاريع الفرعية التمييز ضد النساء أو الفتيات ولن تعزز التمييز القائم على النوع الاجتماعي و /أو عدم المساواة.
- ستكفل المشاريع الفرعية تنفيذ تدابير وقائية لمنع احتمال تعرض المستفيدين والعمال والأشخاص المتضررين للاستغلال والاعتداء الجنسيين.
- ستكفل المشاريع الفرعية تنفيذ تدابير وقائية ورقابية لمنع احتمال تعرض المستفيدين والعمال والأشخاص المتضررين لمخاطر الصحة والسلامة.

سيقوم المشروع بالبناء على الخدمات الحالية وتجريب نُهُج جديدة على أساس الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي والمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية المستهدفة والفرص الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة. قام مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بإدماج قضايا النوع الاجتماعي ويعالج المساواة بين الجنسين عند تحديد المشروع واختيار الموقع والإدارة والرقابة. فيما يلي أدناه شرح للتدابير الإدارية المناسبة التي اتخذها المشروع. قام المشروع بشكل فعال باستهداف النساء لدعمهن في توفير مصدر للدخل والإسهام في تقديم خدمات مجتمعية وأصول كسب العيش من خلال النقد مقابل العمل والنقد مقابل الخدمات وكذلك النقد من أجل التغذية، ومن خلال تمويل مخصص تم تكريسه لعلاج سوء التغذية الحاد وسوء التغذية الحاد الوخيم لدى النساء الحوامل والمرضعات (والأطفال) من خلال تقديم المساعدة النقدية (الأم هي المستفيدة) وتسهيل وصول الأسر المتضررة إلى خدمات التغذية.

في سبيل ضمان استهداف النساء من قبل المشروع، في تدخلات النقد مقابل العمل، تكون وحدة الاستهداف هي الأسرة. يتم تشجيع النساء على المشاركة من خلال التدابير التي تجعل مشاركتهن أسهل ومقبولة لدى الأسر والمجتمع: السماح بالمرونة في ساعات العمل في الموقع وتوفير رعاية للأطفال في الموقع (سيؤدي ذلك أيضاً إلى توظيف مقدم رعاية من المجتمع المحلي)، إضافة إلى وجود المشروع الفرعي على مستوى المجتمع المحلي وفي موقع قريب من القرويين، ومن خلال التشاور مع النساء حول أنواع المشاريع الفرعية التي يمكنهن المشاركة فيها. ومن المفترض أن تستفيد النساء بالتساوي من البنى التحتية المجتمعية التي يتم إنشاؤها. فالنساء هن المستفيدات الرئيسيات من نظم تجميع المياه إذ أن هذه النظم تقلل من الوقت والجهد في جلب المياه، وهي مسئولية تقع على عاتق النساء والفتيات. تستفيد النساء أيضاً من وجود مراحيض في المنزل، ويستعدن كرامتهن وتحررهن من مهانة قضاء الحاجة في العراء. النساء أيضاً هن المشاركات الرئيسيات في الأجور والمستفيدات من تقديم الخدمات التغذوية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أنشطة التغذية تستهدف الأسر التي توجد فيها نساء حوامل ومرضعات وأطفال دون سن الخامسة. ينصب التركيز بشكل أساسي على الأسر المؤهلة من قائمة الأسر المقدمة من صندوق الرعاية الاجتماعية –أشد الفقراء فقراً –ولكن لن تقتصر عليها، حيث أنه يتم استبعاد الكثير من الأسر الفقيرة من برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية. تحصل النساء والأطفال في الأسر المعتمدة لدى صندوق الرعاية الاجتماعية على مساعدة نقدية لمدة 12 شهراً مشروطة بحضور جلسات التثقيف الصحي ومتابعة العلاج (المقدم من القطاع الصحي). يستفيد أفراد المجتمع المحلي الأوسع والأمهات والأطفال دون سن الخامسة والذين تم فحصهم وتم تحديد إصابتهم بسوء التغذية الحاد أو سوء التغذية الحاد الوخيم من بدل النقل والإقامة وبدل علاج خلال فترة العلاج (6 –9 أشهر).

4.4 التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

الحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على خدمات النظام البيئي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية هي أمور أساسية للتنمية المستدامة. مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن إلى الحفاظ على السلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيزها من أجل تأمين سبل كسب العيش والغذاء والمياه والصحة، وتعزيز القدرة على التكيف والحفاظ على الأنواع الإحيائية المهددة وموائلها وزيادة تخزين وعزل الكربون. سوف يشجع مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن أيضاً الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية لدعم سبل كسب عيش المجتمعات المحلية الضعيفة بالإضافة إلى تقاسم المنافع بين الحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادة سبل كسب العيش.

4.4.1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار أو مخاطر على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

سيقوم المشروع بتنفيذ تدخلات في مجالات مصايد الأسماك والزراعة والثروة الحيوانية وموارد المياه.

مصايد الأسماك (منخفضة إلى متوسطة المخاطر)

تم التوصل إلى أن أنشطة المشروع لدعم الصيادين على نطاق صغير من خلال توفير محركات القوارب من أجل زيادة إنتاج الغذاء تقع ضمن تصنيف منخفض المخاطر. سيعمل المشروع على استهداف الصيادين الحرفيين الذين يستخدمون قوارب صغيرة ذات محرك بنزين خارجي واحد. هناك خطر منخفض في أن المشروع قد يؤثر على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية من خلال الاستغلال المفرط لمصايد الأسماك. مخاطر المحرك المحتملة (حريق) وفقدان الطاقة التي تعد سبباً رئيسياً للحوادث لقوارب الصيد الصغيرة (التي غالباً ما تفتقر إلى معدات السلامة الأساسية، وهي صغيرة جداً وغير مناسبة للعمليات البحرية). لا تستخدم محركات القوارب الصغيرة في المياه العميقة، وبالتالي فإن هذا يقلل من إمكانية الصيد الجائر بالإضافة إلى أن الصيادين سوف يستخدمون طرق الصيد التقليدية. سيتم تجهيز بعض الصيادين بأجهزة البحث عن الأسماك لمساعدتهم في تسريع عملية البحث عن الأسماك وبالتالي الاقتصاد في استخدام الوقود. سيشمل تصميم هذا النشاط في إطار مشروع

تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن على أحكام لضمان الاستدامة، وسيقوم المشروع بعناية برصد أنشطة الصيادين أثناء تنفيذه. وسيشمل ذلك التدريب المناسب وبناء القدرات للصيادين الحرفيين لضمان التخفيف من هذه المخاطر.

الزراعة والثروة الحيوانية على نطاق صغير (مخاطر منخفضة إلى متوسطة)

ستشمل الأنشطة ما يلي: إعادة تأهيل الأراضي الزراعية وإعادة تأهيل البنية التحتية لري المزارع والبنية التحتية الزراعية التي تتعلق فقط ببناء نظام الري ولا تشمل أنشطة مثل بناء مراحيض الحفر، وشبكات الصرف الصحي، وقنوات الحماية من الفيضانات؛ المصاطب، حصاد مياه الأمطار توفير المدخلات الزراعية، دعم منتجي الثروة الحيوانية. تشمل أنشطة الثروة الحيوانية إنشاء ساحات بالإضافة إلى مساعدة المزارعين على الحفاظ على القطيع وتحقيق الأمن الغذائي. من المتوقع حدوث مخاطر محتملة جراء استخدام مبيدات الآفات والأسمدة.

على الرغم من أن المشاريع صغيرة الحجم بطبيعتها، إلا أن الآثار التراكمية لتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية قد تنطوي على آثار غير مقصودة على النظم الإيكولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء تأثير سلبي على تقديم خدمات النظام الإيكولوجي وعلى التنوع البيولوجي. من الممكن أن يشمل ذلك أيضاً نشوء آثار سلبية في معالجة البلاستيك والنفايات المتولدة من المدخلات الزراعية. عند إجراء مزيد من فحص المشروع الفرعي، ستتوفر المزيد من المعلومات عن مدى الآثار وتدابير الإدارة اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك، وبحسب الفصل أدناه حول معايير التلوث، فإنه سيتم التطرق بمزيد من التفصيل إلى ذكر الآثار المحتملة لاستخدام مبيدات الآفات في النشاط المتعلق بتوفير المدخلات الزراعية.

4.4.2 تدابير الإدارة

ويرد أدناه تلخيص للاعتبارات الخاصة بتحديد تدابير الإدارة، ويمكن الرجوع إلى إرشادات إضافية في المعايير الاجتماعية والبيئية حفظ التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية.

النهج الوقائي: يطبق مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن نهجاً احترازياً لاستخدام وتطوير وإدارة الموائل الطبيعية وخدمات النظام البيئي لهذه الموائل والموارد الطبيعية الحية.

التقييم: كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي، يتم تحديد ومعالجة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي في منطقة تأثير المشروع. في المشاريع الفرعية التي تنطوي على تأثيرات كبيرة محتملة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، ستنظر عملية التقييم في جملة أمور من بينها (1) مخاطر فقدان الموائل والأنواع، والتدهور والتجزئة والأنواع الغريبة الغازية والاستغلال المفرط والتغيرات الهيدرولوجية، وتحميل المغذيات والتلوث و (2) القيم المختلفة (مثل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية) المرتبطة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من قبل المجتمعات التي يحتمل أن تتأثر. سيتم تقييم الآثار التراكمية والمستحدثة المحتملة. ينبغي النظر في الآثار المتعلقة بالمشروع عبر المناظر الطبيعية التي يحتمل أن تتأثر.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية: ستتم إدارة الموارد الطبيعية الحية بطريقة مستدامة. الإدارة المستدامة للموارد هي إدارة استخدام الموارد وتطويرها وحمايتها بطريقة أو بمعدل يمكّن الأفراد والمجتمعات، بما في ذلك الشعوب الأصلية، من تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي مع الحفاظ على تلك الموارد لتلبية احتياجات الأجيال القادمة. وهذا يشمل حماية التنوع البيولوجي والقدرة الداعمة للحياة للهواء والماء والنظم الإيكولوجية للتربة. تضمن الإدارة المستدامة أيضاً استشارة الأشخاص الذين يعتمدون على هذه الموارد بشكل صحيح، وإتاحة الفرص للنساء والرجال للمشاركة على قدم المساواة في التنمية وتقاسم المنافع بشكل منصف.

سيكفل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإدارة المستدامة للموارد من خلال تطبيق أفضل الممارسات الإدارية المناسبة والخاصة بالصناعة، وحيثما يتم تقنينها، من خلال تطبيق معيار أو أكثر من المعايير الموثوقة ذات الصلة كما يتضح من نظام التحقق أو الاعتماد المستقل.

بالنسبة للمشاريع التي تنطوي على إنتاج و / أو حصاد و / أو إدارة الموارد الطبيعية الحية من قبل صغار الملاك و / أو المجتمعات المحلية، سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتماد ممارسات إدارة الموارد المستدامة المناسبة والحساسة ثقافياً.

بالإضافة إلى المتطلبات العامة المتعلقة بتدابير الإدارة كما هو مذكور في القسم أعلاه، تم تحديد تدابير إدارة محددة لسياق المشروع لكل قطاع. سيتم بناء القدرات ورفع مستوى الوعي بشأن استخدام المبيدات والأسمدة للمنتفعين لمواجهة المخاطر وتدابير التخفيف اللازمة.

تدابير إدارة محددة للمشروع بالإضافة إلى تدابير المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مصايد الأسماك)

سيعمل المشروع مع جمعيات الصيد المسؤولة عن ضمان وجود بروتوكولات الصيد التي تحدد إجراءات مصايد الأسماك المستدامة والالتزام بها، لحماية الأرصدة السمكية وتنظيم الضوابط الموسمية على الصيد. يعمل التطوير والتنفيذ الصارم للسياسات والأدوات التشريعية والإدارية على ضمان الحفاظ على مستوى حصاد الموارد الساحلية ضمن الحدود البيولوجية للمناطق الساحلية اليمنية.

سيتم تنفيذ المشروع بما يتماشى مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تشمل إدارة الصيد. سيتم تعزيز مفهوم الصيد المستدام والمسؤول من خلال هذه الشراكة. من خلال دعمه المباشر لصغار الصيادين، سيعمل المشروع على تحسين سبل عيش المجتمع والتدريب على الجودة واستدامة الموارد لتشمل الحد من الهدر.

تدابير إدارة محددة للمشروع بالإضافة إلى المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي سيتم تطويرها على أساس السياق المحلي:

يجب إجراء تقييمات للمخاطر الاجتماعية والبيئية لمعالجة من بين أمور أخرى الآثار والآثار المحتملة المتعلقة بتقلب المناخ، وتلوث المياه والترسبات والكوارث المتعلقة بالمياه وإمدادات مياه الشرب وإنتاج الطاقة والزراعة ومصايد الأسماك.

4.5 تغير المناخ

يمثل تغير المناخ أحد التهديدات الرئيسية للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر. فتغير المناخ له القدرة على تعطيل بل وتقويض التنمية البشرية من خلال آثاره على قطاعات وأنشطة التنمية الرئيسية، بما في ذلك على الزراعة وإنتاج الغذاء والمياه والنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية الأخرى وإدارة مخاطر الكوارث وعلى قطاع الصحة. تغير المناخ قد يؤدي إلى تفاقم الأحوال المناخية القاسية، مما يزيد من خطر وقوع الكوارث الشديدة الأثر. المجتمعات التي تتعرض بالفعل للآثار الناجمة عن تغير المناخ قد تشهد تسارعاً و / أو تكثيفاً للآثار بسبب أنشطة المشروع التي لا يتم فيها إدماج وتوقع مخاطر تغير المناخ.

يسود في اليمن مناخ شبه جاف إلى جاف وهي معرضة بشكل كبير للآثار المصاحبة لتغير المناخ مثل الجفاف والسيول الجارفة وتغيرات أنماط هطول الأمطار وزيادة وتيرة / شدة العواصف وارتفاع مستوى سطح البحر. تبين الدراسات أن القطاعات الرئيسية الواقعة تحت الضغط هي: موارد المياه والزراعة والمناطق الساحلية. شحة المياه المرتبطة بفترات الجفاف الطويلة؛ والتبخر وجفاف الآبار وهطول الأمطار الغزيرة (التي تنتج سيول جارفة ويمكن أن تقضي على المحاصيل) التي تنجم عن تفاوت معدل سقوط الأمطار هي القضايا الرئيسية.

المشاريع الفرعية ضمن مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن تراعي مخاطر تغير المناخ ولن تسهم في زيادة التعرض لتغير المناخ.

4.5.1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء الآثار والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ

أنشطة مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن المتعلقة بالزراعة (بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية) ومصايد ستكون الأكثر حساسية وتعرضاً للآثار الناجمة عن تغير المناخ. من الممكن أن تتعرض البنية التحتية في مناطق السيول المحتملة للخطر أيضاً.

بعض أنشطة المشروع التي تهدف إلى زيادة توافر المياه من الممكن أن تؤدي عن غير قصد إلى استنزاف موارد المياه الجوفية أو تحويل الموارد إلى بعض المجتمعات المحلية على حساب أخرى في حال لم تتم إدارتها بشكل صحيح استناداً إلى المعلومات المناسبة عن مخاطر المناخ والإجراءات الإدارية المناسبة.

4.5.2 تدابير الإدارة

تقييم مخاطر تغير المناخ: كجزء من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي، فإنه يتم فحص وتقييم المشاريع الفرعية المقترحة من حيث المخاطر والآثار المرتبطة بتغير المناخ الناجمة عن والواقعة على المشاريع. سيكفل مشروع الاشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية تحديد المعلومات المناخية ذات الصلة والاسترشاد بها في تدابير تصميم وإدارة المشروع. في حال تم تحديد مخاطر كبيرة محتملة، فستكون هناك حاجة إلى مزيد من تحديد نطاق وتقييم الضعف والآثار المحتملة، وتدابير التجنب، بما في ذلك النظر في بدائل للحد من المخاطر المحتملة. في المشاريع، أو مجموعة المشاريع، التي تنطوي على مخاطر تغير المناخ، فإن تقييم مخاطر تغير المناخ قد يشمل، متى كان ذلك مناسباً، ما يلي:

أ) الزيادات المحتملة المرتبطة بالمشروع في الانبعاثات التي قد تؤدي إلى تفاقم تغير المناخ، مثل انبعاثات غازات الدفيئة وانبعاثات الكربون الأسود.
ب) جدوى نتائج المشروع أو استدامتها على المدى الطويل بسبب تغير المناخ المحتمل. سينطوي ذلك على تحديد المكونات الحساسة أو المعرضة للظواهر الناشئة أو المتوقعة لتغير المناخ.
ج) مخاطر أن المشروع قد يؤدي إلى زيادة التعرض لتغير المناخ. يجب تقييم مكونات المشروع للزيادات المحتملة غير المقصودة أو غير المتوقعة في قابلية التعرض لتغير المناخ.
د) المخاطر الاجتماعية والمتعلقة بالنوع النوع الاجتماعي والسن، بناء على الآثار المتفاوتة لتغير المناخ.
هـ) فرص 1) تيسير التكيف عن طريق التضافر مع الأنشطة الحالية أو المخططة، 2) الجمع بين تدابير التخفيف (على سبيل المثال تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة) وتدابير التكيف، و 3) استغلال التغيرات المفيدة المحتملة في الظروف المناخية أو البيئية لتحقيق فوائد تنموية.

4.6 صحة وسلامة وظروف عمل المجتمع المحلي (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية)

سيعمل مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على تفادي أو تقليل المخاطر والآثار على صحة وسلامة المجتمع المحلي التي قد تنشأ عن الأنشطة المتعلقة بالمشروع مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة. هذا الأمر يشمل مخاطر الصحة والسلامة المهنية. العمل هو واحد من أهم أصول أي بلد سعياً للحد من الفقر. يعتبر احترام حقوق العمال وتوفير ظروف عمل آمنة مرتكزين أساسيين لتطوير قوة عمل قوية ومنتجة.

يطبق مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمجموعة البنك الدولي.

4.6.1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار ومخاطر على الصحة والسلامة المهنية وصحة وسلامة وظروف عمل المجتمع المحلي

يمكن أن تؤدي أنشطة المشروع الفرعي ومعداته وبنيته التحتية إلى زيادة تعرض المجتمع المحلي للمخاطر والآثار. في حين تم تحديد ذلك على أن ضمن فئة مرتفع المخاطر، إلا أن بعض المشاريع شهدت مستويات عالية من مخاطر الصحة والسلامة المهنية. ولذلك، تم تحديد هذا الأمر كخطر ذو أولوية وتم وضع تدابير الإدارة موضع التنفيذ للحد من المخاطر وإدارة المخاطر.

وقد تشكل أنشطة المشاريع من قبيل العمل من العلو، وأعمال الحفر، واستخراج الصخور، والعمل في المناطق الضيقة، والعمال المنفردين، وحركة المرور، وضعف إدارة مواقع العمل مثل التدبير المنزلي، ومراقبة الدخول والخروج، مخاطر وتهديدات للعمال وأفراد المجتمع المحلي. وما يزيد الأمر سوءا أن أصحاب المصلحة لاحظوا أن هناك ثقافة ضعيفة في استخدام احتياطات السلامة ومعدات السلامة في اليمن.

أنشطة المشروع مثل العمل في أماكن مرتفعة وأعمال الحفر واستخراج الصخور والعمل في الأماكن الضيقة والعمال الوحيدين والنقل وضعف إدارة موقع العمل، مثل الخدمات وضوابط الدخول والخروج، قد تشكل مخاطر وأخطار تهدد العمال وأفراد المجتمع المحلي. مما يزيد من تعقد هذا الوضع حسب ما ذكره أصحاب المصلحة عن الثقافة الضعيفة لاستخدام احتياطات السلامة ومعدات السلامة في اليمن.

بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى السياق في اليمن، فإن هناك خطر يتمثل في الغارات الجوية التي يجب التقليل منها إلى أقصى حد ممكن. التحدي الآخر يمثل في أن بعض معدات السلامة اللازمة لا تتوفر بصورة دائمة في الأسواق المحلية.

وعلاوة على ذلك، سيتفاعل الشركاء المنفذون وأعضاء المنظمات المجتمعية مع المجتمعات المحلية لإبلاغها بالمشاريع الفرعية ودعمها في إعداد الطلبات. ومن شأن هذه التفاعلات أن تزيد من خطر التعرض لفيروس كوفيد-19 بالنسبة لهؤلاء العمال، وكذلك الخطر على المجتمعات المحلية، خاصة إذا لم يتم الالتزام بالنظافة العامة وتدابير السلامة والتباعد الاجتماعي.

من المحتمل أن تواجه الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي، اضطراباً وتشكل مخاطر على صحة وسلامة المجتمعات المحلية المتضررة.

تم تفصيل أنشطة المشروع التي قد تتسبب في نشوء مخاطر كهذه على المجتمعات المحلية والعمال ضمن فصل "تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحديد الضوابط" من التقرير الأخير وفي إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي وفي الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، ويتم سردها كما يلي:

- بناء وتشغيل المشروع (السقوط من أماكن العمل المرتفعة (البشر والمواد) والانزلاق والتعثر والسقوط والنقل بما في ذلك الإصابات الناجمة عن حوادث المرور؛ ومناولة ونقل المواد والمعدات وأعمال الحفر وغيرها مثل تقلبات الطقس والمجهود البدنيّ، وما إلى ذلك).
- قد يشكل فشل العناصر الهيكلية للمشروع مخاطر على المجتمعات المحلية (مثل انهيار المباني أو البنية التحتية، أعمال الهدم، تراكم التربة).
- تزايد المخاطر الصحية المحتملة (مثل الأمراض المنقولة عن طريق المياه أو غيرها من الأمراض المنقولة بالنواقل أو الأمراض المعدية).
- تؤدي أنشطة تنفيذ المشروع إلى انقطاع الخدمات الأساسية، مثل المياه أو المجاري، مما يؤثر بشكل مؤقت على المجتمع المحلي.
- المخاطر المتعلقة بالنزاع الدائر في اليمن واحتمال الغارات الجوية.

4.6.2 تدابير الإدارة

تم اتخاذ تدابير إدارة مناسبة. وجرى تطوير تصنيف مفصل لمخاطر الصحة والسلامة المهنية بهدف تحديد المخاطر على مستوى المشاريع الفرعية لتمكين إيقاف استمرار تنفيذ أي مشاريع تنطوي على مخاطر عالية واضحة المعالم حتى يتم اتخاذ تدابير إدارية مناسبة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعزيز الدعم المقدم للأطراف المسئولة من خلال التدريب والرصد وتقييم القدرات.

صحة وسلامة المجتمع المحلي: تشير صحة وسلامة المجتمع المحلي إلى حماية المجتمعات المحلية من المخاطر التي تسببها و /أو تتفاقم بسبب أنشطة المشروع (بما في ذلك السيول والانهيارات الأرضية والتلوث أو غيرها من المخاطر الطبيعية أو المخاطر من صنع الإنسان) والأمراض والانهيار العرضي أو ضعف العناصر الهيكلية للمشروع مثل السدود. الأنشطة المرتبطة بالمشروع قد تُحدِث تغيراً بشكل مباشر أو غير مباشر أو تراكمي على تعرض المجتمع المحلي للمخاطر. من بين الشواغل الهامة لمشاريع التنمية الكبرى انتقال الأمراض المعدية مثل فيروس كورونا-كوفيد-19 من القوى العاملة إلى المجتمعات المحلية المحيطة.

سيتم تقييم المخاطر والآثار المحتملة على سلامة المجتمعات المحلية والقوى العاملة المتضررة أثناء تصميم وبناء وتشغيل وإيقاف تشغيل المشاريع وذلك لوضع تدابير وخطط وقائية لمعالجتها بطريقة تتناسب مع المخاطر والآثار المحددة. هذه التدابير ستحدد أفضل الطرق للوقاية من أو تجنب المخاطر والآثار لتقليصها والحد منها. سيتم النظر في التعرض المحتمل لكل من المخاطر العرضية والطبيعية، خاصة عندما تكون العناصر الهيكلية للمشروع في متناول أفراد المجتمع المحلي المتضرر أو عندما يمكن أن يؤدي ضعفها إلى التسبب في إلحاق الضرر بالمجتمع المحلي. ستعمل المشاريع الفرعية على تجنب أو الحد من تفاقم الآثار الناجمة عن المخاطر الطبيعية من صنع الإنسان، مثل الانهيارات الأرضية أو السيول التي قد تنجم عن تغييرات في استخدام الأراضي بسبب الأنشطة.

سلامة البنية التحتية وتصميم المعدات. سيتمم تصميم وبناء العناصر الهيكلية من قبل مهنيين مختصين والمصادقة عليها أو اعتمادها من قبل السلطات المختصة أو المهنيين المختصين. المشاريع الفرعية التي تحتوي على عناصر أو مكونات هيكلية قد يؤدي ضعفها أو تعطلها إلى تهديد سلامة المجتمعات المحلية ستكفل القيام بما يلي: 1) تطوير ورصد خطط الإشراف على المشروع وتشغيله وصيانته؛ 2) الاستعانة بخبرات مستقلة في مجال التحقق من التصميم والبناء والإجراءات التشغيلية؛ 3) إجراءات عمليات التفتيش الدورية للتحقق من السلامة.

سلامة الخدمات: وفي الحالات التي ينطوي فيها المشروع على توفير الخدمات للمجتمعات المحلية، سيقوم البرنامج الإنمائي بإنشاء وتنفيذ نظم مناسبة لإدارة الجودة من أجل توقع المخاطر والآثار التي قد تخلفها هذه الخدمات على صحة وسلامة المجتمعات المحلية والتقليل من هذه المخاطر إلى الحد الأدنى.

السلامة المرورية والسلامة على الطريق: سيتم تحديد المخاطر المحتملة على حركة المرور والسلامة على الطريق التي يتعرض لها العمال والمجتمعات المحلية المتضررة ومستخدمو الطرق، وتقييمها ورصدها طوال دورة حياة المشروع، وستوضع، عند الاقتضاء، تدابير وخطط للتصدي لها. تُسجل جميع الحوادث والحوادث المتعلقة بالسلامة على الطرق على الطرق ويبلغ عنها لتحديد مسائل السلامة السلبية ووضع وتنفيذ تدابير لحلها.

خدمات النظام الإيكولوجي: تقوم الأطراف المسؤولة، حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا، بتحديد المخاطر المحتملة للمشروع وآثاره على خدمات النظام الإيكولوجي التي قد تتفاقم بسبب تغير المناخ. وسيتم تجنب الآثار الضارة، وإذا تعذر تجنبها، سيتم تنفيذ تدابير التخفيف الملائمة.

إدارة وسلامة المواد الخطرة: ستعمل الأطراف المسؤولة على تجنب احتمال تعرض المجتمع المحلي للمواد والمواد الخطرة التي قد يطلقها المشروع، أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن. وحيثما يكون هناك احتمال بأن يتعرض الجمهور (بما في ذلك العمال وأسرهم) للمخاطر، ولا سيما تلك التي قد تكون مهددة للحياة، فإن العناية الخاصة سوف تمارس لتجنب التعرض لهم أو تقليله من خلال تعديل أو استبدال أو إزالة الحالة أو المواد التي تسبب الأخطار المحتملة. وسيتم تنفيذ تدابير وإجراءات لمراقبة

سلامة عمليات تسليم المواد الخطرة، وتخزين ونقل المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها، فضلا عن تدابير لتجنب تعرض المجتمع المحلي لهذه المواد الخطرة أو السيطرة عليه.

التأهب لحالات الطوارئ: ستكون الأطراف المسئولة على استعداد للاستجابة للحالات العرضية وحالات الطوارئ بطريقة مناسبة لمنع وتخفيف أي ضرر يلحق بالناس و / أو البيئة. سيتضمن هذا الاستعداد، الوارد في وثائق التخطيط، تحديد المناطق التي قد تحدث فيها حوادث وحالات طوارئ، والمجتمعات المحلية والأفراد الذين قد يقع الأثر عليهم، وإجراءات الاستجابة، وتوفير المعدات والموارد، وتحديد المسئوليات، والاتصال والتدريب الدوري لضمان استجابة فعالة. وسيجري تقييم المخاطر في إطار التقييم البيئي والاجتماعي. واستنادا إلى نتائج تقييم المخاطر، سيعد المتلقي خطة للاستجابة في حالات الطوارئ بالتنسيق مع السلطات المحلية المعنية والمجتمع المحلي المتضرر، وسيأخذ في الاعتبار ترتيبات الوقاية والتأهب والاستجابة في حالات الطوارئ التي وضعت مع العاملين في المشروع.

وستشمل خطة الاستجابة للطوارئ ما يلي: (أ) الضوابط الهندسية (مثل نظم الاحتواء، وأجهزة الإنذار الآلية، وأجهزة الإغلاق) التي تتناسب مع طبيعة الخطر ونطاقه؛ (ب) تحديد معدات الطوارئ المتاحة في الموقع وفي المناطق القريبة منها وتأمين الوصول إليها؛ (ج) إجراءات الإخطار الخاصة بالمستجيبين لحالات الطوارئ المعينين؛ (د) قنوات إعلامية متنوعة لإبلاغ المجتمع المحلي المتأثر وأصحاب المصلحة الآخرين؛ (هـ) برنامج تدريبي للمستجيبين في حالات الطوارئ، بما في ذلك التدريبات على فترات منتظمة؛ (و) إجراءات الإجلاء العام؛ (ز) تعيين منسق لتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة؛ (هـ) تدابير الترميم والتنظيف.

ستتم مراجعة أنشطة التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ وتنقيحها بشكل دوري حسب الاقتضاء لكي تستوعب الظروف المتغيرة. سيتم الأخذ في الاعتبار الآثار المتفاوتة لحالات الطوارئ على النساء والرجال وكبار السن والأطفال والمعوقين والفئات المهمشة، وسيتم تعزيز مشاركة النساء في عمليات صنع القرار بشأن استراتيجيات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. سيتم الإفصاح عن المعلومات المناسبة للمجتمعات المحلية المتضررة حول أنشطة وموارد ومسؤوليات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ.

تعرض المجتمع المحلي للأمراض: ستعمل المشاريع الفرعية على تجنب أو تقليل إلى أدنى حد من إمكانية تعرض المجتمعات المحلية للأمراض المنقولة عن طريق المياه ونواقل الأمراض، والأمراض المعدية التي يمكن أن تنجم عن الأنشطة، مع مراعاة اختلاف التعرض للفئات المهمشة وزيادة الحساسية لها. وستتجنب المشاريع الفرعية انتقال الأمراض المعدية التي قد تكون مرتبطة بتدفق اليد العاملة المؤقتة أو الدائمة في المشاريع أو تقلل إلى أدنى حد من ذلك. وسيتم تقليل المياه الراكدة أو تغطيتها أو معالجتها لتقليل تكاثر البعوض. وستقوم السلطات المحلية والأطراف المسؤولة بالتنسيق الوثيق لضمان تجنب أي تعطيل للخدمات الأساسية المحلية، مثل المياه والصرف الصحي، حيثما أمكن، والتقليل إلى أدنى حد من ذلك.

العنف القائم على النوع الاجتماعي /الاستغلال والاعتداء الجنسيان/التحرش الجنسي: وستكفل المشاريع الفرعية تعميم التدخلات المراعية للفوارق بين الجنسين في جميع عناصر المشاريع، وإيجاد سبل للعمل والمشاركة في المجتمع، والاضطلاع بدور رئيسي في بناء القدرة على مواجهة الصدمات، وتحسين سبل العيش، وتخفيف القيود الاجتماعية. وسيجري تقييم للعنف القائم على النوع الاجتماعي للمشاريع الفرعية قبل التنفيذ من أجل إيجاد إحساس باحتمال وقوع عنف قائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وسيجري التقييم لتغطية الأنشطة في إطار المكونين 1 و 2، حيث سيكون هناك تفاعل بين العمال الذكور والمستفيدات والعمال الذين يوفرهم المتعاقدون. وسيقوم المشروع بإعداد خطة عمل للنوع الاجتماعي.

تدفق العمالة: وفي بعض الحالات، سيتطلب عدم توفر العمال أو الافتقار إلى المهارات والقدرات التقنية لدى المجتمع المحلي من الشريك/المقاول المنفذ جلب العمال المهرة من خارج منطقة المشروع. وحسب حجم القوة العاملة المحلية ومستوى مهاراتها، سيتم تعيين نسبة من العمال اللازمين للمشروع محليا. وهذا أسهل عموما بالنسبة للعمال غير المهرة، بينما كثيرا ما يتم تعيين موظفين أكثر تخصصا (عادة ما تكون مطلوبة بأعداد أصغر) من المجتمعات المحلية القريبة، وبالتالي لن تكون هناك حاجة إلى مخيمات. وسيكفل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية، المشاركة المجتمعية المحلية الشفافة خلال عملية اتخاذ القرارات الأولية للمشاريع، وسيستمر بصورة روتينية طوال فترة المشروع من خلال آليات معالجة التظلمات لضمان الكشف الفعال عن المعلومات وإشراك المجتمع المحلي.

معايير العمل: ستمتثل المشاريع الفرعية للقوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والصحة والسلامة المهنيتين، مع الالتزامات بموجب القانون الدولي، والاتساق مع المبادئ والمعايير الواردة في الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات، والقضاء على التمييز في العمالة والمهن، والقضاء على العمل القسري أو الإجباري، والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. لن يوظف مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما؛ غير أن الشباب الذين تبلغ أعمارهم 16-17 سنة قد يكونون مؤهلين للتدريب على العمل وبناء

القدرات. ومن ثم يتم التحقق من الأدلة المستندية (جواز السفر أو بطاقة الهوية أو شهادة الميلاد) لجميع العمال قبل إشراكهم في أنشطة المشروع. ينطبق هذا على: العمال المباشرون، والعمال المتعاقدون، والعمال المجتمعيين.

الصحة والسلامة المهنية: تشير الصحة والسلامة المهنية إلى حماية العمال من الحوادث أو الإصابة أو المرض المرتبطة بالتعرض للمخاطر التي تصادفها في مكان العمل. يمكن أن تنشأ المخاطر من المواد (بما في ذلك المواد والمواد الكيميائية والجسدية والبيولوجية) أو ظروف البيئة أو العملية (مثل البيئات التي لا أدلى بها الأكسجين والدرجات الفائضة أو التهوية غير الصحيحة أو الإضاءة الفقراء والأنظمة الكهربائية المعيبة) أو عمليات العمل (بما في ذلك الأدوات والآلات والمعدات).

يعزز التزام الأطراف المسؤولة بإطار الصحة والسلامة المهنية الامتثال لمتطلبات الصحة والسلامة المهنية وحماية الموظفين / العمال، فضلا عن مساءلة الإدارة المتوسطة على تنفيذ السياسة والأدوار والمسؤوليات وإنفاذ تدابير وإجراءات الرقابة. سيتم إجراء تقييم المخاطر لكل موقع مشروع فرعي لتحديد المخاطر والمخاطر المحتملة وتطوير وتنفيذ تدابير مكافحة المخاطر المقابلة. سيتم تطبيق تدابير السلامة التسلسل الهرمي بدءا من القضاء على المخاطر والاستبدال والضوابط الهندسية والضوابط الإدارية وأخيرا استخدام المعدات الحماية الشخصية. علاوة على ذلك، سيتم تطوير أنظمة وإجراءات العمل الآمنة وتستخدم بالإضافة إلى أشكال تصريح إلى العمل لأنشطة عالية المخاطر للسيطرة على المخاطر، وتفصيل التنفيذ تأييد الامتثال للصحة المهنية والحرية الإيرانية وضمان المراقبة الوثيقة والتفتيش على التحكم في المخاطر وتقليلها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز تطوير سلوك الصحة والسلامة المهنية الإيجابية والثقافة القوية للالتزام والامتثال لأنظمة الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك إنشاء وتنشيط اللجان الصحية والسلامة المهنية الفرعية وإجراء عمليات التفتيش الميدانية بانتظام من قبل المديرين لضمان تحسين نظم الصحة والسلامة المهنية وتعزيز ثقافة الصحة والسلامة المهنية المواتية.

سيتم تزويد العمال ببيئة عمل آمنة وصحية، مع مراعاة المخاطر الكامنة في القطاع المعين (بما في ذلك التحيز الجنساني) وفصول محددة من المخاطر في مجالات العمل. سيتم اتخاذ خطوات لمنع الحوادث والإصابة والأمراض الناشئة عنها أو المرتبطة بها أو التي تتعلق بها أثناء العمل وستضمن تطبيق التدابير الوقائية والوقائية بما يتفق مع المبادئ التوجيهية البيئية والصحية والسلامة في مجموعة البنك الدولي وغيرها الممارسات الجيدة الدولية، كما يتضح من المعايير المعترف بها دوليا. سيتم تأمين العمال المشاركين، وسيتم تغطية دفعة التأمين مباشرة من قبل الشريك المنفذ في حالة وسيلة التنفيذ المباشر وعند الأجور من خلال فواتير الكميات في وثائق تقديم العطاءات في حالة التعاقد. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الشركاء المنفذين بإطار الصحة والسلامة المهنية تفاصيل جميع المبادئ التوجيهية والمتطلبات في إطار مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). يرجى الرجوع إلى إطار الصحة والسلامة المهنية للحصول على التفاصيل (إطار عمل بشأن الصحة والسلامة المهنية (الملحق 5)

القضايا المتعلقة بالأمن: المشاريع الفرعية ضمن مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تشارك موظفي الأمن. في حالة المشروعات الفرعية تتطلب مشاركة ومشاركة موظفي الأمن لحماية المنشآت والممتلكات الشخصية، ينبغي توفير ترتيبات أمنية بطريقة لا تنتهك حقوق الإنسان أو تعريض سلامة المجتمع والأمن تعرضها للخطر. سيتم تقييم المخاطر المحتملة التي تطرحها ترتيبات أمنية لتلك الموجودة داخل منطقة المشروع وخارجها، وسيتم فحص تلك التي توفر الأمن بشكل مناسب وسيتم مراقبة الترتيبات الأمنية بشكل مناسب والإبلاغ عنها.

4.7 التراث الثقافي

يسعى مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى ضمان حماية التراث الثقافي في سياق أنشطة المشاريع الفرعية. يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان المساواة في مشاركة ووصول وإسهام النساء والرجال في حماية وتقاسم فوائد التراث الثقافي.

ينطبق المعيار على المشاريع الفرعية التي يمكن أن تؤثر سلباً على التراث الثقافي، بما في ذلك المشاريع التي تستوفي أياً من المعايير التالية: 1) تقع في مواقع التراث الثقافي أو في محيطه؛ 2) تنطوي على حفريات كبيرة أو أعمال هدم أو جرف للتربة أو سيول أو تغيرات بيئية أخرى؛ 3) يعتزم استخدام التراث الثقافي بشكليه المحسوس وغير المحسوس لأغراض تجارية أو لأغراض أخرى؛ 4) تدخلات الحفاظ على مواقع التراث الثقافي.

4.7.1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار ومخاطر على التراث الثقافي

وبما أن المشروع يضطلع بأنشطة صغيرة النطاق في مجال الهياكل الأساسية ذات الصلة بالأعمال المجتمعية، مثل رصف الطرق والخزانات المجتمعية وتمديد الأنابيب وإصلاح المباني المدرسية بالإضافة إلى أنشطة أخرى للمشروع، ورغم أن الكثير منها لا يستهدف مباشرة إصلاح المواقع الثقافية، فقد تقع هذه الأنشطة بالقرب من مواقع التراث الثقافي، ومن ثم تحدث آثارا سلبية غير مقصودة على هذه المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع الفرعية التي تستهدف الحفاظ على التراث الثقافي وحمايته بحاجة إلى ضمان وجود واتخاذ تدابير لإدارة المخاطر.

4.7.2 تدابير الإدارة

التجنب: تجنب الآثار السلبية الكبيرة على التراث الثقافي من خلال اختيار مواقع بديلة وتصميم بديل للمشروع. الآثار على التراث الثقافي الناتجة عن أنشطة المشروع، بما في ذلك تدابير التخفيف، قد لا تتعارض مع التشريعات الوطنية أو التزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

التخفيف: في حال كان من غير الممكن تجنب الآثار السلبية المحتملة، فإنه سيتم تحديد تدابير التخفيف المناسبة وإدماجها كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي. في حال كانت الآثار السلبية المحتملة كبيرة، فإنه ينبغي تطوير خطة لإدارة التراث الثقافي كجزء من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

الاستعانة بالخبراء: فيما يتعلق بالمشاريع التي يكون لها تأثيرات سلبية محتملة، فإنه سيتم تقييم الآثار المحتملة للمشروع على التراث الثقافي من قبل خبراء مستقلين من ذوي الكفاءة والخبرة باستخدام، من بين منهجيات أخرى، المسوحات الميدانية وإجراء مشاورات هادفة وفعالة ومستنيرة مع أصحاب المصلحة كجزء من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي. تجدر الإشارة إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لديه وحدة معنية بالتراث الثقافي.

استخدام التراث الثقافي: في حال ان مشروع ما يعتزم استخدام التراث الثقافي، بما في ذلك معارف أو ابتكارات أو ممارسات المجتمعات المحلية، فإنه سيتم إعلام المجتمعات المحلية المتضررة بحقوقها ونطاق وطبيعة التطوير المقترح والعواقب المحتملة لهذا التطوير. لن يتم الشروع في تنفيذ المشروع دون مشاركة مجدية وفعالة للمجتمعات المحلية المتضررة وما لم 1) تؤدي المفاوضات بحسن نية مع المجتمعات المحلية المتضررة إلى نتيجة موثقة، 2) يتيح المشروع التقاسم العادل والمنصف للفوائد المتأتية من أي استغلال تجاري لمثل هذه المعارف أو الابتكارات أو الممارسات، وبما يتفق مع عادات وتقاليد المجتمعات المحلية المتضررة. فيما يتعلق بالمشاريع التي تعتزم استخدام التراث الثقافي للشعوب الأصلية، فإنه يتم تطبيق متطلبات المعيار 6: الشعوب الأصلية.

الإجراءات المتعلقة بالآثار المكتشفة أثناء العمل: عندما تحدد عملية التقييم الاجتماعي والبيئي أنه من المتوقع العثور على عناصر من التراث الثقافي في منطقة المشروع، سيتم إدراج الإجراءات المتعلقة بالآثار المكتشفة أثناء العمل في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

1. إيقاف العمل في موقع المشروع الفرعي فورا
2. يقوم المهندس الفني بإبلاغ المهندس الاستشاري ومسئول المشاريع الفرعية فورا
3. فصل المنطقة بمنع أي ضرر للمنطقة.
4. يقوم أخصائي مؤهل بإجراء تحقيق في المنطقة لتقييم الحالة
5. يشرع الشريك المنفذ في الاتصال بالوكالات الحكومية المعنية.
6. سيقوم الشريك المنفذ بإعداد تقرير يتضمن تفاصيل الموقع والوقت والنتائج والخطوات التي اتخذت.

لن يتم المساس بالآثار المكتشفة أثناء العمل حتى يتم إجراء تقييم من قبل أخصائي مؤهل وتحديد الإجراءات المتوافقة مع هذه المتطلبات.

شروط الإزالة: لن يقوم المشروع بإزالة أي تراث ثقافي إلا في حال تم استيفاء الشروط التالية: 1) لا توجد بدائل متاحة، 2) الفوائد الإجمالية للمشروع تفوق إلى حد كبير فقدان التراث الثقافي المتوقع من الإزالة، 3) أي إزالة تستخدم أفضل التقنيات المتاحة ويتم إجراؤها وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في القوانين واللوائح الوطنية و / أو المحلية وخطط إدارة المناطق المحمية والالتزامات الوطنية بموجب القوانين الدولية.

4.8 منع التلوث وكفاءة الموارد

4.8.1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار ومخاطر التلوث وكفاءة الموارد

سيدعم المشروع بناء و / أو إعادة تأهيل المراحيض الحفرية وتوفير المدخلات الزراعية التي يمكن أن تشمل مبيدات الآفات، ودعم البنية التحتية أو الخدمات في مراكز الرعاية الصحية الصغيرة، وتنظيف الأماكن العامة التي قد تشمل النفايات الصلبة الحضرية ومياه الصرف الصحي التي قد تحتوي على الفضلات والنفيات الخطرة / البشرية.

من الممكن أن تتكون المراحيض الحفرية من حفرة –دائرة أو مستطيلة أو مربعة –تم حفرها في الأرض ومغطاة ببلاطة أو أرضية خرسانية مع فتحة تسقط من خلالها الفضلات. المراحيض الحفرية غير المحسنة هي تلك التي لا تحتوي على بلاطة أو أرضية. في الأخير هناك مخاطر تتعلق بتلويث المياه الجوفية. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم المشروع بتنفيذ تدخلات من خلال تزويد صغار المزارعين بالمدخلات الزراعية والتي قد تشمل مبيدات الآفات. ومن المحتمل أن تشمل الأنشطة الأخرى تحسين خدمات الرعاية الصحية من خلال دعم مراكز الرعاية الصحية الصغيرة وتنظيف الأماكن العامة بما في ذلك النفايات الصلبة الحضرية.

فيما يتعلق بالمراحيض الحفرية، فإن هناك آثار على صحة البيئة قد تترافق مع التلوث الميكروبيولوجي والكيميائي للمياه الجوفية بسبب استخدام المراحيض. في اليمن، يتم الحصول على مصادر مياه الشرب الرئيسية من المياه الجوفية (بالإضافة إلى حصاد مياه الأمطار). ثمة أمر يشكل مصدراً للقلق يتمثل في المراحيض الحفرية، التي تفتقر عموما إلى وجود حاجز مادي، مثل الخرسانة، بين الفضلات المتجمعة والتربة و / أو المياه الجوفية. قد تتسرب الملوثات من الفضلات في المراحيض الحفرية إلى المياه الجوفية، مما يهدد بالتالي صحة الإنسان من خلال تلوث مياه الآبار.

التدخلات المتعلقة بالزراعة والتي تشمل استخدام مبيدات الآفات تؤدي إلى إثارة مخاوف تتعلق بالبيئة والصحة والسلامة المهنية. من الممكن أن يؤدي جريان المياه السطحية من الزراعة إلى تلوث مصادر مياه الشرب المحلية، مثل الجداول والآبار وغيرها مما يؤدي إلى حدوث أمراض محتملة في المناطق الواقعة تجاه المصب. أيضاً، فإن عمال المشاريع وصغار المزارعين الذين يتعاملون مع مبيدات الآفات معرضين للمخاطر الصحية. والمخاطر المحتملة لاستخدام الأسمدة هي أنها تتسرب عبر التربة إلى المياه الجوفية وغيرها من مصادر المياه، مما يؤدي إلى التلوث. ومن ثم لن تستخدم المشاريع المنتجات التي تندرج في الفئتين ألف (شديدة الخطورة) وباء (شديدة الخطورة) من التصنيف الموصى به لمبيدات الآفات من قبل منظمة الصحة العالمية.

من الممكن أن يشمل الدعم المقدم إلى مراكز الرعاية الصحية الصغيرة إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي التي قد تحتوي بالتالي على مياه الصرف الصحي الخطرة.

من الممكن أن يشمل تنظيف الأماكن العامة ومناولة النفايات الصلبة الحضرية والتخلص منها ونقلها. ويمكن أيضا توليد النفايات أثناء البناء التشييد والتنفيذ.

4.8.2 تدابير الإدارة

منع التلوث: سوف تتجنب المشاريع الفرعية إطلاق الملوثات، وعندما يكون من غير ممكن تجنبها، فإنه يتعين الحد من و / أو التحكم في كثافة وحجم تدفق إطلاقها. ينطبق ذلك على إطلاق الملوثات في الهواء والماء والتربة بسبب الظروف الروتينية وغير الروتينية والعرضية.

يتم تطبيق تقنيات وممارسات منع التلوث ومكافحته بما يتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة خلال دورة حياة المشروع. وسيتم تصميم التقنيات والممارسات المطبقة وفقاً للأخطار والمخاطر المرتبطة بطبيعة المشروع.

وعندما يكون بناء المراحيض الحفرية ضروريا لتحديد الموقع الملائم، فإن من الضرورية ضمان عدم حدوث تسرب إلى المياه الجوفية، ويتم معالجة ذلك في تصميم المشروع الفرعي لضمان عدم وضع المراحيض بالقرب من مصدر المياه الجوفية.

اعتبارات البيئة المحيطة: لمعالجة الآثار السلبية على ظروف البيئة المحيطة الحالية (مثل الهواء والمياه السطحية والمياه الجوفية والتربة)، سيتم أخذ عدد من العوامل في الاعتبار، بما في ذلك القدرة الاستيعابية المحدودة للبيئة والاستخدام الحالي والمخطط للأراضي وظروف البيئة المحيطة الحالية وقرب المشروع من المناطق الحساسة بيئياً أو المناطق المحمية واحتمالية الآثار التراكمية ذات العواقب غير الأكيدة والتي لا يمكن تداركها واستراتيجيات تجنب والحد من إطلاق الملوثات.

النفايات: سوف تتجنب المشاريع الفرعية توليد مواد النفايات الخطرة وغير الخطرة. في الحالات التي لا يمكن فيها تجنب توليد النفايات، ستعمل المشاريع على الحد من توليد النفايات واسترجاع النفايات وإعادة استخدامها بطريقة آمنة لصحة الإنسان والبيئة. عندما يتعذر استرجاع النفايات والمخلفات الناتجة عن مناولة ومعالجة مواد النفايات. إذا اعتبرت النفايات الناتجة خطرة، فسيتم تبني بدائل معقول للتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً مع الالتزام بالقيود المطبقة على حركتها عبر الحدود. عندما يتم التخلص من النفايات الخطرة من قبل أطراف ثالثة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكفل استخدام المقاولين من ذوي السمعة الطيبة والمؤسسات القانونية المرخصة من قبل الهيئات النظامية الحكومية المعنية، والحصول على وثائق سلسلة المسؤوليات وصولاً إلى الوجهة النهائية.

المواد الخطرة: سوف تتجنب المشاريع، أو عندما لا يكون التجنب ممكناً، تعمل على الحد من والتحكم في إطلاق المواد الخطرة الناجمة عن إنتاجها ونقلها ومناولتها وتخزينها واستخدامها. في الحالات التي يتعذر فيها التجنب، ستتم معالجة المخاطر الصحية بما في ذلك التأثيرات المتفاوتة المحتملة على الرجال والنساء والأطفال، الناجمة عن الاستخدام المحتمل للمواد الخطرة في التقييم الاجتماعي والبيئي. ستأخذ المشاريع في الاعتبار استخدام بدائل أقل خطورة لهذه الكيماويات والمواد وستتجنب تصنيع وتداول واستخدام المواد الكيميائية والمواد الخطرة الخاضعة للحظر الدولي أو التخلص التدريجي بسبب السمية العالية على الكائنات الحية أو الثبات البيئي أو إمكانات التراكم الاحيائي أو احتمال استفاد طبقة الأوزون.

استخدام وإدارة مبيدات الآفات: في حين أنه من غير المتوقع استخدام مبيدات الآفات، فإن المشاريع الفرعية التي قد تنطوي على إدارة للآفات ينبغي التقليل إلى أدنى حد من المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بإدارة الآفات، مع تقديم الدعم، حسب الحاجة، لتنمية القدرات المؤسسية، للمساعدة في تنظيم ورصد توزيع واستخدام مبيدات الآفات وتعزيز تطبيق الإدارة المتكاملة للآفات.

لن تستخدم المشاريع المنتجات التي تندرج ضمن الفئة Ia (شديدة الخطورة) والفئة Ib (عالية الخطورة) وفقاً لتصنيف مبيدات الآفات حسب الخطر الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية. لن يتم استخدام مبيدات الآفات التي تندرج ضمن الفئة حسب تنظيف منظمة الصحة العالمية (متوسطة الخطورة) في حال كان الطرف المسؤول المعني يفتقر إلى قيود على توزيع واستخدام هذه المواد الكيميائية أو المنشآت لمناولة هذه المنتجات وتخزينها واستعمالها والتخلص منها بصورة سليمة، أو في حال كان من المحتمل أن تكون في متناول الموظفين غير الحاصلين على التدريب المناسب والمعدات الملائمة. سيتم مناولة المبيدات وتخزينها واستعمالها والتخلص منها وفقاً للممارسات الدولية الجيدة مثل مدونة قواعد السلوك الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بشأن توزيع واستخدام مبيدات الآفات.

سيحصل المستفيدين على تدريب بناء القدرات وزيادة الوعي بشأن استخدام مبيدات الآفات والأسمدة من أجل التصدي للمخاطر وتدابير التخفيف اللازمة.

4.9 حيازة الأراضي وفرض القيود على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي

إن من المسلم به في المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) أن حيازة الأراضي المتصلة بالمشاريع والقيود المفروضة على استخدام الأراضي يمكن أن تكون لها آثار ضارة على المجتمعات المحلية والأشخاص. وقد يؤدي حيازة الأراضي أو فرض قيود على استخدام الأراضي فيما يتصل بالمشاريع إلى التشريد المادي (مثل الانتقال، أو فقدان الأراضي السكنية، أو فقدان المأوى)، أو إلى التشريد الاقتصادي (مثل فقدان الأراضي، أو الأصول، أو الحصول على الأصول، مما يؤدي إلى فقدان مصادر الدخل أو غير ذلك من وسائل كسب العيش)، أو كليهما. ويشير مصطلح "إعادة التوطين غير الطوعية" إلى هذه الآثار. وتعتبر إعادة التوطين غير طوعية عندما لا يكون للأشخاص أو المجتمعات المتأثرة الحق في رفض حيازة الأراضي أو فرض قيود على استخدام الأراضي تؤدي إلى التشريد.

4.9.1 تدابير الإدارة

لن يتم تنفيذ المشروع في الأراضي المحظورة التي تم حيازتها التي تم إعادة توطينها قسراً. سيتم الحصول على إجماع في استخدام أي موارد مشتركة.

لن يكون هناك إعادة توطين قسري وسيتم الحصول على تلك الأرض من خلال التبرع الطوعي بالأرض فقط.

يتم قبول ثلاثة شروط رئيسية فقط:

- ملكية عامة
- وثيقة هبة من مالك الأرض
- وثيقة شراء الأرض من قبل المجلس المحلي

يعتمد وثيقة التبرع بالأرض أو شرائها من قبل المجلس المحلي ولجنة المستفيدين أو المحكمة وترفق مع مستندات المشروع.

ومع ذلك ، سيضمن الشركاء المنفذون ما يلي: (أ) أن المانحين أو المانحين المحتملين قد أُبلغوا بشكل مناسب واستشاروا بشأن المشروع والخيارات المتاحة لهم ؛ (ب) يدرك المانحون المحتملون أن الرفض خيار ، وقد أكدوا كتابياً رغبتهم في المضي قدماً في التبرع ؛ (ج) أن مساحة الأرض التي يتم التبرع بها صغيرة (أقل من 10٪) ولن تقلل من مساحة الأرض المتبقية للمانح إلى ما دون تلك المطلوبة للحفاظ على معيشة المانح عند المستويات الحالية (د) لا يتعلق الأمر بإعادة توطين الأسرة؛ (هـ) من المتوقع أن تستفيد الجهة المانحة مباشرة من المشروع ؛ و (و) بالنسبة للأراضي المجتمعية أو الجماعية ، لا يمكن أن يتم التبرع إلا بموافقة الأفراد الذين يستخدمون الأرض أو يحتلونها.

سيحتفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون بسجل شفاف لجميع المشاورات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها.

5. إجراءات معالجة الآثار الاجتماعية والبيئية

5.1 متطلبات فحص وتصنيف المشاريع الفرعية

سيدعم مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). يرد في الفصل 2 من إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية الحالي وصفاً لنوع المشاريع الفرعية. سيتم فحص كل مشروع فرعي لأغراض المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية (بما في ذلك مخاطر الصحة والسلامة المهنية) المترتبة على المشروع باستخدام أدوات الفحص الخاصة بمشروع الأشغال العامة ووكالات تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر والصندوق الاجتماعي للتنمية التي تم بالفعل مراجعتها ومواءمتها مع الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي. سيجري استكمال الفحص والتصنيف قبل اعتماد المشاريع الفرعية وقبل توقيع الاتفاقية المالية.

وسيتم تحديث فحص المشاريع الفرعية أيضاً في حالة وجود أي تغييرات كبيرة في تصميم أو سياق المشروع الفرعي الذي قد يغير بشكل جوهري توصيفه الخاص بالمخاطر الاجتماعية والبيئية.

ينبغي القيام بفحص وتصنيف المشروع الفرعي في المرحلة المبكرة الأولى من التصميم عندما تتوفر معلومات كافية لهذا الغرض. استناداً على الفحص، يتم تصنيف المشروع الفرعي وفقاً لدرجة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة. في بعض الحالات، سيتعين تحديد قابلية تطبيق متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئة من خلال تحديد نطاق إضافي أو تقييم أو مراجعة إدارية. وينتج عن عملية الفحص إحدى الفئات الثلاث التالية للمشروع الفرعي المقترح:

- مخاطر منخفضة: المشاريع التي تتضمن أنشطة تنطوي على مخاطر ضئيلة أو معدومة ذات آثار اجتماعية أو بيئية سلبية. لا يلزم إجراء مزيد من التقييم للمخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية السلبية المحتملة.
- مخاطر متوسطة: يمكن تحديد المشاريع التي تتضمن أنشطة ذات مخاطر وآثار اجتماعية وبيئية سلبية محتملة، محدودة النطاق، بدرجة معقولة من اليقين، ويمكن معالجتها من خلال تطبيق أفضل الممارسات القياسية وتدابير التخفيف / الرقابة وأصحاب المصلحة المشاركة أثناء تنفيذ المشروع.
- مخاطر كبيرة: ستتطلب مشاريع المخاطر الجسيمة تقييماً اجتماعياً وبيئياً ومراجعة لتحديد كيفية تجنب الآثار المحتملة المحددة في الفحص أو عندما يكون التجنب غير ممكن، وتقليلها، وتخفيفها، وإدارتها. يجب وضع خطة إدارة بيئية واجتماعية خاصة بالموقع (تتناسب مع طبيعة المخاطر) لضمان إدارة المخاطر.
- مخاطر عالية: المشاريع التي تتضمن أنشطة تنطوي على مخاطر وآثار اجتماعية وبيئية محتملة كبيرة و / أو لا يمكن تداركها (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية) أو التي تثير مخاوف كبيرة بين المجتمعات المحلية والأفراد الذين يحتمل تضررهم كما تم التعبير عنها أثناء عملية إشراك أصحاب المصلحة. قد تنطوي الأنشطة ذات المخاطر العالية على آثار كبيرة على الموارد المادية أو البيولوجية أو الاجتماعية –الاقتصادية أو الثقافية. يتعين إجراء مزيد من تقييم الأثر وسيتم وضع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية موضع التنفيذ. تتطلب المشاريع عالية المخاطر إجراءات رقابة مشددة ورصد أوثق ودعم داخلي وخارجي معزز.

يتعين ملاحظة أن المشاريع الفرعية عالية المخاطر سيتم استثناؤها من تمويل مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن. في حال تم تحديد مخاطر عالية المستوى أثناء التنفيذ، فإنه سيتم إخطار الإدارة العليا للطرف المسؤول ومدير المشروع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفور وسيتم إيقاف الأنشطة ذات الصلة حتى يتم اتخاذ تدابير الإدارة لتقليل مستويات المخاطر.

يتم الاسترشاد بنتائج الفحص في التقييم والموافقة النهائية على المشروع الفرعي. يوضح تحليل الفجوات الأولي أن عمليات الفحص من قبل مشروع الاشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية تتوافق عموماً مع متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية على النحو الموضح أدناه

5.1.1 المشاريع الفرعية لمشروع الأشغال العامة

يتم تطبيق قائمة فحص بيئية واجتماعية للمشاريع الفرعية التي ينفذها مشروع الأشغال العامة بما في ذلك المشاريع الفرعية المتعلقة بالمدارس والوحدات / المراكز الصحية وخزانات تجميع مياه الأمطار والصرف الصحي ومشاريع المياه الريفية. ينتج عن الفحص أحد التصنيفات التالية ويتم توقيعه من قبل مهندس مشروع الأشغال العام والأخصائي البيئي لمشروع الأشغال العامة.

- منخفضة: لا توجد آثار سلبية
- متوسطة: له بعض التأثيرات الطفيفة
- كبيرة: له تأثير كبير
- عالية: له تأثير ضار كبير

لن يتم تنفيذ جميع المشاريع الفرعية عالية الخطورة وسيتم استبعادها، حيث يتم تنفيذ المشروع الأول أثناء تطبيق معايير الاختيار من قبل الأخصائي البيئي والاجتماعي المعين من قبل مشروع الأشغال العامة. سيتم رفض تلك التي لا تستوفي معايير التحسين في الظروف البيئية في البداية.

نتائج الفحص والتصنيف إعلام التقييم النهائي والموافقة على المشروع الفرعي. سيتم تجميع المشاريع الفرعية في برامج استثمار سنوية و / أو ربع سنوية لتقديمها إلى لجنة الإدارة الداخلية لبرنامج الأشغال العامة للموافقة عليها. سيتم تضمين نتائج الفحص الاجتماعي والبيئي في التقديم. ستتطلب نتائج الفحص بشكل جوهري ومتوسط تطوير خطط الإدارة

البيئية والاجتماعية من قبل فريق حماية مشروع الأشغال العامة وسيتم إرسالها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للموافقة عليها وكذلك تسجيلها في نظام المعلومات الإدارية

5.1.2 المشاريع الفرعية للصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

يتولى الصندوق الاجتماعي للتنمية فحص مقترحات المشاريع الفرعية ويصنف المشاريع الفرعية إلى عالية، وكبيرة ومتوسطة ومنخفضة. يعتمد التصنيف على أهمية التأثيرات التي تعتمد على نوع وموقع وحساسية وحجم المشروع الفرعي وطبيعة وحجم آثاره البيئية المحتملة. وبناءً على ذلك، فإن المخاطر المنخفضة هي تلك التي من المعروف أن ليس لها آثار بيئية واجتماعية سلبية، وبالتالي لن تتطلب أي تقييم أو متابعة أخرى. المخاطر الكبيرة هي تلك التي من المحتمل أن يكون لها تأثيرات بيئية واجتماعية ضارة محدودة مؤقتة و / أو خاصة بالموقع ويمكن تقليلها / تجنبها / التخفيف من حدتها من خلال تنفيذ تدابير التخفيف المناسبة، وتتطلب هذه المشاريع الفرعية تحديد النطاق الذي يتعين القيام به وإعداد خطة إدارة بيئية واجتماعية محددة لموقع محدود. سيتم استبعاد المخاطر العالية من التمويل.

في مرحلة التصميم، يتم إكمال قائمة مرجعية بالتأثيرات البيئية والاجتماعية المتوقعة التي يجب معالجتها بواسطة أخصائي بيئي واجتماعي معين. هذه مرحلة مهمة لأنها ستمهد الطريق لمراحل التنفيذ والتشغيل. سيتم تحديد جميع التأثيرات البيئية والاجتماعية المتوقعة في هذه المرحلة وسيتم تصميم تدابير التخفيف وإدراجها في تصميم المشروع الفرعي ووثائق المناقصة، على وجه الخصوص، في جداول الكميات بحيث تصبح إلزامية. تحتوي قائمة المراجعة على أسئلة حول تدابير التخفيف البيئية والاجتماعية المتوقعة التي سيتم تضمينها في وثائق المشروع لكل نوع من أنواع التدخل والإجابة ستكون "نعم" أو "لا". إذا كانت الإجابة "لا"، فسيحتاج الاستشاري إلى تبرير ذلك في تقرير التصميم، وكذلك تضمين القائمة المرجعية المكتملة كمرفق لتقرير التصميم

إذا كان المشروع الفرعي يتضمن أكثر من نوع واحد من النشاط، فيجب إكمال جميع قوائم المراجعة ذات الصلة. ستتطلب نتائج الفحص بشكل جوهري ومتوسط تطوير خطط الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل فريق حماية الصندوق الاجتماعي، وسيتم إرسالها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للموافقة عليها وكذلك تسجيلها في نظام المعلومات الإدارية. تطبق وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بشكل مشابه للصندوق الاجتماعي للتنمية، وسوف يطور خطط الإدارة البيئية والاجتماعية فيما يتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويطبق المعايير البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي والمعايير الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذا تم تصنيف المخاطر على أنها متوسطة أو جوهرية.

يوضح الملحق رقم 2 ملخصاً لأنشطة المشروع والمخاطر وتدابير القياس للأطراف المسؤولة (الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة)

5.2 متطلبات التقييم والإدارة الخاصة بالموقع

سيتم إجراء التقييمات المستهدفة والخاصة بالموقع وخطط الإدارة لجميع المشاريع الفرعية ذات المخاطر الكبيرة بمجرد تحديد أنشطة المشروع / المشاريع الفرعية والمواقع. سيتم إجراء التقييم (التقييمات) بطريقة تتسق مع اللوائح الوطنية، أو برنامج الأشغال العامة، أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أو إجراءات تشغيل الصندوق الاجتماعي للتنمية، والإطار الاقتصادي والاجتماعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، ويؤدي إلى تطوير تدابير وخطط إدارية متدرجة بشكل مناسب لمعالجة المخاطر والآثار المحددة. بالنسبة للمشروعات ذات إجراءات إدارة المخاطر التي يسهل تحديدها، يجب تطوير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المبسطة.

تتطلب كل من المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وإجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي استكمال التقييمات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة واعتماد تدابير التخفيف والإدارة المناسبة والكشف عنها ومناقشتها مع أصحاب المصلحة قبل تنفيذ أي أنشطة قد تتسبب في آثار اجتماعية وبيئية سلبية. يوجد مخطط إرشادي لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية في الملحق رقم 4.

سيتم دمج إطار الصحة والسلامة المهنية في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع بحيث يتم تنفيذها بشكل فعال، ويتم رصد تنفيذها بشكل صحيح. يجب أن تتضمن خطة الإدارة البيئية الخاصة بالموقع تدابير الصحة والسلامة المهنية: سلامة العمال والأشخاص الآخرين، والضوضاء، وصيانة المعدات، والوقاية من انتشار الأمراض، والحطام، والنظافة، وسهولة الحركة، وأي نزاعات اجتماعية، والمظهر العام المشروع الفرعي بما في ذلك غرس الأشجار وما إلى ذلك.

يجب على الشركاء المنفذين وضع وتنفيذ والحفاظ على إجراءات لرصد وقياس أداء الصحة والسلامة المهنية على أساس منتظم. يجب أن تنص هذه الإجراءات على: كلا من المقاييس النوعية والكمية، ومقاييس الأداء الاستباقية والتفاعلية.

جميع التقييمات الخاصة بالمواقع وخطط الإدارة **سيتم اعتمادها من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** وتسجيلها في نظام إدارة المعلومات. في الحالات التي يتم فيها تنفيذ أنشطة مماثلة في منطقة معينة، يمكن تجميع هذه الأنشطة وتغطيتها في إطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بموقع واحد. ستكون جميع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية متاحة عند الطلب.

6. الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات

6.1 هيكل الإدارة العامة والمسؤوليات

6.1.1 البنك الدولي

يتم تمويل مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من قبل البنك الدولي. تم تشكيل فريق عمل للإدارة العليا بالبنك الدولي للإشراف واتخاذ القرارات بشأن سبل الانتصاف فيما يتعلق بالأنشطة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتألف وظائف / مسؤوليات فريق العمل على وجه الخصوص من: (أ) استعراض التقدم المالي الدوري وتقارير النتائج المقاسة بالأهداف والمعايير المتفق عليها وقت الموافقة على المشروع؛ (ب) تطبيق العملية المتفق عليها للتعامل مع القضايا الخطيرة ، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والبيئية الهامة؛ (ج) استعراض التقارير المرحلية عن الإجراءات المتخذة لمعالجة الوضع الخطير والنتائج المحققة ، بما في ذلك تفاصيل أي استرداد للأموال أو شطب الخسائر؛ و (د) ممارسة سبل الانتصاف من التعليق والإنهاء وفقاً لأحكام الاتفاقية القانونية ، إذا لزم الأمر (انظر وثيقة البنك الدولي P173582).

يشارك البنك الدولي أيضاً في اجتماعات المراجعة نصف السنوية (انظر الفصل 6.1.2) ويقوم بإجراء بعثات المراجعة الفنية.

6.1.2 مجلس المشروع (اجتماعات المراجعة نصف السنوية)

يتمتع مجلس إدارة المشروع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، مشروع الأشغال العامة، الصندوق الاجتماعي للتنمية) بسلطة إشرافية واستشارية، ويمثل أعلى هيئة للتنسيق والتوجيه الاستراتيجي والإشراف وضمان الجودة. تعمل الهيئة على تسهيل التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجانبين المسؤولين (مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية) والبنك الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ المشروع. يراجع مجلس إدارة المشروع ويصادق على خطط العمل السنوية، ويوفر التوجيه الاستراتيجي والإشراف، ويراجع التقدم المحرز في التنفيذ، ويراجع تقارير التقدم السردية والمالية. سينعقد مجلس إدارة المشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويجتمع على الأقل كل ستة أشهر. وسوف يتزامن مع توقيت مهام المراجعة الفنية للبنك الدولي.

سيتم تقديم تقرير مرحلي إلى مجلس إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين، ويتكون من بيانات التقدم التي تم تحقيقها مقابل الأهداف السنوية المحددة مسبقاً على مستوى المخرجات، وملخص تقييم جودة المشروع السنوي، ومخاطر محدثة طويلة مع تدابير التخفيف، وأي تقارير التقييم أو المراجعة التي تم إعدادها خلال الفترة.

6.1.3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن الإشراف على التنفيذ والامتثال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، والعمل بشكل وثيق مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. سيكون إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط الإدارة المطورة جزءاً من أي وثائق مناقصة.

سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن مراجعة أو تحديث هذه الوثيقة أثناء سير المشروع، بالتشاور مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الدولي.

فريق إدارة المشروع

يضمن فريق إدارة المشروع التنفيذ الفعال للأنشطة على الأرض، وتخفيف المخاطر، وتسليم النتائج في الوقت المناسب. يتمتع الفريق بوجود جغرافي في كل من صنعاء وعدن لضمان الشمول وتقليل الحساسيات السياسية.

مدير المشروع هو المسؤول عن الإدارة اليومية واتخاذ القرار للمشروع. تتمثل المسؤولية الرئيسية لمدير المشروع في التأكد من أن المشروع ينتج النتائج المحددة في وثيقة المشروع وفقاً لمعايير الجودة المطلوبة وضمن القيود المحددة للوقت والتكلفة. مدير المشروع مسؤول عن الإشراف على تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإجراءات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المطلوبة.

يتم دعم مدير المشروع من قبل فريق يضم منسقين وطنيين، وأخصائي رصد وتقييم دولي، وموظف وطني للرصد والتقييم، ومسؤول بيئي واجتماعي دولي، ومسؤول بيئي واجتماعي وطني، ومسؤول وطني عن الصحة والسلامة المهنية، وموظف وطني للنوع الاجتماعي والضمانات الاجتماعية، ومسؤول مالي، مساعد إداري، وموظف اتصالات. نظام المعلومات الإدارية في المراحل النهائية من التطوير لدعم إدارة المشروع. ويشرف عليها فريق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالمرونة الاقتصادية والتعافي والذي يتحمل مسؤولية ضمان الجودة الفني / الموضوعي بالإضافة إلى جوانب أخرى مثل التمويل والموارد البشرية والتدقيق والرصد والتقييم (الرجاء مراجعة القسم أدناه). فريق إدارة المشروع مدعوم أيضاً من قبل خبراء في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمراكز الإقليمية،

سيتولى فريق حماية المشروع، بما في ذلك اختصاصي الضمانات الدولية، والمعايير الاجتماعية والبيئية ومعايير الصحة والسلامة المهنية الوطنية، وخبراء الحماية الاجتماعية والنوع الاجتماعي الوطني، مسؤولية تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأطراف المسؤولة لتحسين معايير وخدمات الصحة الاجتماعية والبيئية والمهنية، والمساهمة في تحسين القرار صنع الفرص المحتملة والاستفادة منها مع ضمان تجنب المخاطر الاجتماعية والبيئية السلبية وتقليلها وتخفيفها وإدارتها.

الإشراف على المشروع وضمانه

تتمثل وظيفة "ضمان المشروع" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم مجلس إدارة المشروع من خلال تنفيذ مهام الإشراف الموضوعي والمستقل على المشروع ورصده. يضمن هذا الدور إدارة وإكمال معالم إدارة المشروع المناسبة. يجب أن يكون ضمان المشروع مستقلاً عن مدير المشروع؛ لذلك، لا يمكن لمجلس إدارة المشروع تفويض أي من مسؤوليات التأكيد الخاصة به إلى مدير المشروع. علاوة على ذلك، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان الجودة للمشروع؛ يضمن الامتثال لسياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك المعايير الاجتماعية والبيئية وتنفيذ متطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

يتم الإشراف وضمان الجودة لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من قبل فريق برنامج المرونة والتعافي الاقتصادي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يشرف على محفظة برامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن مع التركيز على سبل العيش وتقديم الخدمات. سيوفر المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإشراف المؤسسي والدعم الإداري بما في ذلك التمويل والموارد البشرية والتدقيق والتحقيقات.

6.1.4 الأطراف المسؤولة

أثناء العمليات، ستكون الأطراف المسؤولة مسؤولة عن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. يتحمل الموظفون العاملون في المشروع مسؤولية منع أو تقليل الآثار البيئية والاجتماعية.

الأطراف المسؤولة مسؤولة بشكل مباشر أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقاً لخطاب الاتفاق الخاص بهم. هناك ثلاث جهات مسؤولة عن المشروع: مشروع الأشغال العامة، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والصندوق الاجتماعي للتنمية. تشمل الأطراف المسؤولة مكاتب المقر الرئيسي والمكاتب الفرعية ومهندسي المواقع ومشرفي المواقع والعاملين الذين يلعبون أيضاً دوراً في تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. في نهاية المطاف، تكون الأطراف المسؤولة مسؤولة عن ضمان تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في حافظة المشاريع الفرعية الخاصة بها وضمان توفر جميع الوثائق ذات الصلة وإبلاغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بها.

الإدارة العليا للأطراف المسؤولة هي المسؤولة في النهاية عن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في جميع المشاريع الفرعية التي تشكل جزءاً من مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). يجب على الإدارة العليا إثبات التزامها من خلال ضمان توافر الموارد الضرورية لإنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية؛ تحديد الأدوار وتوزيع المسؤوليات والمسؤوليات وتفويض السلطات لتسهيل التنفيذ الفعال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية. تكون الأطراف المسؤولة مسؤولة عن تطوير وتنفيذ ورصد المقاولين.

لدى الشركاء المنفذين فريق إجراءات وقائية بما في ذلك فريق الإدارة العامة الموجود في المقر الرئيسي للإشراف على تنفيذ المتطلبات البيئية والاجتماعية بدعم من جهات الاتصال في كل فرع بالإضافة إلى تعيين المسؤوليات للموظفين العاملين في الميدان. والمكاتب الفرعية ستكون مسؤولة عن إشراك وإدارة المقاولين. يتم مساعدة الموظفين الميدانيين من قبل المستشارين الإشرافيين، والمهندس الفني، ونقطة اتصال الإجراءات الوقائية في المكاتب الفرعية لإدارة المقاولين والعمال، وضمان الامتثال ومراقبة الأنشطة وتوفير تعليمات العمل بشأن السلامة والأمن. خلال مرحلة تنفيذ الخدمات، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سينظم الصندوق الاجتماعي للتنمية

وبرنامج الأشغال العامة زيارات مخططة وغير مخططة لمكاتب المقاولين و / أو الأماكن التي يتم فيها تنفيذ العمل. في هذه الزيارات، سيتم ملاحظة التقدم المحرز، والقضايا المتعلقة بالصحة والسلامة وحالة عمالة الأطفال والعمل القسري. ستتضمن تقارير الموقع مؤشرات الأداء الرئيسية لإدارة المقاول وستنعكس المخرجات في التقارير الشهرية. في حالة عدم الامتثال من قبل المقاولين، سيتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاولين من قبل مقاولين محليين، ومع ذلك، لا ينطبق هذا الترتيب على المقاول المجتمعي. سيتم الموافقة على خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة من قبل البنك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بينما تتم الموافقة على خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاولين من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.

يتم تعيين واجبات الإدارة البيئية والاجتماعية لمهندس الموقع والمهندسين التقنيين (الأطراف المسؤولة) ومدير الموقع (المقاولون). لقد تم تدريبهم على إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية ولديهم قنوات وصول وإبلاغ مباشرة إلى معظم مستويات الإدارة العليا. تشمل بعض واجبات مهندس / مدير الموقع ما يلي:

- تنظيم وتنفيذ برامج التدريب، بما في ذلك التدريب التمهيدي لجميع العاملين في الموقع؛
- تنظيم المعلومات التي سيتم تمريرها من الإدارة إلى العمال، بما في ذلك تلك الخاصة بالمقاولين من الباطن؛
- توفير وتنفيذ تدابير الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك تدابير الصحة والسلامة المهنية؛
- التحقيق ومراجعة ظروف وأسباب المخاطر البيئية والاجتماعية لتقديم المشورة للإدارة العليا بشأن التدابير الوقائية؛ والمشاركة في التخطيط المسبق للموقع.

تشمل واجبات المهندس الفني ما يلي:

- ظروف ومعدات العمل آمنة؛
- يتم فحص تدابير السلامة وإدارة المخاطر في مكان العمل بانتظام؛
- إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة بشكل فعال والاستجابة لها بسرعة في حالة ظهور مشكلات غير متوقعة؛
- تم تدريب العمال بشكل كافٍ على الوظيفة التي يتوقع منهم القيام بها؛
- تنفيذ تدابير الإدارة الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تدابير السلامة في مكان العمل؛
- اعتماد أفضل الحلول باستخدام الموارد والمهارات المتاحة؛
- معدات الحماية الشخصية الضرورية متوفرة ومستخدمة.

يتطلب جعل موقع العمل آمناً عمليات تفتيش منتظمة وتوفير الوسائل اللازمة لاتخاذ التدابير العلاجية. إن تدريب العمال يمكنهم من التعرف على المخاطر التي تنطوي عليها وكيفية التغلب عليها. يظهر للعمال الطريقة الآمنة لإنجاز العمل. يشارك العمال بشكل مباشر، على سبيل المثال من خلال ما يلي:

- "الإحاطة التنويرية للعمال قبل بدء العمل"، جلسة مدتها من خمس إلى عشر دقائق مع المشرف قبل بدء المهمة مباشرة، تمنح العمال والمشرف فرصة للتحدث عن المخاطر الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك مشاكل السلامة التي من المحتمل مواجهتها والحلول المحتملة لتلك المشاكل. هذا النشاط سهل التنفيذ وقد يمنع وقوع حادث أو مشكلة خطيرة؛
- "فحص السلامة "، وهو فحص يقوم به العمال بأن بيئة العمل آمنة قبل بدء العملية قد يسمح لهم باتخاذ إجراءات علاجية لتصحيح وضع غير آمن قد يعرضهم لاحقاً للخطر أو عامل آخر أو المجتمع المحيط.

6.1.5 المراقبون المستقلون باستخدام طرف ثالث

يقدم وكيل المراقبة المستقل تقاريره مباشرة إلى مدير مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعمل بتعاون وثيق مع أخصائي التقييم والمراقبة للمشروع ومع الأطراف المسؤولة عن تنفيذ المشروع. يدعم وكيل المراقبة التابع لجهة خارجية فريق إدارة المشروع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتزويد مجلس إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الآخرين بوسائل أفضل للتعلم من الخبرة الميدانية، وتحسين تقديم الخدمات إلى المجتمع، وتخطيط الموارد وتخصيصها، وإظهار النتائج. من المتوقع أن يقدم وكيل المراقبة المستقل تقارير ربع سنوية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تتضمن قوالب التقارير / قوائم المراجعة مراقبة المخاطر الاجتماعية والبيئية، والمساواة بين الجنسين والقضايا الاجتماعية، وتشمل مراقبة تنفيذ تدابير الإدارة المتفق عليها. يتضمن كل تقرير وكيل المراقبة المستقل قسماً محدداً لمعالجة الصحة والسلامة المهنية، وآلية معالجة المظالم، والتنفيذ البيئي والاجتماعي في المشاريع الفرعية. تُعقد اجتماعات منتظمة مع فريق المراقبة المستقلة وشركاء التنفيذ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمناقشة النتائج وتحسين الأدوات.

6.2 بناء القدرات والتدريب

تتحمل الأطراف المسؤولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومشروع الأشغال العامة) مسؤولية ضمان وجود الأنظمة بحيث يكون الموظفون والمقاولون والعمال الآخرون على دراية بالمتطلبات البيئية والاجتماعية لتنفيذ المشروع، بما في ذلك إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. لاحظ أصحاب المصلحة في المشروع أن بناء القدرات والتدريب يجب أن يكونا من الأولويات.

سيحضر جميع موظفي المشروع تدريباً تمهيدياً أولياً لمتطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات الصحة والسلامة والبيئة والتراث الثقافي وإجراءات إدارة العمل والصحة والسلامة المهنية، خطة إشراك أصحاب المصلحة وخطة عمل العنف القائم على النوع الاجتماعي وإطار إدارة الأمن.

سيتم إجراء التدريب على أساس مستدام. سيتم تنفيذ برامج بناء القدرات والتدريب التالية:

- بناء قدرات الإدارة العليا للمقر الرئيسي والمكاتب الفرعية (بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): لنشر الوعي بالمتطلبات التنظيمية الأساسية والمتطلبات والعناصر الأخرى لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، للمساعدة في فهم أهمية الإدارة الاجتماعية والبيئية من مرحلة التصميم حتى التنفيذ. من الضروري أن تقوم القوى العاملة المدربة بإجراء المزيد من التدريب وبناء القدرات في منظماتهم من خلال العمل كأشخاص مرجعيين لمثل هذه التدريبات.
- بناء قدرات مهندسي الموقع / مشرفي الموقع بشأن متطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والفحص البيئي والاجتماعي وإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (بقيادة الأطراف المسؤولة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): لخلق الوعي بشأن مخاطر اجتماعية وبيئية محددة وتدابير إدارية للتحكم فيها حسبما ينطبق على أنشطة المشروع ولبناء قدراتهم للقيام بأنشطة المراقبة والإشراف في الميدان.
- تدريب وتوعية العمال بما في ذلك العمال المتعاقدين والعمالة المحلية (بقيادة الأطراف المسؤولة): سيتلقى جميع العمال المنخرطين في أي نشاط يحتمل أن يتسبب في ضرر اجتماعي و / أو بيئي خطير تدريباً محدداً على المهام والاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي، وآلية معالجة التظلمات، وما إلى ذلك. لضمان تنفيذ تدابير الإدارة الخاصة بالموقع.

يجب أن تأخذ إجراءات التدريب في الاعتبار اختلاف مستويات المسؤولية والقدرة والمهارات اللغوية ومحو الأمية والتعرض للمخاطر.

تضمن الأطراف المسؤولة أن الأشخاص الخاضعين لسيطرتها والذين يؤدون المهام المتعلقة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية مؤهلين على أساس التعليم أو التدريب أو الخبرة المناسبة، ويجب عليهم الاحتفاظ بالسجلات ذات الصلة. يجب أن يتضمن كل مشروع فرعي بنداً في الميزانية للتدريب لضمان قدرات ومهارات العمال لتنفيذ تدابير إدارة المخاطر.

7. إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات

7.1 مبادئ المشاركة الهادفة والفعالة والمستنيرة لأصحاب المصلحة

سيضمن مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والأطراف المسؤولة مشاركة أصحاب المصلحة بشكل هادف وفعال ومستنير في تصميم وتنفيذ جميع المشاريع الفرعية. الجهات الفاعلة والمنظمات في المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين هم شركاء أساسيون في تنفيذ المشروع وتعزيز التنمية المستدامة.

تدعم مشاركة أصحاب المصلحة تطوير علاقات قوية وبناءة وسريعة الاستجابة والتي تعتبر بالغة الأهمية لتصميم وتنفيذ المشروع بشكل سليم. تعزز المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة قبول المشروع وملكيته وتقوي الاستدامة الاجتماعية والبيئية وفوائد التدخلات المدعومة. إنه هدف في حد ذاته –دعم حقوق المواطنين والآخرين في المشاركة في القرارات التي قد تؤثر عليهم –وكذلك وسيلة فعالة لتحقيق نتائج المشروع، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحكم الديمقراطي، وحماية البيئة، وتعزيز احترام الإنسان الحقوق، ومنع وحل النزاعات.

ستتمتع المشاركة الهادفة والفعالة والمستنيرة لأصحاب المصلحة بالخصائص التالية:

- خالية من التلاعب والتدخل والإكراه والتخويف الخارجي.
- الجنس وشامل للعمر ومتجاوب.
- مناسبة ثقافياً ومصممة لتناسب تفضيلات اللغة وعمليات صنع القرار لكل مجموعة من أصحاب المصلحة المحددة، بما في ذلك المجموعات المحرومة أو المهمشة.
- استناداً إلى الكشف المسبق وفي الوقت المناسب عن معلومات يسهل الوصول إليها ومفهومة وذات صلة وكافية، بما في ذلك مسودات الوثائق والخطط.
- بدأت في وقت مبكر من عملية تصميم المشروع، واستمرت بشكل متكرر طوال دورة المشروع، وتعديلها حسب ظهور المخاطر والآثار.
- يعالج المخاطر الاجتماعية والبيئية والآثار السلبية والتدابير والإجراءات المقترحة لمعالجتها.
- يسعى إلى تمكين أصحاب المصلحة، ولا سيما الفئات المهمشة، وتمكين دمج جميع وجهات النظر ذات الصلة للأشخاص المتضررين وغيرهم من أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار، مثل أهداف المشروع وتصميمه، وتدابير التخفيف، وتقاسم منافع التنمية والفرص، وقضايا التنفيذ.
- موثقة ومبلغ عنها في شكل يسهل الوصول إليه للمشاركين، ولا سيما التدابير المتخذة لتجنب أو تقليل المخاطر والآثار السلبية على أصحاب المصلحة في المشروع.
- تتفق مع واجبات الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

7.2 الإفصاح عن المعلومات

يشير الإفصاح عن المعلومات إلى توفير المعلومات في الوقت المناسب والتي يسهل الوصول إليها فيما يتعلق بالمشروع وآثاره الاجتماعية والبيئية المحتملة لأصحاب المصلحة من أجل تسهيل مشاركتهم الفعالة والفعالة والمستنيرة في تصميم المشروع وتنفيذه يتطلب أصحاب المصلحة الوصول إلى معلومات المشروع والمشاريع الفرعية ذات الصلة من أجل فهم الفرص والمخاطر المحتملة المتعلقة بالمشروع والمشاركة في التصميم والتنفيذ.

بالإضافة إلى الوصول إلى معلومات المشروع العامة، يحتاج أصحاب المصلحة إلى الوصول إلى تقارير الفرز والمسودة والتقييمات النهائية وخطط الإدارة. يجب الكشف عن هذه المعلومات في الوقت المناسب، وفي مكان يسهل الوصول إليه، وفي شكل ولغة مفهومة للأشخاص المتضررين وأصحاب المصلحة الآخرين. فيما يلي شرح موجز لعناصر الإفصاح الفعال هذه:

- الإفصاح في الوقت المناسب: يجب تقديم المعلومات المتعلقة بالتأثيرات الاجتماعية والبيئية المحتملة المتعلقة بالمشروع وتدابير التخفيف / الإدارة قبل اتخاذ القرار. يجب تقديم مسودات الفرز والتقييمات وخطط الإدارة مقدماً كجزء من عملية التشاور مع أصحاب المصلحة. في جميع الحالات، يجب الإفصاح عن المسودات والفحوصات النهائية والتقييمات وخطط الإدارة والتشاور بشأنها قبل تنفيذ الأنشطة التي قد تؤدي إلى آثار اجتماعية وبيئية سلبية محتملة.
- المعلومات التي يمكن الوصول إليها: يجب أن يكون أصحاب المصلحة قادرين على الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بالتقييمات وخطط الإدارة. في حين أن المتطلبات التنظيمية المحلية قد تتطلب توافر التقييمات البيئية في المكاتب الحكومية، فقد لا يكون هذا كافياً لضمان أن أصحاب المصلحة المحليين يمكنهم الوصول إلى المعلومات. قد يلزم النظر في وسائل النشر الأخرى، مثل النشر على مواقع الويب، والاجتماعات العامة، والمجالس أو المنظمات المحلية، وورق الصحف، والتقارير التلفزيونية والإذاعية، والنشرات، والعروض المحلية، والبريد المباشر.
- الشكل المناسب واللغة المناسبة: يجب أن تكون المعلومات في شكل ولغة يسهل فهمهما ومصممة خصيصاً لمجموعة أصحاب المصلحة المستهدفين الذين يتحدثون اللغة العربية. قد يلزم ترجمة المعلومات الموجزة من التقييمات وخطط الإدارة وتقديمها بوسائل مختلفة (مثل الخطية والشفهية). يعتبر مستوى التفاصيل الفنية، واللغات واللهجات المحلية، ومستويات معرفة القراءة والكتابة، وأدوار النساء والرجال، والأساليب المحلية لنشر المعلومات من الاعتبارات المهمة في ابتكار الأشكال المناسبة للإفصاح. قد لا يكون الالتماس العام للتعليقات على مستندات المشروع شكلاً مناسباً لمشاركة المعلومات والتماس المدخلات. بدلاً من ذلك، قد يلزم تقديم المواد بطريقة سياقية، مثل عرض الخيارات مع المعلومات الأساسية والأسئلة المصممة لطلب التعليقات. يجب استخدام الأشكال المناسبة من الإفصاح الاستباقي بخلاف نشر المعلومات على الويب. وقد تشمل هذه البرامج البث الإذاعي والكتيبات والمنشورات المجتمعية والرسائل القصيرة والعروض التقديمية الشفوية وما إلى ذلك. كما أنه من الضروري ضمان ابتكار طرق اتصال مناسبة للوصول إلى الفئات المهمشة والمحرومة المحتملة.

تعتبر عملية إشراك أصحاب المصلحة لحظة ممتازة لالتماس أنواع المعلومات التي يريدونها ويحتاجونها من أصحاب المصلحة والصيغ واللغات والآليات الأكثر ملاءمة لنشرها.

تحتوي المعايير الاجتماعية والبيئية على متطلبات الكشف عن تقارير الفحص؛ مسودة والتقييمات الاجتماعية والبيئية النهائية وخطط الإدارة؛ وأي تقارير مراقبة اجتماعية وبيئية مطلوبة. لمزيد من التفاصيل حول مشاركة أصحاب المصلحة في متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطلبات الكشف عن المعلومات، يرجى الرجوع إلى توجيهات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مشاركة أصحاب المصلحة –الملحق 3.

إجراءات إدارة العمل وخطة إشراك أصحاب المصلحة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية سيتم مع ممثلي مجموعات أصحاب المصلحة كشفها باللغة العربية أثناء اجتماع التشاور، وسوف تكون متاحة أيضاً في فروع شركاء التنفيذ والمكاتب ومواقع المستفيدين.

7.3 أنظمة مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) موضع التنفيذ لإشراك أصحاب المصلحة وكشف المعلومات

مطلوب مشاركة أصحاب المصلحة بشكل هادف من قبل مشروع الأشغال العامة ووكالات تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر والصندوق الاجتماعي للتنمية للمشاركة في تدخل المشروع من قبل المجتمعات والأفراد. تتضمن إجراءات التشغيل القياسية لكل من الأطراف المسؤولة إجراءات لمشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة في دورات المشروع الخاصة بهم كمكون رئيسي لتحديد المشروع وتصميمه وتنفيذه، ووصف مكوناً رئيسياً لاستراتيجية الاستدامة طويلة الأجل للعمليات والصيانة.

يتم تشكيل لجان المجتمع في بداية المشروع في مرحلة التحديد والتصميم وتلعب دوراً رئيسياً في دعم الفرق الميدانية، وتسهيل التنفيذ واستدامة الأصول المجتمعية التي يتم بناؤها من خلال المشاريع الفرعية، بعد إغلاق المشروع. للحفاظ على هذه المشاركة المجتمعية والانخراط، تتضمن المشاريع الفرعية أحكاماً لإنشاء مثل هذه اللجان المجتمعية وتوفير الموارد للتدريب كلما لزم الأمر.

تحدد مبادئ تحديد دورة المشروع الفرعي وتطويرها وإدارتها أن المجتمعات تشارك منذ البداية في مرحلتي الاختيار والتصميم، من خلال إغلاق المشروع مع نشر نسخ ورقية لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وآلية معالجة المظالم وغيرها. لإشراك المجتمعات وتقليل المخاطر المحتملة للنزاعات بين أصحاب المصلحة على المشاريع الفرعية، تم وضع معيار اختيار دقيق من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأطراف المسؤولة. أثناء وضع مجموعة موضوعية من المعايير، ومؤشر الاستغاثة الوطني القائم على البيانات، فإن المجتمعات مدعوة أيضاً للمشاركة على مستوى البلديات للانخراط في تحديد أولويات المشاريع المجتمعية وتحديد المستفيدين.

يجب أن تلبي المشاريع الفرعية الاحتياجات الأساسية وفقاً للفقر واحتياجات الخدمة المقدمة في المؤشرات الوطنية. تعطى الأولوية للمجتمعات الفقيرة. بالإضافة إلى البيانات المقدمة من خلال المؤشرات الوطنية، تتم استشارة مجموعات المجتمع لتحديد من سيستفيد من المشاريع الفرعية، وبهذه الطريقة يشارك أصحاب المصلحة أنفسهم في اختيار وقرار من يستفيد من المشاريع الفرعية.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن بعض الإجراءات المساهمة المالية من قبل المستفيدين بما يتناسب مع إمكانياتهم. يُنظر إلى هذه المساهمة على أنها مكون ضروري لإشراك أصحاب المصلحة، مما يوفر ضماناً للاستدامة المستقبلية من خلال تشغيل وصيانة المشاريع الفرعية ويهدف إلى تعزيز الالتزام الراسخ بالمشاركة النشطة للمستفيدين.

تتضمن كلتا المؤسستين أحكاماً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني كوسيلة لضمان المشاركة المتساوية لجميع أصحاب المصلحة في المشاريع الفرعية وتوفير الفرص لتحسين مشاركة المرأة في صنع القرار كما هو موضح في القسم أعلاه حول آثار المشروع والمخاطر، قسم النوع الاجتماعي.

علاوة على ذلك، وفقاً لنهج مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) لتعزيز سبل العيش والاقتصاد المحلي، في المشاريع الفرعية التي تستخدم التعاقد المجتمعي، يتم شراء الأعمال المدنية، ومواد البناء، واستئجار المعدات والنقل والعمال المهرة، من قبل المجتمعات نفسها.

يساعد وكيل المراقبة المستقل أيضاً على ضمان استشارة أصحاب المصلحة على النحو الواجب ومراقبة مستوى رضاهم عن مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) بما في ذلك معايير اختيار المشروع الفرعي. لقد تحققت مسوحات وكيل المراقبة المستقل من تنفيذ التدخلات المخطط لها، والالتزام بإجراءات التنفيذ المتفق عليها، وجودة التدخلات المنفذة، والمستفيدين ورضا المجتمع عن مختلف جوانب تدخلات المشروع وآثارها / آثارها على المستفيدين والمجتمعات المستهدفة تتم مقابلة النساء والرجال والشباب بشكل منفصل لتمكين المجموعات المهمشة من المشاركة الفعالة. يوضح أحد الأمثلة التي قدمها تقرير وكيل المراقبة المستقل (انظر تقرير وكيل المراقبة المستقل من أبريل إلى يونيو 2018) أن تدخلات النقد مقابل العمل كانت مرضية للغاية للمستفيدين في مختلف الجوانب بما في ذلك وجود المشروع (98.5 بالمائة) واختيار المستفيدين (98 بالمائة).

بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير خطة إشراك أصحاب المصلحة لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد–19). تدرك خطة إشراك أصحاب المصلحة أهمية المشاركة المفتوحة والشفافة بين المستلم وأصحاب المصلحة في المشروع كعنصر أساسي من الممارسات الدولية الجيدة. يمكن

أن تؤدي المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة إلى تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية للمشاريع، وتعزيز قبول المشروع، وتقديم مساهمة كبيرة في تصميم وتنفيذ المشروع بنجاح. مشاركة أصحاب المصلحة هي عملية شاملة يتم إجراؤها طوال دورة حياة المشروع. عندما يتم تصميمها وتنفيذها بشكل صحيح، فإنها تدعم تطوير علاقات قوية وبناءة وسريعة الاستجابة والتي تعتبر مهمة للإدارة الناجحة للمخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع.

الهدف العام من خطة مشاركة أصحاب المصلحة هذا هو تحديد خطة عمل لإشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك النهج المناسب تقنياً وثقافياً للتشاور العام والإفصاح عن المعلومات، طوال دورة المشروع بأكملها. تحدد خطة إشراك أصحاب المصلحة الطرق التي سيتواصل بها فريق المشروع مع أصحاب المصلحة ويتضمن آلية يمكن للأفراد من خلالها إثارة مخاوفهم أو تقديم ملاحظات أو تقديم شكاوى حول أنشطة المشروع.

تعد مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك السكان المحليون والمزارعون، أمراً ضرورياً لنجاح المشروع من أجل ضمان التعاون السلس بين موظفي المشروع والمجتمعات المحلية.

تركز خطة إشراك أصحاب المصلحة على:

- تحديد تأثر سلبي مباشر وغير مباشر أو قد يتأثر، ومن سيحتاج إلى معلومات إضافية لفهم حدود تأثيرات المشروع؛
- يمكن أن يساعد رسم خرائط مناطق تأثير المشروع وتحديد المجتمعات المتأثرة في منطقة جغرافية معينة في تحديد أو تحسين منطقة تأثير المشروع؛
- إشراك المستفيدين من المشروع والتشاور معهم في عملية التخطيط والتنفيذ والرصد وإعداد التقارير؛
- تعزيز النهج التشاركية في جميع دورات المشروع من قبل كل مجتمع مختار مع عائلات صندوق الرعاية الاجتماعية، والأسر الأخرى التي لديها نساء وأطفال حوامل ومحددين في أماكنهم؛
- ضمان السرية والحماية الاجتماعية للفئات المحرومة والأصلية والمهمشة من خلال استخدام آلية استجابة أصحاب المصلحة التي توفر فرصة للأشخاص المتضررين للاستجابة والحزن على أي مشاكل ومخاوف في السرية وإخفاء الهوية؛
- تعميم حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والمشاركة الكاملة والشفافية والإفصاح عن المعلومات والاستدامة البيئية في جميع أعمال المشروع؛ و
- بناء نظام إدارة معلومات قوي ومبتكر وشفاف يعكس جميع الأنشطة، ويتم تنفيذه وفقاً لتحديد المشروع واقتراحه.

7.4 آلية معالجة التظلمات على مستوى المشروع

أثناء تصميم وبناء وتنفيذ أي مشروع فرعي، قد يدرك شخص أو مجموعة من الأشخاص أو يتعرضون لضرر محتمل، بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب أنشطة المشروع. يمكن أن تكون المظالم التي قد تنشأ مرتبطة بالقضايا الاجتماعية مثل معايير الأهلية والاستحقاقات وتعطيل الخدمات والفقدان المؤقت أو الدائم لسبل العيش وغير ذلك من القضايا الاجتماعية والثقافية. قد تكون المظالم مرتبطة أيضاً بالقضايا البيئية مثل توليد الغبار المفرط والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب الاهتزازات المرتبطة بالبناء أو نقل المواد الخام والضوضاء وازدحام المرور وانخفاض جودة أو كمية موارد المياه السطحية / الجوفية الخاصة / العامة أثناء إعادة تأهيل الري، الأضرار التي لحقت الحدائق المنزلية والأراضي الزراعية...الخ.

في حالة ظهور مثل هذا الموقف، يجب أن تكون هناك آلية يمكن من خلالها للأطراف المتأثرة حل هذه المشكلات بطريقة ودية مع موظفي المشروع بطريقة فعالة وغير متحيزة وشفافة وفي الوقت المناسب وفعالة من حيث التكلفة لتحقيق هذا الهدف، تم تضمين آلية معالجة المظالم في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لهذا المشروع.

آلية معالجة المظالم:

أ. توفر عملية مشروعة تسمح ببناء الثقة بين مجموعات أصحاب المصلحة وتؤكد لأصحاب المصلحة أنه سيتم تقييم مخاوفهم بطريقة عادلة وشفافة؛

ب. تسمح بالوصول البسيط والمبسط إلى آلية التظلم لجميع أصحاب المصلحة وتقديم المساعدة الكافية لأولئك الذين ربما واجهوا عقبات في الماضي حتى يتمكنوا من إثارة مخاوفهم؛

ج. توفر إجراءات واضحة ومعروفة لكل مرحلة من مراحل عملية آلية معالجة المظالم، وتوفر الوضوح بشأن أنواع النتائج المتاحة للأفراد والمجموعات؛

د. تضمن المعاملة العادلة لجميع الأفراد والجماعات المعنية والمتضررة من خلال نهج رسمي متسق يكون عادلاً ومستنيراً ويحترم المخاوف والشكاوى و / أو المظالم؛

هـ. توفر نهجاً شفافاً، من خلال إبقاء أي فرد / مجموعة متضررة على علم بالتقدم المحرز في شكواهم، والمعلومات التي تم استخدامها عند تقييم شكواهم والمعلومات حول الآليات التي سيتم استخدامها لمعالجتها؛ و

ح. تمكن من التعلم المستمر والتحسينات على آلية معالجة المظالم. من خلال التقييم المستمر، قد تقلل الدروس المستفادة من الشكاوى والتظلمات المحتملة.

ستكون آلية معالجة التظلمات شاملة للجنس والعمر ومستجيبة وستتصدى للحواجز المحتملة للوصول إلى النساء وكبار السن والمعوقين والشباب وغيرهم من الفئات التي يحتمل أن تكون مهمشة حسب الاقتضاء للمشروع. لن تعرقل آلية معالجة المظالم الوصول إلى سبل الانتصاف القضائية أو الإدارية التي قد تكون ذات صلة أو قابلة للتطبيق وستكون متاحة بسهولة لجميع أصحاب المصلحة دون أي تكلفة ودون عقاب.

يجب توصيل المعلومات المتعلقة بآلية معالجة المظالم وكيفية تقديم شكوى و / أو تظلم أثناء عملية مشاركة أصحاب المصلحة ووضعها في أماكن بارزة لإعلام أصحاب المصلحة الرئيسيين.

يمكن تلقي جميع الشكاوى و / أو التظلمات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية إما شفهياً (إلى الموظفين الميدانيين) أو عبر الهاتف أو في صندوق الشكاوى أو كتابياً إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو برنامج الأشغال العامة أو الصندوق الاجتماعي للتنمية. يتمثل جزء رئيسي من آلية معالجة المظالم في شرط أن يحتفظ فريق إدارة المشروع ومقاول البناء بسجل للشكاوى و / أو المظالم الواردة في مكاتب موقع المشروع المعني، وهذا يشمل شكاوى العمال. سيتم تسجيل المعلومات التالية:

أ. وقت وتاريخ وطبيعة الاستفسار و / أو القلق و / أو الشكاوى و / أو المظالم؛

ب. نوع الاتصال (مثل الهاتف، الخطاب، الاتصال الشخصي، صندوق الموقع، الرسائل القصيرة، البريد الإلكتروني)؛

ج. الاسم والجنس وعنوان الاتصال ورقم الاتصال إذا كان ذلك متاحاً؛

د. يتم أيضاً تسجيل شكاوى عدم الكشف عن الهوية والتحقيق فيها وحلها

هـ. الاستجابة والمراجعة التي يتم إجراؤها كنتيجة للاستفسار و / أو القلق و / أو الشكاوى و / أو التظلمات؛ و

و. الإجراءات المتخذة واسم الشخص الذي يقوم بالإجراء.

ز. في حالة عدم رضا المشتكي عن حل الشكاوى وتسويتها، يقوم بتصعيد القضايا إلى مستوى أعلى (خمسة مستويات لتصعيد الشكوى).

ح. سيعمل نظام إدارة معالجة المظالم لدى شركاء التنفيذ على تسوية وتخفيف آلية معالجة المظالم على ثلاثة مستويات (المكاتب الميدانية والفرعية والمقر الرئيسي)

ط. سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتحقيق في الحالة التي لم يتم حلها على المستويات الثلاثة للشركاء المنفذين، على مستوى المشروع، المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، وكذلك في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان / المكتب الرئيسي في نيويورك. كما سيتبادل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحالات الأكثر تصعيداً مع البنك الدولي[6].

تتم إدارة آلية معالجة المظالم الخاصة بالمشروع بواسطة مشروع الأشغال العامة ووكالات تنمية المنشآت الصغيرة والصندوق الاجتماعي للتنمية، الذين لديهم آلية للتظلم. سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأطراف المسؤولة لتقييم فعالية الآلية العالمية الحالية والعمل على معالجة القدرات وإمكانية الوصول والشفافية والثغرات وما إلى ذلك.

في حالة عدم حل الشكاوى من قبل الشركاء المنفذين، يجب تصعيدها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمزيد من التحقيق والدراسة والإغلاق. سيتم تطبيق آليات التعامل مع الشكاوى على النحو التالي:

[6] أصحاب الشكوى لديهم خيار الوصول إلى آلية المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع وظائف الامتثال والتظلم. تحقق وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في الادعاءات القائلة بأن معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو إجراءات الفرز أو الالتزامات الاجتماعية والبيئية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتم تنفيذها بشكل كافٍ، وأن الضرر قد ينتج عن الأشخاص أو البيئة. توفر آلية استجابة أصحاب المصلحة للأشخاص المتضررين محليًا فرصة للعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لحل المخاوف والشكاوى و / أو المظالم حول الآثار الاجتماعية والبيئية لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تهدف آلية استجابة أصحاب المصلحة إلى استكمال المشاركة الاستباقية لأصحاب المصلحة المطلوبة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه المنفذين طوال دورة المشروع (www.undp.org/secu-srm). يمكن لمقدمي الشكاوى أيضًا الوصول إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي (www.inspectionpanel.org). أشارت تقارير المراقبة المستقلة ومشاورات أصحاب المصلحة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى قلة الوعي لدى الأشخاص المتضررين من المشروع بشأن الآلية العالمية وخياراتهم. سيكون هذا مجالًا يجب تعزيزه في المستقبل.

- سيتم تطبيق آلية استجابة أصحاب المصلحة لشركاء التنفيذ، وسيتم تفعيلها على ثلاثة مستويات من التسوية المتوافقة (في المستوى الأول، الفرع الثاني، مستويات المكتب الرئيسي الثالث)؛
- سيتم تعيين مركز اتصال وكيل المراقبة المستقل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحقق من قوائم الشكاوى على أساس شهري وتقديم تقرير. لذلك سيحتاج شركاء التنفيذ إلى مشاركة قائمة وكيل المراقبة المستقل كل أسبوعين (ربما من خلال الارتباط بنظام إدارة المعلومات الجديد)
- سيخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقماً (مكالمة، رسالة نصية، واتساب) للمشتكين الذين قد لا يكونون راضين عن دقة عناوين شركاء التنفيذ ويرغبون في التصعيد إلى مستوى أعلى (المستوى الرابع من آليات معالجة الشكاوى).
- سيضمن الشركاء المنفذون أن المشتكين غير الراضين على اطلاع جيد بالرقم المخصص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. قد تساعد وكيل المراقبة المستقل أيضاً في هذه المشكلة، من خلال استدعاء جميع المشتكين وإحالة غير الراضين إلى المستوى الرابع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
- إذا كان مقدم الشكوى لا يزال غير راضٍ بعد تدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فسيتم إدخال مستوى آخر للتصعيد إلى المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
- قد يختار المشتكون أيضاً استخدام إجراءات قضائية أو التحكيم.

7.5 آلية المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بالإضافة إلى آليات معالجة المظالم على مستوى المشروع والوطنية، يتمتع مقدمو الشكاوى بخيار الوصول إلى آلية المساءلة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع وظائف الامتثال والتظلم. تحقق وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في الادعاءات القائلة بأن معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو إجراءات الفرز أو الالتزامات الاجتماعية والبيئية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتم تنفيذها بشكل كافٍ، وأن الضرر قد ينتج عن الأشخاص أو البيئة. تقع وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في مكتب التدقيق والتحقيقات ويديرها مسؤول الامتثال الرئيسي. مراجعة الامتثال متاحة لأي مجتمع أو فرد لديه مخاوف بشأن تأثيرات برنامج أو مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

توفر آلية استجابة أصحاب المصلحة للأشخاص المتضررين محلياً فرصة للعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لحل المخاوف والشكاوى و / أو المظالم حول الآثار الاجتماعية والبيئية لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تهدف آلية استجابة أصحاب المصلحة إلى استكمال المشاركة الاستباقية لأصحاب المصلحة المطلوبة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه المنفذين طوال دورة المشروع. قد تطلب المجتمعات والأفراد عملية آلية استجابة أصحاب المصلحة عندما يستخدمون قنوات قياسية لإدارة المشروع وضمان الجودة وغير راضين عن الاستجابة (في هذه الحالة، آلية معالجة المظالم على مستوى المشروع). عند تقديم طلب صالح بشأن آلية استجابة أصحاب المصلحة، فإن نقاط الاتصال التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلد، سيعمل المستوى الإقليمي ومستوى المقر الرئيسي مع أصحاب المصلحة المعنيين والأطراف المسؤولة لمعالجة الشواغل وحلها. قم بزيارة www.undp.org/uces/mrs لمزيد من التفاصيل.

8. مراقبة تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والإبلاغ عنه وتقييمه

يجب مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإجراءاته بشكل منتظم ومستمر من قبل موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. الهدف هو تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ليعكس المعرفة المكتسبة أثناء تسليم / بناء المشروع ولإظهار المعرفة الجديدة.

سيتم إجراء تعديلات على إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إذا:

- وجود تغييرات ذات صلة بالظروف الاجتماعية والبيئية أو ممارسات الإدارة المقبولة عموماً؛ أو
- تحديد مخاطر اجتماعية وبيئية جديدة أو لم يتم تحديدها من قبل؛ أو
- تشير المعلومات المستمدة من طرق رصد المشروع والمراقبة إلى أن تدابير المكافحة الحالية تتطلب تعديلاً حتى تكون فعالة؛ أو
- هناك تغييرات على التشريعات ذات الصلة بالمشروع؛ أو
- هناك طلب مقدم من سلطة تنظيمية ذات صلة.

عند إجراء تحديث، يجب إعلام جميع موظفي الموقع بالمراجعة في أسرع وقت ممكن، على سبيل المثال من خلال اجتماع صندوق الأدوات أو الإخطار الكتابي.

سيراقب مدير المشروع التنفيذ العام لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وعلى الأخص ما يلي:

i. إعداد نماذج الفحص البيئي والاجتماعي في الوقت المناسب لجميع المشاريع الفرعية (قائمة المشاريع الفرعية حسب فئة المخاطر حسب التاريخ)
ii. إعداد وإجازة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية في الوقت المناسب، حسب الحاجة (قائمة الأدوات مع التواريخ)
iii. مراقبة تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك مراقبة تدابير التخفيف ورصد الأداء البيئي والاجتماعي للمقاولين (المؤشرات)
iv. تدريب موظفي المشروع والشركاء المنفذين والمقاولين (قائمة الأشخاص والتواريخ والأماكن)

سيقوم مدير المشروع بإعداد:

أ. تقارير نصف سنوية تلخص نتائج المراقبة، ليتم تضمينها في اجتماعات المراجعة نصف السنوية للمشروع
ب. تقييم سنوي لجميع أنشطة المراقبة البيئية والاجتماعية، والتي سيتم تقديمها إلى البنك الدولي كجزء من التقارير الشاملة عن تنفيذ المشروع

سيتم مشاركة تقارير المراقبة والتدقيق مع البنك الدولي.

8.1 مؤشرات المراقبة والإبلاغ:

وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركائه وناقشوا العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها للإبلاغ عن النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال الجنسي الاستراتيجي ورصده والذي لا يقتصر على

- عدد الأطفال الذين تمت ترقيتهم للعمل تحت / فوق 18
- عدد النساء والرجال الذين تعرضوا للتمييز على أساس الجنس والإعاقة والعمر
- عدد التدريبات التي تم إجراؤها بشأن منع التمييز بين الجنسين. العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش الجنسي
- عدد الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي / العنف الجنسي المحالين إلى مقدمي الخدمات أو الدعم القانوني بسرية عالية
- عدد أعمال شكاوى العنف القائم على النوع الاجتماعي / العنف الجنسي المستلمة والمسجلة في آلية معالجة المظالم
- رقم من المهرة / جميع العمال الموقعة.
- لم يتم توفير التدريب وبناء القدرات لموظفي الإدارة العليا، والمتخصصين في النوع الاجتماعي، ورجال السياسة، وأفراد المجتمع حول النوع الاجتماعي / العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين.
- عدد حملات التوعية التي تم إجراؤها ورقم الاتصال / آلية معالجة المظالم المقدمة
- عدد العاملين والعاملات.

تشمل مؤشرات الصحة والسلامة المهنية الخاصة بالإبلاغ والرصد على سبيل المثال لا الحصر:

- تقارير الحوادث / الشذوذ
- تقارير شهرية
- تحليل الأحداث وتوليفها
- تحليل الحالة الجذرية وحماية خطة العمل التصحيحية
- إشعار ملاحظات السلامة
- خطة عمل الحوادث / الشذوذ
- مشروع / موقع خطة الصحة والسلامة المهنية

- سجل تقييم المخاطر
- حماية سجلات التدريب
- سجلات الزيارات الميدانية
- خطة الاستجابة للطوارئ

8.2 نظام المعلومات الإدارية

لدى كل من مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية نظام معلومات إدارية لتسجيل معلومات المشروع ونتائج المراقبة. يوفر نظام المعلومات الإدارية آلية مهمة لتتبع المعلومات المتعلقة بتنفيذ الضمانات البيئية والاجتماعية. سيتم إجراء مراجعة لتحديد الفرص المتاحة لتقوية عناصر الحماية البيئية والاجتماعية في نظام المعلومات الإدارية. سيشمل برنامج إدارة المعلومات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيد التنفيذ تقارير الإجراءات الوقائية والرصد ومؤشرات الأداء الرئيسية.

8.3 المراقبة الذاتية للمشاريع الفرعية والإبلاغ عنها

بالنسبة لأنشطة البناء، سيكون الطرف المسؤول / مشرف الموقع مسؤولاً عن عمليات التفتيش اليومية (مثل عمليات التفتيش البيئية، والصحة والسلامة المهنية) لموقع البناء.

ستكون الأطراف المسؤولة مسؤولة عن الامتثال اليومي لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية في موقع المشروع المحدد. تحتفظ الأطراف المسؤولة بكافة السجلات الإدارية والاجتماعية والبيئية وتحتفظ بها والتي قد تتضمن سجلاً للشكاوى والحوادث جنباً إلى جنب مع سجلات أي تدابير متخذة للتخفيف من سبب الشكاوى أو الحوادث (انظر أدناه الأقسام الخاصة بالإبلاغ عن الحوادث والشكاوى). سيقوم الشركاء المنفذون بإعداد تقرير شهري يتضمن (التدريب، آلية معالجة المظالم، الحوادث، ساعات العمل، الزيارات الميدانية، وغيرها من النقاط البارزة) وسيتم تقديمه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. سيتم أيضاً إعداد تقرير ربع سنوي يلخص النقاط البارزة في الإجراءات الوقائية من قبل الشركاء المنفذين وتقديمه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

8.3.1 الإبلاغ عن الحوادث الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بالصحة والسلامة المهنية

يجب تسجيل أي حوادث، بما في ذلك عدم المطابقة لإجراءات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، باستخدام سجل الحادث والتفاصيل التي يتم إدخالها في السجل. لأي حادث يتسبب أو يحتمل أن يتسبب في ضرر مادي أو اجتماعي و / أو بيئي كبير، يجب على مشرف الموقع / المسؤول المعين إخطار الإدارة العليا للطرف المسؤول ومدير مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز 24 ساعة. سيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً إبلاغ البنك الدولي بالحوادث الكبيرة في غضون 48 ساعة. يجب على الطرف المسؤول التوقف عن العمل حتى يتم الانتهاء من الإصلاح وفقاً لموافقة مدير المشروع. يتم أيضاً الاحتفاظ بجميع الحوادث في سجل السجل في موقع المشروع الفرعي.

8.3.2 قوائم التفتيش اليومية والأسبوعية

يجب إكمال قائمة المراجعة الاجتماعية والبيئية اليومية (بما في ذلك قضايا الصحة والسلامة المهنية) لمواقع العمل النشطة التي تنطوي على مخاطر كبيرة من قبل مشرف الموقع / المسؤول المعين ذي الصلة والاحتفاظ بها في سجل يجب إكمال قائمة المراجعة الاجتماعية والبيئية الأسبوعية وستتضمن إشارة إلى أي مشكلات تم تحديدها في قوائم المراجعة اليومية التي يكملها مشرف الموقع أو الشخص المعين. يتم إرسال قائمة المراجعة المكتملة إلى مهندس الموقع للمراجعة والمتابعة إذا تم تحديد أي مشكلات. يتم الاحتفاظ بنسخة من جميع عمليات التفتيش في موقع العمل في سجل السجل.

8.3.3 الإجراءات التصحيحية

يجب تدوين أي حالات عدم مطابقة لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية في عمليات التفتيش الاجتماعية والبيئية الأسبوعية وتسجيلها في السجل. اعتماداً على شدة عدم المطابقة، يجوز لمشرف الموقع / الموظف المعين تحديد إجراء تصحيحي في تقرير فحص الموقع الأسبوعي. سيتم تتبع تقدم جميع الإجراءات التصحيحية باستخدام السجل. يجب إبلاغ الإدارة العليا للأطراف المسؤولة ومدير مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بأي حالات عدم توافق ومسألة الإجراءات التصحيحية.

8.4 المراقبة والإبلاغ من طرف ثالث للمشروع الفرعي

من المتوقع أن يوفر وكيل المراقبة المستقل منظوراً مستقلاً ويوسع نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان. سوف يقوم وكيل المراقبة المستقل بمراقبة أنشطة الأطراف المسؤولة المحددة (ومشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر) التي يمولها المشروع. من المتوقع أن يزور وكيل المراقبة المستقل مواقع المشاريع كل ثلاثة أشهر بناءً على منهجية أخذ العينات.

سيتم تضمين مراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية وتنفيذ تدابير الإدارة في نماذج وتقارير مراقبة الطرف الثالث.

8.5 خطة المراقبة

الجدول رقم 4. ملخص أنشطة الرصد والإبلاغ والتقييم الخاصة بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

نشاط المراقبة	الغرض / الإجراء	التكرر	الإجراء المتوقع	مؤشرات ووسائل التحقق	الادوار والمسؤوليات
التقييم السنوي	لضمان تحديث مجلس إدارة المشروع بشأن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والقضايا والدروس المستفادة.	سنويا	تضمين التقارير حول تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في الوثائق المعدة لاجتماعات المراجعة نصف السنوية	يتم تقديم X من تقرير التقييم السنوي بنجاح كل عام.	مدير مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) (على علم بتقارير وكيل المراقبة المستقل، الإبلاغ الذاتي للمشاريع الفرعية، الزيارات الميدانية)
تقارير نصف سنوية (لاجتماعات المراجعة نصف السنوية)	لضمان تحديث مجلس إدارة المشروع بشأن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والقضايا والدروس المستفادة.	نصف سنوي	تضمين التقارير حول تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في الوثائق المعدة لاجتماعات المراجعة نصف السنوية	X من التقارير نصف السنوية المقدمة إلى اجتماع المراجعة	مدير مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) (على علم بتقارير وكيل المراقبة المستقل، الإبلاغ الذاتي للمشاريع الفرعية، الزيارات الميدانية)
مراقبة ربع سنوية	مراجعة نوعية وكمية لاختيار المشاريع، والمشاركة مع أصحاب المصلحة المحليين. تحديد أي مخاطر اجتماعية وبيئية جديدة ومراقبة تنفيذ خطط الإدارة الخاصة بالموقع.	ربعي	تطبيق منهجية وكيل المراقبة المستقل، لتشمل مراعاة المخاطر الصحية الاجتماعية والبيئية والمهنية وإدارتها	تم تقديم X من تقرير المراقبة ربع السنوي	فريق وكيل المراقبة المستقل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
زيارات ميدانية	قم بزيارات ميدانية للتحقق الفوري من المشاريع الفرعية والتأكد من التنفيذ الفعال، بما في ذلك تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية	دوري	ضمان تحديد المخاطر وإدارتها بشكل مناسب. إذا تم تحديد مخاطر جديدة، يجب تحديث خطة الفحص والإدارة.		فريق إدارة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
التعلم	سيتم جمع المعرفة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية بانتظام، بالإضافة إلى الحصول عليها بنشاط من المشاريع والشركاء الآخرين وإدماجها مرة أخرى في المشروع.	سنوياً على الأقل	يتم التقاط الدروس ذات الصلة من قبل فريق المشروع واستخدامها لإبلاغ قرارات الإدارة.		فريق إدارة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مراجعة وتكييف الأنشطة والنهج حسب الضرورة	المراجعة الداخلية للبيانات والأدلة من جميع إجراءات المراقبة لإبلاغ عملية صنع القرار.	سنوياً على الأقل	سيتم مناقشة بيانات الأداء والمخاطر والدروس والجودة من قبل مجلس إدارة المشروع واستخدامها لإجراء تصحيحات للمسار.	X تدابير التخفيف والأنشطة التكيفية التي تم إجراؤها لتنوير عملية صنع القرار	فريق إدارة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تقارير تقدم المشروع	كجزء من التقرير المرحلي الذي سيتم تقديمه إلى مجلس إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين، سيتم تضمين التحليل والتحديث والتوصيات لإدارة المخاطر.	سنويا وفي نهاية المشروع (التقرير النهائي)	دمج التقدم في عناصر إدارة المخاطر، بما في ذلك إطار الإدارة البيئية والاجتماعية	تم تقديم عدد من التقارير المرحلية للمشروع واعتماده مع التحليل وأصحاب المصلحة الرئيسيين والتوصيات لإدارة المخاطر	فريق إدارة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تفتيش الموقع	لضمان التحديد المبكر وحل المخاطر المحتملة	يومية وأسبوعية	استكمال قوائم فحص الموقع (لتشمل الأخطار والمخاطر الاجتماعية والبيئية والمهنية)	فحص X من قوائم المراجعة اليومية والأسبوعية للمفاهيم للتأكد من وجود في مكانها	الجهات المسؤولة (مشرفو الموقع) يمكن أن تتضمن وحدة الامتثال للصحة والسلامة المهنية عند إجراء فحص موضعي.
حماية الطفل	لضمان أن تكون حماية الطفل وحقوقه في المركز المدرجة في جميع أنشطة دورة المشروع الفرعي. لا تدفع أسرهم الأطفال للعمل بسبب حاجتهم إلى المال	اليومي	عمالة الأطفال غير مسموح بها – جميع العمال يبلغون من العمر 18 سنة فما فوق. التحقق من العمر عن طريق التحقق من المعرفات والمستندات الأخرى المتاحة. تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين	يُسمح لـ X من الأطفال بالعمل تحت سن 18 عاماً. X من العمال الذين سمح لهم بالعمل فوق 18 عاماً.	أخصائيو الشؤون الجنسانية / جهة التنسيق مهندس مقيم فني / لجنة المجتمع يمكن أن تتضمن وحدة الصحة والسلامة المهنية عند إجراء فحص موضعي.
العدل والمساواة بين الجنسين	لضمان المساواة في الوصول والمعاملة، لا يتم توفير أي تمييز لجميع المستفيدين المختارين. لا تمييز ضد المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة عند اختيار المستفيدين	يومياً وكل نشاط وعمل للشركاء المنفذين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وربع سنوي إلى البنك الدولي	يتبنى الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمتوسطة سياسة عدم التمييز التي تضمن عدم التمييز بطريقة شاملة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة عند اختيار المستفيدين. بالإضافة إلى إشراك المرأة في اللجان المجتمعية أيضاً، بما في ذلك ثلاثة مكونات للمشروع	X من النساء والرجال (بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة) أعضاء في لجنة المجتمع. X من الحالات التي تم تلقيها على أساس التمييز على أساس الجنس والإعاقة والعمر. تم توظيف X من الذكور والإناث لكل مشروع فرعي	أخصائية النوع الاجتماعي والنوع الاجتماعي / نقاط الاتصال في الحقول والفروع، مهندس مقيم تقني / لجنة المجتمع
القضاء والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي	للتأكد من أن جميع موظفي المشروع والعاملين على دراية ومعرفة جيدة ومحمية من التمييز بين الجنسين، ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي، ولهم الحق في الإبلاغ الفوري والسري عن العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي.	يومياً وفي أي وقت إلى الشريك التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ربع سنوي إلى البنك الدولي	يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء القدرات في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين، بالتعاون مع نقاط الاتصال ومجموعات العمل الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والتقييم البيئي. إلى جانب قيادة الشركاء المنفذين والنوع التقني، يعمل موظفو الحماية، آلية معالجة المظالم، مؤسسات التمويل الأصغر / المشروعات المتناهية الصغر	تدريب X على النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاعتداء الجنسي X عدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها ومعالجتها بشكل جيد حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي. X حالات تم الإبلاغ عنها في إطار المكون الفرعي 3.2. فيما يتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين النوع الاجتماعي / المتخصصون / نقطة الاتصال مهندس مقيم تقني / لجنة مجتمعية / آلية معالجة المظالم وأخصائي حماية / نقطة محورية في العنف القائم على النوع الاجتماعي

			والصغيرة والمتوسطة على أساس يومي لبناء القدرات وضمان التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي الاستراتيجي على الفور، كما أن العمال على دراية وتوقيع على على المستوى الميداني. يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين بشكل تعاوني مع نقاط الاتصال المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتقييم البيئي الاستراتيجي من أجل إنشاء مسار الإحالة وإجراءات التشغيل الموحدة.	X من العمال تم تدريبهم وتوقيعهم. تم تطوير نظام الإحالة والاتفاق عليه.	
بناء القدرات بشأن المتطلبات الاجتماعية والبيئية والمتطلبات الجديدة للسلامة والصحة والسلامة للمعايير البيئية والاجتماعية (ESSs)	لضمان تمتع جميع الشركاء بالقدرة والخبرة الكافية لتنفيذ متطلبات الإجراءات الوقائية الجديدة. يجب إجراء العديد من أنشطة بناء القدرات على مستوى القيادة والفنيين والموظفين الميدانيين ، بما في ذلك مكونات المشروع الثلاثة	الشركاء المنفذون الشهريون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقارير ربع سنوية حول تحديثات بناء القدرات	يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الفني للشركاء المنفذين، وبناءً عليه يقوم الشركاء المنفذون بتدريب موظفيهم الميدانيين فيما يتعلق بالمتطلبات الجديدة لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة الإدارة البيئية، والصحة والسلامة المهنية، وSEP، والنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ودورة إدارة الحياة وأي قضايا ذات صلة	X بناء القدرات / التدريب / ورش العمل / الندوات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. X مشارك لكل بيانات مصنفة حسب الجنس (ورقة الحضور). X لأنشطة بناء القدرات على المستويين الميداني والفروع التي يجريها الشركاء المنفذون	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين
أفضل الممارسات والبحوث / الدراسات والتقييم	سيتم إجراء أفضل الممارسات والقصص الناجحة والتقييمات والدراسات لضمان توفير دليل على متطلبات الحماية مع التخفيف الكافي للمخاطر المحتملة.	سنويا	يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين التقييمات والدراسة وأفضل الممارسات (مثل تأثير المساعدة النقدية، وأفضل الممارسات، وتمكين المرأة، والتنمية الاقتصادية)	تم استكمال ونشر X من أفضل الممارسات والتقييم والدراسة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الشركاء المنفذين ووكيل المراقبة المستقل.

9. تقدير الميزانية لتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

يتم تخصيص تكاليف تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وفقاً لبنود الميزانية الواردة في الجدول أدناه. تشمل هذه التكاليف تكاليف المراقبة والدورات التدريبية بالإضافة إلى مشاركة جميع أصحاب المصلحة الآخرين والتواصل معهم لمدة عامين.

تكاليف تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (تقديرية سنتان)	الإجمالي
التوظيف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأشغال العامة، الصندوق الاجتماعي للتنمية)	1,101,287.00 دولار أمريكي
بناء القدرات (التدريبات وورش العمل): تطوير وتحديث مواد وأدلة التدريب على الإجراءات الوقائية، وتعزيز التدريب على الصحة والسلامة المهنية، والتوعية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وما إلى ذلك.	340,000.00 دولار أمريكي

المراقبة الميدانية والمراقبة المستقلة	565,000.00 دولار أمريكي
تقييم وإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية	669,710.50 دولار أمريكي
الإجمالي	**267,5997.50 دولارً أمريكي**

10. الملاحق

الملحق 1: فحص المعايير الاجتماعية والبيئية المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن

التوقيع النهائي

نموذج الفحص الاجتماعي والبيئي (نموذج إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2021، الإصدار 1)

يجب تضمين النموذج المكتمل، الذي يشكل تقرير الفحص الاجتماعي والبيئي، كمرفق لوثيقة المشروع في مرحلة التصميم. ملاحظة: سيتم تحويل هذا النموذج إلى أداة عبر الإنترنت. ستوجه النسخة عبر الإنترنت المستخدمين خلال العملية وستضمّن الإرشادات ذات الصلة.

معلومات المشروع

معلومات المشروع	
1. مسمى المشروع	مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن
2. رقم المشروع	00128217
3. الموقع (العالمي / الإقليمي / القُطري)	صنعاء، الجمهورية اليمنية
4. مرحلة المشروع (التصميم أو التنفيذ)	التنفيذ
5. تاريخ	2021/02/23م

الجزء (أ): تكامل مبادئ البرمجة لتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية

السؤال 1: كيف يقوم المشروع بدمج المبادئ الأساسية بهدف تعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية؟
صف بإيجاز في أدناه كيف يقوم المشروع يعمم النهج القائم على حقوق الإنسان.
يدعم المشروع مبادئ المسائلة وسيادة القانون والمشاركة والمساواة وعدم التمييز القائم على أساس النوع أو العمر أو الدين أو الرؤى السياسية أو الانتماء لأحد أطراف النزاع الراهن، أو المنشأ الاجتماعي أو الجغرافي أو الميلاد أو غير ذلك. وسوف يحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجود مشاركة فاعلة ومؤثرة من الأطراف المعنية في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم مشروع تعزيز الاستجابة الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). كما إن المشروع يؤسس آلية مخصصة للتظلمات وقدرة على ضمان أن يتحمل منفذو العمل المسؤولية تجاه أصحاب الحق فيما يخص الإجراءات المنفذة ضمن المشروع.
صِف بإيجاز أدناه كيف سيحسن المشروع مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة
يدرك المشروع الأثر السلبي الذي تتسبب به الأزمة الحالية في اليمن على النساء إضافة إلى المهام الجديدة التي تلقي على عاتقهن مثل تولي مسؤولية رعاية الأسرة أو البحث عن مصادر للدخل. وسوف يستهدف المشروع النساء بشكل مباشر (بنسبة 30% على الأقل) لدعم فرص حصولهن على مصادر الدخل والإسهام في تقديم الخدمات المجتمعية ومتطلبات المعيشة من خلال النقد مقابل العمل والنقد مقابل الخدمات ومن خلال تمويل مخصص لمعالجة حالات سوء التغذية الحاد والوخيم لدى النساء الحوامل والمرضعات (والأطفال) عبر تقديم المساعدات المالية (تستلمها الأمهات) وتيسير حصول الأسرة على خدمات التغذية. ويضمن المشروع تطبيق البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين.
صف بإيجاز أدناه كيف يقوم المشروع بتعميم الاستدامة والمرونة
تفترض نظرية التغيير في المشروع أنه في حالة زيادة فرص توليد الدخل وسبل العيش للأسر الضعيفة (بما في ذلك النازحين داخلياً)، مع استعادة الخدمات الأساسية وإحياء الأعمال التجارية المحلية الرئيسية، ستتمكن الأسر والمجتمعات اليمنية من التعامل بشكل أفضل مع تأثير الأزمة الحالية وأن تكون محركات قوية للاستدامة وبناء القدرة على الصمود وجهود التعافي. يساهم مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في الحفاظ على قدرته التنفيذية واستدامتها لبرامج تقديم الخدمات التي تشتد الحاجة إليها. ستمكن التغطية الوطنية للبرامج الإقليمية من التوسع وستعمل شبكتها الواسعة من الشركاء غير الحكوميين مثل المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (مثل المقاولين والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر) على توسيع نطاق الوصول. على مستوى المجتمع،
صف بإيجاز أدناه كيف يقوم المشروع يعزز المساءلة أمام أصحاب المصلحة
يؤدي تطوير أنظمة آلية معالجة المظالم الخاصة بالشركاء المحليين إلى تعزيز المساءلة والرقابة على العمليات وإشراك المواطنين والتعلم. بالإضافة إلى استمرار هذه الأساليب، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز نظام آلية معالجة المظالم من خلال تشغيل مركز اتصال وكيل المراقبة المستقل للمكالمات الصادرة إلى المستفيدين من المشروع والمجتمعات المستهدفة للتحقق منها. سيتم إنشاء تقارير أسبوعية وشهرية وربع سنوية بما في ذلك ملخص للشكاوى المفتوحة / المعالجة التي تركز على أداء آلية معالجة المظالم تلقائياً بواسطة النظام. سيشرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخطط الإقليمية أصحاب المصلحة في المشروع والأشخاص المتأثرين من خلال تطبيق المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة والمشاركة الكاملة في جميع مراحل المشروع إلى جانب ذلك، وضعت الخطط الإقليمية معايير الاستدامة الاجتماعية والبيئية للمساعدة في التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة في الاختيار،

السؤال 2: ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟ ملاحظة: أكمل المرفق 1 من إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل الرد على السؤال 2.	**السؤال 3: ما هو مستوى خطورة المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟** ملاحظة: أجب على السؤالين 4 و 5 أدناه قبل الانتقال إلى السؤال 5			**السؤال 6: صِف إجراءات التقييمية والإدارية المتخذة في تصنيف المخاطر المحتملة (للمخاطر ذات الخطورة المتوسطة والكبيرة والمرتفعة)**
وصف الخطر (مقسمة حسب الحدث، السبب، الأثر)	الأثر والاحتمالية (1-5)	الدلالة (منخفض، متوسط، كبير، مرتفع)	تعليقات (اختياري)	وصف الإجراءات التقييمية والإدارة للمخاطر المصنفة على أنها متوسطة أو كبيرة أو عالية
تشكل عناصر إنشاء المشروع أو تشغيله أو إيقاف تشغيله مخاطر محتملة تتعلق بالسلامة على المستفيدين المباشرين و / أو المجتمعات المحلية	I = 3 L = 3	كبير	الآثار البيئية الطفيفة المحتملة قد تشمل معايير السلامة غير الكافية المستخدمة في بناء / إعادة تأهيل البنية التحتية الصغيرة الحجم؛ الغبار والضوضاء أثناء البناء / إعادة التأهيل؛ و / أو إزالة غير كافية لمخلفات البناء بعد اكتمال المشروع.	ومع ذلك، يتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال 20 عاماً من الخبرة التي يمتلكها الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة في إدارة آثار المشروع بنجاح وفقاً لدليل التشغيل الخاص بهما (المعتمد / المعتمد من قبل إدارة المباني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) الذي يضع معايير واضحة لإعادة تأهيل البنية التحتية على نطاق صغير لتحديد، والقضاء على مخاطر السلامة المحتملة ومعالجتها والمراقبة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك وكيل المراقبة المستقل.
هناك مخاطر كبيرة لوقوع حوادث مميتة أو إصابات خطيرة في إطار المشروع، لا سيما في إطار المشاريع الفرعية المجتمعية كثيفة العمالة في المكون 2.	I = 4 L = 4	مرتفع	هذا متوقع لأن المشروع سيوفر فرص عمل مؤقتة لعدد كبير من أفراد المجتمع المحلي غير المهرة، والأميين إلى حد كبير، ولديهم معرفة أو خبرة قليلة أو معدومة في تطبيق تدابير الصحة والسلامة المهنية.	سوف يتبنى الشركاء المنفذون وينفذون الإجراءات المهنية والصحية والسلامة كما هو موضح في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية. سيطور الشركاء المنفذون وينفذون، إما كقسم فرعي من إجراءات إدارة العمل أو وثيقة قائمة بذاتها (وقبل البدء في أي أعمال بناء)، خطة إدارة الصحة والسلامة المهنية الخاصة بالموقع وتجريب عمليات فحص السلامة وزيارات الموقع التي سيتم تنفيذها شهريا. سيتم دمج متطلبات الصحة والسلامة المهنية في جميع العقود كجزء من العطاءات / الاتفاقات التعاقدية. كما سيقوم الشركاء المنفذون بما يلي:

				التأكد من وجود مستوى مناسب من الإدارة والموارد للامتثال لمتطلبات الصحة والسلامة المهنية، بما في ذلك التوزيع المجاني لمعدات الحماية الشخصية ومجموعات الإسعافات الأولية؛ إعداد مصفوفات تحديد المخاطر؛ إعداد خطط الطوارئ وتحليل جميع الحوادث والحوادث.
يشكل فشل العناصر الهيكلية للمشروع مخاطر على المجتمعات (مثل انهيار المباني أو البنية التحتية)	I = 2 L = 2	متوسط	يهدف المشروع إلى دعم إعادة تأهيل / إعادة بناء البنية التحتية المجتمعية (أي الفصول الدراسية المتضررة، والبنية التحتية الصغيرة لمنع الفيضانات...الخ.).	سيتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال 20 عاماً من الخبرة في برنامج الأشغال العامة في إدارة آثار المشروع بنجاح وفقاً لدليل التشغيل الخاص بهم (المعتمد / المعتمد من قبل إدارة المباني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) الذي يضع معايير واضحة لإعادة تأهيل البنية التحتية على نطاق صغير لتحديد وإلغاء ومعالجة السلامة المحتملة المخاطر والمراقبة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك وكيل المراقبة المستقل.
إعادة إنتاج التمييز ضد المرأة على أساس الجنس، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في التصميم والتنفيذ أو الوصول إلى الفرص والمزايا.	I = 3 L = 3	كبير	سيضمن المشروع تعميم التدخلات المراعية للنوع الاجتماعي عبر جميع مكونات المشروع، مما يخلق مسارات للتوظيف والمشاركة في المجتمع ويلعب دوراً رئيسياً في بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات، وتحسين سبل العيش وتخفيف القيود الاجتماعية.	سيتم إجراء تقييم للعنف القائم على النوع الاجتماعي للمشروع قبل التنفيذ ليكون لديه إحساس باحتمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين/التحرش الجنسي. سيتم إجراء التقييم لتغطية الأنشطة في إطار المكونين 1 و 2 حيث سيكون هناك تفاعل بين العمال الذكور مع المستفيدات والعاملين الذين يوفرهم المقاولون. سيقوم المشروع بإعداد خطة عمل بشأن النوع الاجتماعي.

هناك خطر أن يؤدي المشروع إلى تفاقم النزاعات بين و / أو خطر العنف على المجتمعات والأفراد المتضررين من المشروع	I = 3 L = 3	متوسط	قد ينتج عن سياق الصراع توترات اجتماعية أثناء تنفيذ المشروع، فيما يتعلق بتحديد أولويات المشاريع الفرعية، والمواقع، واختيار المشاركين.	وتشمل التدابير الواجب اتخاذها تعريفاً واضحاً لمعايير الاستهداف والاختيار استناداً إلى البيانات المقدمة من مجموعات الأمم المتحدة؛ الإعداد والتنفيذ التشاركي للمشاريع الفرعية من قبل المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين؛ التواصل المتكرر مع المجتمعات وأصحاب المصلحة المحليين؛ إجراءات معالجة المظالم / آليات الاستجابة لأصحاب المصلحة لضمان معالجة التظلمات في الوقت المناسب؛ والإفصاح العلني عن أسباب رفض المشاريع الفرعية، إن وجدت، لزيادة الشفافية. بالإضافة إلى ذلك، سيكون للمشروع استراتيجية اتصال تشمل المشاورات مع النظراء الحكوميين، وإشراك المواطنين والتواصل مع الجمهور. يتم تنفيذ المشروع من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة اللذان يعملان بشكل مستقل نسبياً عن الحكومة.
هناك خطر من أن يتضمن المشروع أو يؤدي إلى أنشطة مجاورة لموقع التراث الثقافي أو داخله.	I = 1 L = 1	منخفض	سيتم تضمين إجراء يكتشف فرصة في جميع العقود المتعلقة ببناء المشروع.	سيتم تضمين إجراءات العثور على فرصة في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وأي مستندات تعاقدية قبل تنفيذ أي نشاط مشروع فرعي ذي صلة.
يتضمن المشروع عمليات استخراج كبيرة أو تحويل أو احتواء المياه السطحية أو الجوفية	I = 1 L = 1	متوسط	سيستهدف المشروع الصيادين الحرفيين الذين يستخدمون قوارب صغيرة بمحرك بنزين واحد خارج السفينة، أي لا يستخدم في المياه العميقة ولن يتعرض لخطر الصيد الجائر. سيقوم المشروع بمراقبة أنشطة الصيادين بعناية أثناء تنفيذه	سيتم تجهيز بعض الصيادين بأجهزة اكتشاف الأسماك للمساعدة في الإسراع في البحث عن الأسماك وبالتالي الاقتصاد في استخدام الوقود. نظراً لأن الصيادين المستهدفين سيعملون على قوارب صغيرة باستخدام طرق الصيد التقليدية، فهناك خطر ضئيل من أن يؤدي استخدام مكتشفات الأسماك إلى الإفراط في صيد الأسماك. سيعمل المشروع أيضاً مع جمعيات الصيد المسؤولة عن ضمان تطبيق بروتوكولات الصيد والالتزام بها، لحماية الأرصدة السمكية وتنظيم الضوابط الموسمية على الصيد. سيتم تنفيذ المشروع بما يتماشى مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والتي تشمل إدارة الصيد. سيتم تعزيز مفهوم الصيد المستدام والمسؤول من خلال هذه الشراكة. من خلال دعمها المباشر لصغار الصيادين،

يشتمل المشروع على استخراج أو تحويل أو احتواء المياه السطحية أو الجوفية، ومخاطر الأمراض المنقولة عن طريق المياه أو غيرها من الأمراض المنقولة بالنواقل (مثل موائل التكاثر المؤقتة)، والأمراض المعدية وغير المعدية، والاضطرابات التغذوية، والصحة العقلية.	I = 1 L = 1	متوسط	يقوم المشروع بإعادة تأهيل البنية التحتية الحالية لإمدادات المياه على نطاق صغير ولن ينشئ نقاط استخراج جديدة أو بنية تحتية جديدة لاحتواء أو تحويل المياه	يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل أو بناء ما مجموعه 77000 متر مكعب من إمدادات المياه (بما في ذلك متجمعات المياه والخزانات وصيانة إمدادات المياه النظيفة وما إلى ذلك)، وهي صغيرة الحجم نسبياً. عموما المخاطر المرتبطة منخفضة. سيتم فحص المشاريع الفرعية وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية التي سيتم تضمينها في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وسيتم إعداد أدوات التقييم البيئي الخاصة بالموقع لاحقاً –إذا لزم الأمر –أثناء مرحلة التنفيذ وقبل البدء في أي أنشطة مادية.

السؤال 4: ما هو التصنيف العام لمخاطر المشروع؟

خطر منخفض	☐	
خطر معقولة الى حد ما	☐	
خطر كبير	☐	
خطر مرتفع	✓	على الرغم من أن غالبية المخاطر منخفضة ومتوسطة من حيث الأهمية، فقد تم تحديد المخاطر الإجمالية للمشروع على أنها عالية بسبب بعض الوفيات التي حدثت سابقاً في إطار مشاريع أخرى في اليمن ومن أجل تعزيز الامتثال لتدابير الحماية. ستتم مراقبة ذلك بعناية من خلال التحديثات والمشاورات المنتظمة مع الأطراف المسؤولة (الصندوق الاجتماعي للتنمية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومشروع الأشغال العامة) وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

السؤال 5: بناءً على المخاطر المحددة وتصنيف المخاطر، ما هي متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يتم تشغيلها؟ (تحقق من كل ما ينطبق)

السؤال مطلوب فقط للمشاريع المتوسطة والكبيرة وعالية المخاطر

هل التقييم مطلوب؟ (تحقق إذا كانت الإجابة "نعم")	☐			حالة؟ (مكتمل، مخطط)
إذا كانت الإجابة بنعم، حدد النوع العام والحالة		☐	التقييم (التقييمات) المستهدفة	

			✓	(تقييم الأثر البيئي والاجتماعي)	
			☐	(التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي)	
	هل خطط الإدارة مطلوبة؟ (تحقق إذا كانت الإجابة بنعم)	✓			
	إذا كانت الإجابة بنعم، حدد النوع العام		✓	خطط الإدارة المستهدفة (مثل خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وخطة إشراك أصحاب المصلحة وخطة إدارة إجراءات إدارة العمل وغيرها)	
			✓	(خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التي قد تتضمن مجموعة من الخطط المستهدفة)	
			✓	(إطار الإدارة البيئية والاجتماعية)	
	بناءً على المخاطر المحددة، ما هي المبادئ / المعايير على مستوى المشروع التي تم إطلاقها؟		التعليقات (غير مطلوب)		
	المبدأ الشامل: لا تترك أحداً خلفك				
	حقوق الانسان	✓			
	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	✓			
	مسئولية	✓			
	1. حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	✓			
	2. تغير المناخ ومخاطر الكوارث	✓			
	3. صحة المجتمع وسلامته وأمنه	✓			
	4. التراث الثقافي	✓			
	5. النزوح وإعادة التوطين	☐			
	6. السكان الأصليين	☐			
	7. العمل وظروف العمل	✓			
	8. منع التلوث وكفاءة الموارد	✓			

التوقيع النهائي

لا يكتمل الفحص النهائي في مرحلة التصميم حتى يتم تضمين التواقيع التالية

التوقيع	التاريخ	الوصف
مسؤول تقييم ضمان الجودة		موظف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤول عن المشروع، ويكون عادة ضابط البرنامج لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتوقيع النهائي من جانبه يفيد أنه قد "تحقق" من التطبيق السليم لمعايير الفحص الاجتماعي والبيئي.
مسؤول اعتماد ضمان الجودة		مدير كبير لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويكون عادة نائب المدير القُطري للبرنامج، أو المدير القُطري، أو نائب الممثل المقيم، أو الممثل المقيم. ولا يصح أن يقوم شخص واحد بدور مسؤول اعتماد ومسؤول تقييم ضمان الجودة. التوقيع النهائي من جانبه يفيد أنه قد "اعتمد" إجراء المعايير الاجتماعية والبيئية قبل تسليمها لجنة تقييم المشروع.
رئيس لجنة تقييم المشروع		رئيس لجنة تقييم المشروع لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في بعض الحالات يكون رئيس اللجنة هو نفسه مسؤول اعتماد ضمان الجودة. والتوقيع النهائي من جانبه يؤكد أن المعايير الاجتماعية والبيئية مثلت جزءا من تقييم المشروع وتم أخذها بعين الاعتبار في توصيات البرنامج.

مرفق 1 لإجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: قائمة التحقق من المخاطر الاجتماعية والبيئية الشاملة لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

قائمة تدقيق المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة	
التعليمات: ستساعد قائمة فحص المخاطر في الإجابة على الأسئلة 2-6 من نموذج الفحص. تساعد الإجابات على أسئلة قائمة المراجعة على (1) تحديد المخاطر المحتملة، (2) تحديد التصنيف العام للمخاطر للمشروع، و (3) تحديد المستوى المطلوب من إجراءات التقييم والإدارة. الرجوع إلى مجموعة أدوات المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لمزيد من الإرشادات حول معالجة أسئلة الفحص.	
المبدأ الشامل: عدم إغفال أحد حقوق الانسان	**الإجابة (نعم / لا)**
المبدأ 1. هل أثارت المجتمعات المحلية أو الأفراد مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمشروع (على سبيل المثال أثناء عملية مشاركة أصحاب المصلحة، وعمليات التظلم، والبيانات العامة)؟	لا
المبدأ 2. هل هناك خطر من أن المكلفين بالواجبات (مثل الوكالات الحكومية) ليس لديهم القدرة على الوفاء بالتزاماتهم في المشروع؟	لا
المبدأ 3. هل هناك خطر يتمثل في أن أصحاب الحقوق (مثل الأشخاص المتضررين من المشروع) ليس لديهم القدرة على المطالبة حقوق؟	لا
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو سيؤدي إلى:	
المبدأ 4. آثار سلبية على حقوق الإنسان (مدنياً أو سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا) على السكان المتأثرين وخاصة الفئات المهمشة؟	لا
المبدأ 5. هل من المحتمل أن يؤدي المشروع إلى آثار سلبية تتعلق بعدم المساواة أو التمييز بين السكان المتأثرين، وخاصة الفقراء والمهمشين والمجموعات المنعزلة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة؟[7]	نعم
المبدأ 6. هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى عرقلة إمكانية و / أو جودة الوصول إلى موارد الخدمات الأساسية وخاصة بالنسبة للأفراد أو المجموعات المهمشة؟	لا
المبدأ 7. هل هناك تخوف أن يؤدي المشروع إلى تفاقم صراعات و / أو خطر عنف بين أو على المجتمعات والأفراد المستفيدة من المشروع؟	لا
مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة	
المبدأ 8. هل قامت مجموعات / قيادات نسوية برفع مخاوف تتعلق بمساواة النوع الاجتماعي تخص المشروع (على سبيل المثال أثناء عملية إشراك الأطراف المعنية وأثناء عمليات التظلمات والبيانات العامة)؟	لا
هل من المحتمل أن ينتج عن المشروع أو أن يؤدي إلى:	
المبدأ 9. آثار سلبية على مساواة النوع الاجتماعي و / أو وضع النساء والفتيات؟	لا
المبدأ 10. إعادة توليد حالات التمييز ضد المرأة بناء على النوع الاجتماعي، خاصة فيما يخص المشاركة في التصميم والتنفيذ أو إمكانية الحصول على الفرص والفوائد؟	لا
المبدأ 11. هل يمكن أن يقيد المشروع قدرة المرأة على استخدام وتطوير وحماية الموارد الطبيعية، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف أدوار ومهام النساء والرجال في تقييم العناصر والخدمات؟ *على سبيل المثال الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بالموارد الطبيعية أو استهلاكها في المجتمعات التي تعتمد عليها في معيشتها.*	لا
المبدأ 12. هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تفاقم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي؟	لا

[7] تشمل أسباب التمييز المحظورة العِرْق، الجِنس، العمر واللغة والإعاقة والتوجه الجنسي والدين والرأي السياسي أو غيره والمنشأ الوطني أو الاجتماعي أو الجغرافي والأملاك والميلاد وغيرها إضافة إلى كون الشخص من السكان الأصليين أو إحدى فئات الأقليات. والإشارات إلى "النساء والرجال" أو ما شابه ذلك يفهم منها أن تشمل النساء والرجال والأولاد والفتيات وغيرها من المجموعات المعرضة للتمييز على أساس هوية النوع الاجتماعي مثل المتحولين جنسياً.

على سبيل المثال زيادة تدفق العمالة في المجتمع وتغييرات على ديناميكيات الطاقة المجتمعية والمنزلية وزيادة التعرض للأماكن العامة و / أو وسائل النقل غير الآمنة وما إلى ذلك.	
الاستدامة والتكيف: أسئلة التحقق من المخاطر التي تخص الاستدامة والتكيف تشملها الأسئلة النمطية المحددة أدناه	
المسائلة: الأسئلة المتعلقة بالمسائلة تركز على ضمان الشفافية وإشراك الأطراف المعنية أثناء دورة حياة المشروع والتنفيذ التشاركي والرصد والمراقبة وإعداد التقارير.	
هل من المحتمل أن ينطوي المشروع أو يؤدي إلى:	
المبدأ 13. اقصاء أي من الأطراف المعنية المحتمل تأثرهم بالمشروع، وخاصة الفئات المهمشة والمجموعات المنعزلة (بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة)، من المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم؟	لا
المبدأ 14. هل يمكن أن تؤدي التظلمات أو الاعتراضات إلى آثار سلبية على الأطراف المعنية؟	لا
المبدأ 15. هل من المحتمل أن يؤدي المشروع إلى مخاطر انتقام أو أعمال الانتقامية على الأطراف المعنية الذين يعبرون عن مخاوف أو تظلمات، أو الذين يسعون إلى المشاركة في المشروع أو الحصول على معلومات عنه؟	لا
المعايير على مستوى المشروع	
المعيار 1: الحفاظ على التنوع البيئي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	
هل يحتمل أن يتسبب المشروع في أو يؤدي إلى:	
1-1 آثار سلبية على المواطن البيئية (مثل المواطن البيئية المعدلة والحساسة) و / أو الأنظمة البيئية وخدماتها؟ *مثلاً أن يتسبب في فقدان مواطن بيئية أو تحويلها أو تضررها أو تقسيمها أو أي تغيرات هيدرولوجية*	لا
2-1 هل هناك أي أنشطة تابعة للمشروع المقترح مقترح تنفيذها في مواقع أو بالقرب من مواطن بيئية حساسة و / أو مناطق بيئية حساسة بما في ذلك المناطق المحمية قانونيا (مثل المحميات الطبيعية، والحدائق الوطنية)، والمناطق المقترح وضعها تحت الحماية أو المعروفة بتلك الصفة مثل المصادر السيادية و / أو السكان الأصليين أو المجتمعات المحلية؟	لا
3-1 هل يشتمل المشروع تغييرات على طرق استخدام الأراضي أو الموارد بحيث يكون لذلك آثار سلبية على المواطن والأنظمة البيئية و / أو معيشة الناس؟ (ملحوظة: إن كان تنفيذ المشروع سيؤدي إلى قيود و / أو عرقلة إمكانية الوصول للأراضي، ارجع المعيار 5)	لا
4-1 هل يمكن أن تمثل أنشطة المشروع خطورة على كائنات مهددة بالانقراض؟	لا
5-1 هل يمكن أن يتسبب المشروع خطورة جلب كائنات برية خطرة؟	لا
6-1 هل يمكن أن يتسبب المشروع خطورة جلب كائنات أجنبية خطرة؟	لا
7-1 هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى آثار سلبية على التربة؟	لا
8-1 هل يشتمل المشروع على عمليات حصاد لغابات طبيعية أو تطوير مزارع أو إعادة تشجير؟	لا
9-1 هل يشتمل المشروع على إنتاج زراعي كبير؟	لا
10-1 عل يشتمل المشروع على إنتاج و / أو حصاد ثروة سمكية أو غيرها من الكائنات البحرية؟	نعم
11-1 هل يشتمل المشروع على عمليات كبيرة لاستخراج أو تنقيب أو احتواء مياه سطحية أو جوفية؟ مثلا بناء سدود أو خزانات أو تطوير أحواض الأنهار واستخراج المياه الجوفية	لا
12-1 هل يشتمل المشروع على التعامل مع أو استخدام كائنات محورة وراثيا /كائنات حية محورة ؟[8]	لا

[8] See the Convention on Biological Diversity and its Cartagena Protocol on Biosafety.

1.13 هل يشتمل المشروع على استخدام الموارد الجينية؟ (مثل تجميع و / أو حصاد مياه الأمطار، والتطوير التجاري)[9]	لا
1.14 هل يحتمل أن ينتج عن المشروع مخاوف بيئية سلبية بين البلدان أو على المستوى العالمي؟	لا
المعيار 2: تغير المناخ ومخاطر الكوارث	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو سيؤدي إلى:	
2-1 مناطق معرضة لمخاطر مثل الزلازل والفيضانات والانهيارات الأرضية والرياح الشديدة والعواصف أو الانفجارات البركانية؟	لا
2-2 مخرجات ونتائج حساسة أو معرضة للتأثيرات المحتملة لتغير المناخ أو الكوارث؟ على سبيل المثال، من خلال زيادة هطول الأمطار والجفاف ودرجة الحرارة والملوحة والظواهر المتطرفة والزلازل	لا
2-3 الزيادات في التعرض لآثار تغير المناخ أو مخاطر الكوارث الآن أو في المستقبل (المعروف أيضاً باسم ممارسات التكيف غير القادرة على التكيف أو السلبية)؟ على سبيل المثال، قد تشجع التغييرات في تخطيط استخدام الأراضي على زيادة تطوير السهول الفيضية، مما قد يزيد من تعرض السكان لتغير المناخ، وخاصة الفيضانات	لا
2-4 انبعاثات غازية كبيرة أو تؤثر على التغيرات المناخية؟	نعم
المعيار 3: الصحة والسلامة المجتمعية وظروف العمل	
هل من المحتمل أن يشمل المشروع:	
3-1 مكونات انشائية أو تشغيلية و / أو تطوير البنية التحتية (مثل الطرق والمباني والسدود)؟ (ملاحظة: لا يمول مرفق البيئة العالمية المشاريع التي من شأنها أن تنطوي على بناء أو إعادة تأهيل السدود الكبيرة أو المعقدة)	لا
3-2 هل سيكون المشروع المقترح عرضة أو سببا في الضعف أمام الهزات الأرضية أو الهبوط أو الانهيارات أو التعري أو الفيضانات أو التغيرات المناخية القاسية بسبب الجريان السطحي والتآكل والصرف الصحي؟	نعم
3-3 هل سيؤدي اخفاق المكونات الهيكلية للمشروع إلى مخاطر على المجتمعات؟ (مثل انهيار مباني أو بنى تحتية)	لا
3-4 هل سينتج عن المشروع زيادة محتملة في المخاطر الصحية (مثلا من نواقل الأمراض المائية أو غيرها أو الأمراض المعدية والمعدية والأمراض غير السارية، الاضطرابات التغذوية، الصحة النفسية؟	لا
3-5 هل يحتمل المشروع مخاطر محتملة تتعلق بالصحة والسلامة المهنية بسبب المخاطر المادية والكيميائية ونقلها و/أو استخدامها أو التخلص منها (مثل المتفجرات والوقود والمواد الكيميائية الأخرى أثناء البناء والتشغيل)؟	نعم
3-6 هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى آثار سلبية على النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة بصحة المجتمعات (مثل الغذاء، وتنقية المياه السطحية، والمصدات الطبيعية من الفيضانات)؟	لا
3-7 هل من الممكن أن يتسبب المشروع في زيادة تدفق العمالة في مناطق المشروع؟	لا
3-8 هل يشتمل المشروع إشراك أفراد الأمن لحماية المرافق والممتلكات أو لدعم أنشطة المشروع؟	نعم
المعيار 4: الموروث الثقافي	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو سيؤدي إلى:	
4-1 تدخلات يمكن أن يكون لها آثار سلبية على مواقع ذات قيمة تاريخية أو ثقافية؟	لا
4-2 أعمال حفر كبيرة وعمليات هدم وانهيارات أرضية وفيضانات أو تغيرات بيئية أخرى؟	لا

[9] انظر اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على وتقاسم المنافع من استخدام الموارد الاحيائية

4-3 هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى آثار سلبية على المواقع أو الهياكل أو الأشياء ذات القيم التاريخية أو الثقافية أو الفنية أو التقليدية أو الدينية أو أشكال الثقافة غير الملموسة (مثل المعرفة والابتكارات والممارسات)؟ (ملاحظة: المشاريع التي تهدف إلى حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه قد يكون لها أيضاً آثار سلبية غير مقصودة)	لا
4-4 هل من المحتمل أن يتسبب المشروع في تعديلات على المناظر الطبيعية والمعالم الطبيعية ذات الأهمية الثقافية؟	لا
4-5 هل يشمل المشروع استخدام أشكال مادية و / أو غير مادية (مثل الممارسات والمعارف التقليدية) للتراث الثقافي لأغراض تجارية أو لأغراض أخرى؟	لا
المعيار 5: النزوح وإعادة التوطين	
هل من المحتمل أن ينطوي المشروع على:	
5-1 نزوح مؤقتة أو دائمة جزئيا أو كليا (بما في ذلك الأشخاص الذين ليس لديهم مطالبات معترف بها قانوناً للأرض)	لا
5-2 نزوح اقتصادي (مثل خسارة أصول أو فقدان إمكانية الوصول للموارد بسبب حيازة الأراضي أو قيود على الحركة-حتى في حالة غياب الانتقال المادي)؟	لا
5-3 هل هناك خطورة محتملة أن يؤدي المشروع إلى حالات إخلاء قسري؟[10]	لا
5-4 هل يحتمل أن يؤدي المشروع إلى تأثيرات أو تغييرات على ترتيبات حيازة الأراضي و / أو حقوق الملكية المجتمعية / الحقوق العرفية للأراضي والأقاليم و / أو الموارد؟	لا
المعيار 6: السكان الأصليون	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو سيؤدي إلى:	
6-1 هل السكان الأصليون موجودون في منطقة المشروع (بما في ذلك منطقة تأثير المشروع)؟	لا
6-2 هل يتوقع أن يقع المشروع أو أجزاء منه في أراضي أو اقطاعات يملكها سكان أصليون؟	لا
6-3 هل يحتمل أن يؤثر المشروع المقترح (سلبيا أو إيجابيا) على حقوق الانسان أو الأراضي أو الموارد الطبيعية أو العادات الخاصة بالسكان الأصليين (بغض النظر عن امتلاك السكان الأصليين اثباتات قانونية لملكية تلك الأراضي سواء كان المشروع واقعا داخل أو خارج الأراضي والاقطاعات المسكونة من السكان المتأثرين أو ما إذا كان البلد المقصود يعترف بصفة السكان الأصليين في المنطقة)؟ إذا كانت الإجابة على السؤال 6-3 "نعم" فإن آثار المخاطر المحتملة تعد خطيرة و / أو حساسة وسيتم تصنيف المشروع بمستوى خطورة كبير أو عالي.	لا
6-4 هل حدث غياب للمشاورات الثقافية الملائمة الهادفة لتحقيق التوافق على الأمور التي يمكن أن تؤثر على حقوق ومصالح وأراضي وموارد واقطاعات وتقاليد ومعايش السكان الأصليين؟	لا
6-5 هل يشتمل المشروع المقترح على الاستفادة من و / أو التطوير التجاري للموارد الطبيعية والإقطاعات المملوكة من السكان الأصليين؟	لا
6-6 هل هناك احتمال لحدوث إخلاء قسري أو النزوح الاقتصادي الكلي أو الجزئي للسكان الأصليين، بما في ذلك تقييد إمكانية الوصول للأراضي والإقطاعات والموارد؟ ضع في اعتبارك، وحيثما كان ذلك مناسباً، ضمان التوافق مع الإجابات بموجب المعيار 5 أعلاه	لا
6-7 هل سيؤثر المشروع سلبا على أولويات التطوير حسب ما يراه السكان الأصليون؟	لا
6-8 هل يحتمل أن يؤثر المشروع على السلامة المادية والثقافية للسكان الأصليين؟	لا

[10] الإخلاء القسري يشمل تصرفات و/ أو تصرفات إهمال تنطوي على النزوح الطوعي أو الجبري للأفراد أو الجماعات أو المجتمعات من المنازل و /أو الأراضي وموارد الأملاك العامة التي كانت مسكونة أو معتمد عليها، وبالتالي الغاء قدرة الفرد أو الجماعة أو المجتمع على السكن والعمل في منطقة أو سكن أو موقع معين بدون توفير أشكال ملائمة من الحماية القانونية وغيرها.

9-6 هل يتحمل أن يؤثر المشروع على الموروث الثقافي للسكان الأصليين بما في ذلك عبر الاستغلال التجاري لمعارفهم وممارساتهم التقليدية؟ ضع في اعتبارك، وحيثما كان ذلك مناسباً، ضمان التوافق مع الإجابات بموجب المعيار 4 أعلاه.	لا
المعيار 7: العمل وظروف العمل	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو سيؤدي إلى: (ملاحظة: ينطبق على عمال المشروع والمقاولين)	
7.1 ظروف العمل التي لا تلبي المواصفات الوطنية قوانين العمل والالتزامات الدولية؟	لا
7.2 ظروف العمل التي قد تحرم من حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية؟	لا
7.3 استخدام الطفل طلق؟	لا
7.4 استخدام القسري طلق؟	لا
7.5 ظروف العمل التمييزية و / أو عدم تكافؤ الفرص؟	لا
7.6 مخاطر الصحة والسلامة المهنية بسبب المخاطر الجسدية والكيميائية والبيولوجية والنفسية الاجتماعية (بما في ذلك العنف والتحرش) في جميع أنحاء المشروع دورة الحياة؟	لا
المعيار 8: منع التلوث وكفاءة الموارد	
هل من المحتمل أن يتضمن المشروع أو سيؤدي إلى:	
8-1 التسبب في تسرب ملوثات في البيئة بسبب الظروف الروتينية أو غير الروتينية مع احتمال حدوث أضرار محلية وإقليمية و / أو الآثار العابرة للحدود؟	لا
8-2 توليد النفايات (الخطرة وغير الخطرة على حد سواء)؟	نعم
8-3 تصنيع و / أو تجارة و / أو إطلاق و / أو استخدام المواد و / أو المواد الكيميائية الخطرة؟	لا
8-4 استخدام المواد الكيميائية أو المواد الخاضعة لحظر دولي أو التخلص التدريجي؟ على سبيل المثال، مركبات ثنائي كلورو ثنائي فينيل ثلاثي كلورو الإيثان ومركبات ثنائي الفينيل متعددة الكلور والمواد الكيميائية الأخرى المدرجة في الاتفاقيات الدولية بروتوكول مونتريال، اتفاقية ميناماتا، اتفاقية بازل، اتفاقية روتردام، اتفاقية ستوكهولم	لا
8-5 استخدام مبيدات التي قد يكون لها تأثير سلبي على البيئة أو صحة الإنسان؟	لا
8-6 استهلاك كبير للمواد الخام والطاقة و / أو الماء؟	نعم

الملحق 2: قائمة الفحص البيئي والاجتماعي للصندوق الاجتماعي للتنمية

البيئة الطبيعية	نعم	لا
هل هناك أي مناطق حساسة بيئياً أو أنواع مهددة يمكن أن تتأثر سلباً بالمشروع الفرعي (حدد أدناه)؟	☐	☐
غابات طبيعية سليمة	☐	☐
غابة نهرية	☐	☐
الأراضي الرطبة (البحيرات / الأنهار / المناطق المغمورة موسمياً) إذا كانت الإجابة بنعم، فإلى أي مدى تقع أقرب الأراضي الرطبة (بحيرات، أنهار، غمرتها المياه موسمياً [غمرت] المناطق)؟ _____كم	☐	☐
موائل الأنواع المهددة بالانقراض التي تتطلب الحماية بموجب القوانين اليمنية و / أو الاتفاقيات الدولية	☐	☐
الآخرين (وصف) (مثل المواقع الثقافية وأماكن الدفن وما إلى ذلك)	☐	☐
الأزهار	نعم	لا
هل سيتضمن المشروع الفرعي اضطراب أو تعديل قنوات الصرف الحالية (الأنهار والقنوات) أو المسطحات المائية (الأراضي الرطبة والمستنقعات)؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير أو إتلاف النظم الإيكولوجية الأرضية أو المائية أو الأنواع المهددة بالانقراض بشكل مباشر أو عن طريق التنمية المستحثة؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تعطيل / تدمير الحياة البرية من خلال قطع طرق الهجرة، واضطراب موائل الحياة البرية، والمشاكل المتعلقة بالضوضاء؟	☐	☐
الثروة الحيوانية / الدواجن	نعم	لا
هل سيتضمن هذا المشروع إعادة تخزين الماشية / الدواجن؟	☐	☐
تدمير / تعطيل الأرض والغطاء النباتي	نعم	لا
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى استخدام غير مخطط للبنية التحتية قيد التطوير؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير طويل الأمد أو شبه دائم للتربة في المناطق التي تم تطهيرها وغير الصالحة للزراعة؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى انقطاع أنماط الصرف السطحي والبرية (في مناطق القطع والردم)؟	☐	☐

هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى انهيارات أرضية وانزلاقات وحركات جماعية أخرى في قطع الطرق؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تآكل الأراضي الواقعة أسفل قاع الطريق التي تستقبل تدفقاً مركزاً يتم تنفيذه بواسطة المصارف المغطاة أو المفتوحة؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى مخاطر صحية وتداخل في نمو النباتات المجاورة للطرق بسبب الغبار الذي تثيره وتنفخه المركبات؟	☐	☐
مناطق محمية	نعم	لا
هل يحدث المشروع الفرعي داخل / بجوار أي مناطق محمية تحددها الحكومة (حديقة وطنية، محمية وطنية، موقع تراث عالمي...الخ.)	☐	☐
إذا كان المشروع الفرعي خارج، ولكن بالقرب من أي منطقة محمية، فمن المحتمل أن يؤثر سلباً على البيئة داخل المنطقة المحمية (على سبيل المثال، التداخل مع طرق هجرة الثدييات أو الطيور)	☐	☐
هل سيزيد هذا المشروع من التأثير الحالي على البيئة المحيطة على سبيل المثال باستخدام المزيد من المياه أو المواد الكيميائية أو الآلات أكثر من السابق؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف	☐	☐
الجيولوجيا والتربة	نعم	لا
استناداً إلى الفحص البصري أو الأدبيات المتاحة، هل هناك مناطق محتملة من عدم الاستقرار الجيولوجي أو التربة (معرضة للتعرية، معرضة للانهيار الأرضي، معرضة للانحدار)؟	☐	☐
بناءً على الفحص البصري أو الأدبيات المتوفرة، هل هناك مناطق معرضة لمخاطر زيادة ملوحة التربة على نطاق واسع؟	☐	☐
المناظر الطبيعية / الجماليات	نعم	لا
هل هناك احتمال أن يؤثر المشروع الفرعي سلباً على الجاذبية الجمالية للمناظر الطبيعية المحلية؟	☐	☐
موقع تراث تاريخي أو أثري أو ثقافي	نعم	لا
استناداً إلى المصادر المتاحة، والتشاور مع السلطات المحلية، والمعرفة و / أو الملاحظات المحلية، هل يمكن للمشروع الفرعي تغيير أي موقع تراث تاريخي أو أثري أو ثقافي أو يتطلب أعمال حفر في مكان قريب؟	☐	☐
إعادة التوطين و / أو الاستحواذ على الأرض	نعم	لا
هل سيتطلب المشروع الفرعي حيازة أرض؟	☐	☐
إذا كان الأمر كذلك، فهل الأرض مملوكة ملكية خاصة؟	☐	☐

إذا كان الأمر كذلك، فهل حجم الأرض المطلوب يتجاوز 20٪ من أرض المالك؟	☐	☐
هل الارض خالية من المتعديين / واضعي اليد	☐	☐
إذا كان الأمر كذلك، فهل سيكون هذا الاستحواذ على الأرض غير طوعي؟	☐	☐
إذا كان الأمر كذلك، فهل سيؤدي هذا الاستحواذ غير الطوعي على الأرض إلى نقل أو فقدان المأوى، أو فقدان الأصول، أو الوصول إلى الأصول؟	☐	☐
– إذا كان الأمر كذلك، فهل سيؤدي هذا الاستحواذ غير الطوعي للأرض إلى فقدان مصادر الدخل أو سبل العيش (سواء كان على الأشخاص المتضررين الانتقال إلى موقع آخر أم لا)؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تقييد غير طوعي للوصول إلى المتنزهات المحددة قانوناً والمناطق المحمية مما يؤدي إلى آثار سلبية على سبل عيش النازحين؟	☐	☐
فترة	نعم	لا
هل سيخرج هذا المشروع بشكل دائم أو مؤقت الناس من منازلهم أو وسائل الإنتاج / العيش أم سيحد من وصولهم إلى سبل عيشهم؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع إلى توحيد أو تعديل حقوق الحيازة؟	☐	☐
فقدان البنية التحتية المنزلية	نعم	لا
هل سينتج عن المشروع الفرعي خسارة دائمة أو مؤقتة للبنية التحتية المنزلية (مثل مخازن الحبوب والمراحيض والمطابخ الخارجية وما إلى ذلك)؟	☐	☐
التلوث الضوضائي أثناء الإنشاء والعمليات	نعم	لا
هل سيتجاوز مستوى ضوضاء التشغيل حدود الضوضاء المحيطة / المسموح بها؟	☐	☐
النفايات الصلبة أو السائلة بما في ذلك النفايات الطبية	نعم	لا
هل سينتج عن المشروع الفرعي كميات كبيرة من النفايات المتبقية (النفايات الصلبة أو السائلة) ، بما في ذلك النفايات الطبية؟	☐	☐
إذا كانت الإجابة بنعم، فهل يتضمن المشروع الفرعي خطة للتحصيل والتخلص؟	☐	☐
مبيدات الآفات أو المبيدات الحشرية أو مبيدات الأعشاب أو أي مواد كيميائية سامة أو خطرة	نعم	لا
هل سيتطلب المشروع الفرعي استخدام مثل هذه المواد الكيميائية؟	☐	☐

إذا كانت الإجابة "نعم"، هل يتضمن المشروع الفرعي خطة للتعامل الآمن والاستخدام والتخلص؟	☐	☐
الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	نعم	لا
هل سيقدم هذا المشروع المحاصيل والأصناف التي لم تزرع من قبل؟	☐	☐
هل سيوفر هذا المشروع البذور / مواد الزراعة للزراعة؟	☐	☐
هل سيتضمن هذا المشروع استيراد أو نقل البذور و / أو مواد الزراعة للزراعة أو البحث والتطوير؟	☐	☐
هل سيوفر هذا المشروع أو يستخدم التقنيات الحيوية الحديثة أو منتجاتها في إنتاج المحاصيل؟	☐	☐
الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة	نعم	لا
هل سيقدم هذا المشروع الأنواع أو السلالات أو الأنماط الجينية أو غيرها من المواد الجينية غير الأصلية أو غير المكيفة محلياً إلى منطقة أو نظام إنتاج، أو يعدل بأي طريقة الموائل المحيطة أو نظام الإنتاج المستخدم بواسطة الموارد الجينية الحالية؟	☐	☐
تلوث المياه والتربة	نعم	لا
هل سيتطلب المشروع الفرعي كميات كبيرة من المواد الخام / مواد البناء؟	☐	☐
هل سينتج عن المشروع الفرعي كميات كبيرة من النفايات المتبقية، أو نفايات مواد البناء، أو يتسبب في تآكل التربة؟	☐	☐
هل سينتج عن المشروع الفرعي تلوث التربة أو المياه (على سبيل المثال من الزيت والشحوم والوقود من المعدات)؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تلوث المسطحات المائية الجوفية والسطحية بمبيدات الأعشاب لمكافحة الغطاء النباتي والمواد الكيميائية لمكافحة الغبار؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى زيادة الرواسب العالقة في الجداول المتأثرة بانجراف الطريق، وانخفاض جودة المياه وزيادة الترسيب في اتجاه مجرى النهر؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير الغطاء النباتي والتربة في حق الطريق؛ استعارة الحفر ومقالب النفايات وساحات المعدات؟	☐	☐
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تكوين مسطحات مائية راكدة في حفر الاستعارة والمحاجر وما إلى ذلك، مما يشجع على تكاثر البعوض ونواقل الأمراض الأخرى؟	☐	☐
هل سيشمل هذا المشروع تطوير مخطط ري كبير؟	☐	☐
هل يهدف هذا المشروع إلى تحسين نظام الري (بدون توسعة)؟	☐	☐

– هل سيغير هذا المشروع نوعية وكمية المياه في منطقة المشروع أو المناطق المرتبطة به	☐	☐
هل سيتضمن هذا المشروع تكثيف أنظمة الإنتاج التي تؤدي إلى تغييرات في استخدام الأراضي (مثل إزالة الغابات)، وزيادة المدخلات الغذائية التي تؤدي إلى تلوث التربة أو المياه، وتغيير أنظمة المياه (الصرف، والري)؟	☐	☐
عمل لائق	نعم	لا
هل سيؤثر هذا المشروع على حالة العمالة الحالية أو المستقبلية لفقراء الريف، ولا سيما إنتاجية العمل وقابلية التوظيف وظروف العمل وحقوق العمل للمنتجين الريفيين العاملين لحسابهم الخاص وغيرهم من العمال الريفيين؟	☐	☐
أمان	نعم	لا
هل سيتسبب المشروع في أي تدفق للعمالة		
إذا كانت الإجابة بنعم، فهل سيؤثر تدفق العمالة على مناطق المشروع سلباً من حيث البنية التحتية العامة والمرافق والإسكان وإدارة الموارد المستدامة الديناميات الاجتماعية		
هل سيؤثر المشروع على سلامة العاملين في الموقع؟	☐	☐
هل سيؤثر المشروع على صحة المجتمع و / أو سلامته؟	☐	☐
عمالة الأطفال	نعم	لا
هل سيتم توظيف الأطفال للعمل في المشروع؟	☐	☐
هل سيتم تطبيق عملية التحقق من العمر لضمان أن يكون الحد الأدنى لسن العامل 18 عاماً؟	☐	☐
جنس	نعم	لا
هل يمكن لهذا المشروع أن يتجاهل أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والسلع والخدمات والأسواق والعمالة اللائقة وصنع القرار؟ على سبيل المثال، من خلال عدم معالجة التمييز القائم ضد النساء والفتيات، أو من خلال عدم مراعاة الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء	☐	☐

الملحق 3. قائمة التدقيق البيئية والاجتماعية لبرنامج الأشغال العامة

1: البيئة الطبيعية	إجابة (نعم / لا)
1.1 هل هناك أي مناطق حساسة بيئياً أو أنواع مهددة يمكن أن تتأثر سلباً بالمشروع الفرعي (حدد أدناه)؟ غابات طبيعية سليمة غابة نهرية الأراضي الرطبة (البحيرات / الأنهار / المناطق المغمورة موسمياً) إذا كانت الإجابة بنعم، إلى أي مدى تقع أقرب الأراضي الرطبة (بحيرات، أنهار، مناطق غمرتها المياه موسمياً)؟ _____ كم موائل الأنواع المهددة بالانقراض التي تتطلب الحماية بموجب القوانين اليمنية و / أو الاتفاقيات الدولية الآخرين (وصف) (مثل المواقع الثقافية وأماكن الدفن وما إلى ذلك)	
2–الحيوانات والنباتات	
2.1 هل سينطوي المشروع الفرعي على اضطراب أو تعديل قنوات الصرف الحالية (الأنهار والقنوات) أو المسطحات المائية (الأراضي الرطبة والمستنقعات)؟	
2.2 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير أو إتلاف النظم الإيكولوجية الأرضية أو المائية أو الأنواع المهددة بالانقراض بشكل مباشر أو عن طريق التنمية المستحدثة؟	
2.3 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تعطيل / تدمير الحياة البرية من خلال قطع طرق الهجرة، واضطراب موائل الحياة البرية، والمشاكل المتعلقة بالضوضاء؟	
3–تدمير / تعطيل الأرض والغطاء النباتي	
3.1 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى استخدام غير مخطط للبنية التحتية قيد التطوير؟	
3.2 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير طويل الأمد أو شبه دائم للتربة في المناطق التي تم تطهيرها وغير الصالحة للزراعة؟	
3.3 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى انقطاع أنماط الصرف تحت التربة والبرية (في مناطق القطع والردم)؟	
3.4 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى انهيارات أرضية وانزلاقات وحركات جماعية أخرى في التربة؟	
3.5 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تآكل الأراضي؟	
3.6 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى مخاطر صحية وتدخل في نمو النبات بسبب الغبار الذي تثيره وتنفخه المركبات؟	
4. المناطق المحمية	

4.1 هل يحدث المشروع الفرعي داخل / بجوار أي مناطق محمية تحددها الحكومة (حديقة وطنية، محمية وطنية، موقع تراث عالمي...الخ.)	
4.2 إذا كان المشروع الفرعي خارج، ولكن بالقرب من أي منطقة محمية، فمن المحتمل أن يؤثر سلباً على البيئة داخل المنطقة المحمية (مثل التداخل مع طرق هجرة الثدييات أو الطيور)	
4.3 هل سيزيد هذا المشروع من التأثير الحالي على البيئة المحيطة على سبيل المثال باستخدام المزيد من المياه أو المواد الكيميائية أو الآلات أكثر من السابق؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف	
5. الجيولوجيا والتربة	
5.1 بناءً على الفحص البصري أو الأدبيات المتاحة، هل هناك مناطق محتملة من عدم الاستقرار الجيولوجي أو التربة (معرضة للتعرية، معرضة للانهيار الأرضي، معرضة للهبوط)؟	
5.2 بناءً على الفحص البصري أو الأدبيات المتاحة، هل هناك مناطق معرضة لمخاطر زيادة ملوحة التربة على نطاق واسع؟	
6 المناظر الطبيعية / الجماليات	
6.1 هل هناك احتمال أن يؤثر المشروع الفرعي سلباً على الجاذبية الجمالية للمناظر الطبيعية المحلية؟	
7. موقع التراث التاريخي أو الأثري أو الثقافي	
7.1. استناداً إلى المصادر المتاحة، والتشاور مع السلطات المحلية، والمعرفة و / أو الملاحظات المحلية، هل يمكن للمشروع الفرعي تغيير أي موقع تراث تاريخي أو أثري أو ثقافي أو يتطلب أعمال حفر في مكان قريب؟	
8. إعادة التوطين و / أو الاستحواذ على الأرض	
8.1 هل سيتطلب المشروع الفرعي حيازة الأرض؟	
8.2 إذا كان الأمر كذلك، فهل الأرض مملوكة ملكية خاصة؟	
8.3 إذا كان الأمر كذلك، فهل حجم الأرض المطلوب يتجاوز 20٪ من أرض المالك؟	
8.4 هل الأرض خالية من التعديات / واضعي اليد	
8.5 إذا كان الأمر كذلك، فهل سيكون حيازة الأرض هذه إجبارياً؟	
8.6 إذا كان الأمر كذلك، فهل سيؤدي هذا الاستحواذ غير الطوعي على الأرض إلى نقل أو فقدان المأوى، أو فقدان الأصول، أو الوصول إلى الأصول؟	
8.7 إذا كان الأمر كذلك، فهل سيؤدي هذا الاستحواذ غير الطوعي للأرض إلى فقدان مصادر الدخل أو سبل العيش (سواء كان يتعين على الأشخاص المتضررين الانتقال إلى موقع آخر أم لا)؟	
8.8 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تقييد غير طوعي للوصول إلى المتنزهات المحددة قانوناً والمناطق المحمية مما يؤدي إلى آثار سلبية على سبل عيش الأشخاص النازحين؟	
9. التلوث الضوضائي أثناء البناء والعمليات	

9.1 هل سيتجاوز مستوى ضوضاء التشغيل حدود الضوضاء المحيطة / المسموح بها؟	
10. النفايات الصلبة أو السائلة بما في ذلك النفايات الطبية	
10.1 هل سينتج عن المشروع الفرعي كميات كبيرة من النفايات المتبقية (النفايات الصلبة أو السائلة)، بما في ذلك النفايات الطبية؟	
10.2 إذا كانت الإجابة "نعم"، هل يتضمن المشروع الفرعي خطة للتجميع والتخلص؟	
11. مبيدات الآفات والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب أو أي مواد كيماوية سامة أو خطرة	
11.1 هل سيتطلب المشروع الفرعي استخدام مثل هذه المواد الكيميائية؟	
11.2 إذا كان الجواب بنعم، هل يتضمن المشروع الفرعي خطة للتعامل الآمن والاستخدام والتخلص؟	
12. تلوث المياه والتربة	
12.1 هل سيتطلب المشروع الفرعي كميات كبيرة من المواد الخام / مواد البناء؟	
12.2 هل سينتج عن المشروع الفرعي كميات كبيرة من النفايات المتبقية أو نفايات مواد البناء أو يتسبب في تآكل التربة؟	
12.3 هل سينتج عن المشروع الفرعي تلوث التربة أو المياه (على سبيل المثال من الزيت والشحم والوقود من المعدات)؟	
12.4 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تلوث المسطحات المائية الجوفية والسطحية بمبيدات الأعشاب لمكافحة الغطاء النباتي والمواد الكيميائية لمكافحة الغبار؟	
12.5 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى زيادة الرواسب المعلقة في الجداول المتأثرة بانجراف الطريق، وانخفاض جودة المياه وزيادة الترسيب في اتجاه مجرى النهر؟	
12.6 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير الغطاء النباتي والتربة في حق الطريق؛ استعارة الحفر ومقالب النفايات وساحات المعدات؟	
12.7 هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تكوين مسطحات مائية راكدة في حفر الاستعارة والمحاجر وما إلى ذلك، مما يشجع على تكاثر البعوض ونواقل الأمراض الأخرى؟	
12.8 هل سيتضمن هذا المشروع تطوير نظام ري كبير؟	
12.9 هل يهدف هذا المشروع إلى تحسين نظام الري (بدون توسعة)؟	
12.10 هل سيغير هذا المشروع نوعية وكمية المياه في منطقة المشروع أو المناطق المتصلة به	
12.11 هل سيتضمن هذا المشروع تكثيف أنظمة الإنتاج التي تؤدي إلى تغييرات في استخدام الأراضي (مثل إزالة الغابات)، وزيادة المدخلات الغذائية التي تؤدي إلى تلوث التربة أو المياه، وتغيرات في أنظمة المياه (الصرف، والري)؟	
13. العمل اللائق	

13.1 هل سيؤثر هذا المشروع على حالة العمالة الحالية أو المستقبلية لفقراء الريف وخاصة إنتاجية العمل وقابلية التوظيف وظروف العمل وحقوق العمل للمنتجين الريفيين العاملين لحسابهم الخاص وغيرهم من العمال الريفيين؟	
13.2 هل سيتسبب المشروع في أي تدفق للعمالة؟	
13. 3 إذا كانت الإجابة بنعم، فهل سيؤثر تدفق العمالة على مناطق المشروع سلباً من حيث البنية التحتية العامة والمرافق والإسكان وإدارة الموارد المستدامة الديناميات الاجتماعية	
14. عمالة الأطفال	
14.1 هل سيتم توظيف الأطفال للعمل في المشروع؟	
14.2 هل سيتم تطبيق عملية التحقق من العمر لضمان أن يكون الحد الأدنى لسن العامل 18 عاماً؟	
15. الجنس (النوع الاجتماعي)	
15.1 هل يمكن لهذا المشروع أن يتجاهل أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والسلع والخدمات والأسواق والعمالة اللائقة وصنع القرار؟ على سبيل المثال، من خلال عدم معالجة التمييز القائم ضد النساء والفتيات، أو من خلال عدم مراعاة الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء	
16. صحة المجتمع والسلامة وظروف العمل	
16.1 هل الشعوب الأصلية موجودة في منطقة المشروع (بما في ذلك منطقة تأثير المشروع)؟	
16.2 هل من المحتمل أن يقع المشروع أو أجزاء منه على أراضي وأقاليم تطالب بها الشعوب الأصلية؟	
16.3 هل يحتمل أن يؤثر المشروع المقترح على حقوق الإنسان والأراضي والموارد الطبيعية والأقاليم وسبل العيش التقليدية للشعوب الأصلية؟	
16.4 هل سيؤثر المشروع سلباً على أولويات التنمية للشعوب الأصلية كما حددتها هذه الشعوب؟	
16.5 هل سيؤدي هذا المشروع بشكل دائم أو مؤقت إلى إبعاد الأشخاص عن منازلهم أو وسائل الإنتاج /كسب العيش أو تقييد وصولهم إلى سبل عيشهم؟	
16.6 هل سيؤدي المشروع إلى توحيد أو تعديل حقوق الحيازة؟	
16.7 هل تشكل عناصر إنشاء المشروع أو تشغيله أو إيقاف تشغيله مخاطر محتملة تتعلق بالسلامة على المجتمعات المحلية؟	
16.8 هل سيشكل المشروع مخاطر محتملة على صحة المجتمع وسلامته بسبب النقل والتخزين والبناء؟	
16.9 هل سيشكل المشروع مخاطر محتملة على صحة المجتمع وسلامته بسبب استخدام و / أو التخلص من المواد الخطرة أو الخطرة (مثل المتفجرات والوقود والمواد الكيميائية الأخرى أثناء البناء والتشغيل)؟	

16.10 هل يشكل فشل العناصر الهيكلية للمشروع مخاطر على المجتمعات؟ (على سبيل المثال انهيار المباني أو البنية التحتية)؟	
16.11 هل سينتج عن المشروع مخاطر صحية متزايدة محتملة (على سبيل المثال من الأمراض المنقولة بالمياه أو غيرها من الأمراض المنقولة بالنواقل)؟	
16.12 هل يمثل المشروع مخاطر ونقاط ضعف محتملة تتعلق بالصحة والسلامة المهنية بسبب المخاطر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية أثناء إنشاء المشروع أو تشغيله أو إيقاف تشغيله؟	
16.13 هل ستتسبب أنشطة المشروع في أي مخاطر للعمال أثناء البناء؟	

الملحق 4. قائمة التدقيق البيئية والاجتماعية لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

التأثير	نعم	لا
أ. تقسيم المناطق وتخطيط استخدام الأراضي		
هل سيؤثر المشروع الفرعي على تقسيم استخدام الأراضي والتخطيط أم يتعارض مع أنماط استخدام الأراضي السائدة؟		
هل سينطوي المشروع الفرعي على اضطراب كبير في الأرض أو تطهير الموقع؟		
هل ستكون أرض المشروع الفرعي عرضة للتعدي المحتمل عن طريق الاستخدام الحضري أو الصناعي أم أنها تقع في منطقة مخصصة للتنمية الحضرية أو الصناعية؟		
ب. المرافق والخدمات العامة		
هل سيتطلب المشروع الفرعي إنشاء مرافق إنتاج إضافية؟		
هل سيتطلب المشروع الفرعي مستويات كبيرة من مرافق الإقامة أو الخدمة لدعم القوى العاملة أثناء (على سبيل المثال، سيحتاج المزارعون إلى أكثر من 20 عاملاً)؟		
ج تلوث المياه والتربة		
هل سيتطلب المشروع الفرعي كميات كبيرة من المواد الخام أو المواد؟		
هل سينتج عن المشروع الفرعي كميات كبيرة من النفايات المتبقية أو نفايات المواد أو يتسبب في تآكل التربة؟		
هل سينتج عن المشروع الفرعي تلوث محتمل للتربة أو المياه (على سبيل المثال، من الزيت والشحوم والوقود من ساحات المعدات)؟ أو تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية والسطحية بمبيدات الأعشاب للتحكم في البستنة والمواد الكيميائية (مثل كلوريد الكالسيوم) للتحكم في الغبار؟ أو تنطوي على استخدام مواد كيميائية أو مذيبات؟		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى زيادة الرواسب المعلقة في الجداول المتأثرة بانجراف الطريق، وانخفاض جودة المياه وزيادة الترسيب في اتجاه مجرى النهر؟		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير البستنة والتربة في حق الطريق، واستعارة الحفر، ومقالب النفايات، وساحات المعدات؟		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تكوين مسطحات مائية راكدة في حفر الاستعارة والمحاجر وما إلى ذلك، مما يشجع على تكاثر البعوض ونواقل الأمراض الأخرى؟		
د. الضجيج وتلوث الهواء المواد الخطرة		
هل سيزيد المشروع الفرعي من مستويات انبعاثات الهواء الضارة؟ ومستويات الضوضاء المحيطة؟		
هل سيتضمن المشروع الفرعي تخزين أو مناولة أو نقل المواد الخطرة؟		

هـ. تدمير / تعطيل الأرض والبستنة		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى استخدام غير مخطط للبنية التحتية قيد التطوير؟		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير طويل الأمد أو شبه دائم للتربة في المناطق التي تم تطهيرها وغير الصالحة للزراعة؟		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى انقطاع أنماط الصرف السطحي والبرية (في مناطق القطع والردم)؟		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى انهيارات أرضية وانزلاقات وحركات جماعية أخرى في قطع الطرق؟		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تآكل الأراضي الواقعة أسفل قاع الطريق التي تستقبل تدفقاً مركزاً يتم تنفيذه بواسطة المصارف المغطاة أو المفتوحة؟		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير طويل الأمد أو شبه دائم للتربة في المناطق التي تم تطهيرها وغير الصالحة للزراعة؟		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى مخاطر صحية وتداخل في نمو النباتات المجاورة للطرق بسبب الغبار الذي تثيره وتنفخه المركبات؟		
و. نزع الملكية والاضطراب الاجتماعي		
هل سيؤثر المشروع الفرعي سلباً على النازحين داخلياً؟		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تسويات مستحثة من قبل العمال وغيرهم مما يتسبب في اضطراب اجتماعي واقتصادي؟		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى اضطرابات بيئية واجتماعية من قبل المخيمات؟		
هل سيتسبب المشروع الفرعي في النزوح الاقتصادي؟		
هل سيحل المشروع الفرعي مؤقتاً محل واضعي اليد، اقتصادياً أو مادياً، أو مجموعات غير رسمية أخرى؟		
هل سيتسبب المشروع الفرعي في خسارة الأصول الإنتاجية أو مصدر الدخل؟		
هل سيقيد المشروع الفرعي الوصول إلى الموارد؟		
هل سيؤثر المشروع الفرعي على سبل العيش أو الأشخاص المعرضين للخطر، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأرامل أو كبار السن؟		
هل سيخلق المشروع الفرعي صراعاً اجتماعياً حول توزيع المنافع أو الموارد؟		
هل سيؤثر المشروع الفرعي على سلامة العمال؟		
هل سيتسبب المشروع في أي تدفق للعمالة		
إذا كانت الإجابة بنعم، فهل سيؤثر تدفق العمالة على مناطق المشروع سلباً من حيث البنية التحتية العامة والمرافق والإسكان وإدارة الموارد المستدامة الديناميات الاجتماعية		

الملحق 5: مخاطر محددة وتدابير الإدارة حسب نشاط المشروع

نشاط المشروع الفرعي	الآثار المحتملة	تدابير التخفيف المقترحة	وسائل الضمان والتقييم
بناء مدرجات جديدة	**الضوضاء وجودة الهواء** **أعمال البناء** قد يؤثر البناء على جودة الهواء ويولد ضوضاء. ينتج هذا بشكل أساسي عن أعمال الحفر، وتصنيف الموقع، وتحميل المركبات وتفريغها، والأنشطة الأخرى المتعلقة بالبناء. **التشغيل** يدفع الأسر إلى إرسال أطفالهم للعمل بسبب الحاجة لذلن يمكن أن تؤثر أعمال البناء على جودة الهواء وتتسبب في ضوضاء وينتج هذا الأمر خصوصا من أعمال التنقيب وتسوية المواقع وتحميل وتفريغ المركبات وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالبناء. **التشغيل** الآثار المحتملة على جودة الهواء تنتج من انبعاثات الروائح والغازات الناتجة من المياه الراكدة –ويمكن أن تسبب المياه في رفع نسبة الرطوبة –قد تحدث تشققات بسبب الرطوبة العالية في المنطقة. –الروائح بسبب زيادة نسبة الرطوبة. –يمكن أن تؤدي انهيار جدران المدرجات إلى التعرية أو الفيضانات.	**الضوضاء وجودة الهواء** **أعمال البناء** استخدام تدابير للتحكم في الغبار في الموقع، مثل رش الماء لتخفيف الغبار. تنظيم الدخول إلى الموقع؛ شاحنات التغطية التي تنقل مواد بناء قابلة للتفتيت والتسرب. منع الحرق في الأماكن المفتوحة. ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق –التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. –تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين الحفاظ على الآليات في حالة عمل جيدة لتقليل الانبعاثات؛ و توفير ملابس حماية مناسبة للعمال، ويجب صيانة المعدات بشكل منتظم لتجنب الانبعاثات؛ المعالجة المسبقة للغازات المنبعثة التشغيل التوفير في استخدام الطاقة من أجل تقليل استهلاك الوقود. يمكن تخفيف العامل الأول من خلال الفحص المتكرر لبناء المدرجات وتنفيذ الصيانة الضرورية. التحقق والتفتيش المنظم على الآثار المبينة ومعالجتها عبر استبدال المواد التالفة. التقليل من إدخال الآليات الثقيلة	يشرف الصندوق الاجتماعي للتنمية مع المستفيدين من منظمات المجتمع المحلي على أنشطة البناء والتشغيل وينفذ زيارات تفتيش بمساعدة ممثل المجتمع المحلي يتأكد منسق وحدة تنسيق المشروع أن المتعاقدين ملتزمون بخطط ولوائح الإدارة البيئية وتنفيذهم تفتيش ومتابعة منتظمة للمناطق المحتمل تعرضها للتلوث و / أو الاستخدامات التي قد ينتج عنها تلوث التربة الشكاوى من المجتمع المحلي مراجعة وثائق العطاء والعطاء من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية

	–التأثير على استقرار المنحدرات والتربة بسبب الكميات الكبيرة من المواد المستخرجة لبناءا لمدرجات. –قطع سير بعض مصادر المياه الجارية. – انقطاع بعض الجريان السطحي للمياه انتشار فيروس كوفيد–19 مسبباً المرض **جودة التربة وتلويث المياه السطحية / الجوفية** **أعمال البناء** الآثار على جودة التربة قد تنتج بسبب أنشطة البناء التالية: – تغيير في التكوين والترشيح. – التسربات النفطية البسيطة من معدات البناء **التشغيل** تلوث التربة والمياه الجوفية بسبب الكيماويات المستخدمة في الزراعة وتسربات المواد النفط أو الزيت من المعدات. التسربات والتدفقات في مناطق حجز السوائل من الوقود والمذيبات والنفايات ومن معدات البنية التحتية قد تخترق مسام التربة وتصل بتأثير الجاذبية إلى طبقات المياه الجوفية مما يسبب تلوثها. تفريغ مواد في مستجمعات المياه السطحية، أو تعديل جودة المياه السطحية بما في ذلك على سبيل المثال التعريض للحرارة والأكسجين المذاب والتعكر والمواد الصلبة. تدفع أسرهم الأطفال للعمل بسبب حاجتهم إلى المال. انتشار فيروس كوفيد–19مسبباً المرض.	للحد من آثار الاهتزازات. ومن أجل تطبيق الصحة المهنية يتم تنفيذ أنظمة صارمة للحماية نظرا لأهمية تدابير الصحة المهنية إضافة إلى الحاجة إلى خطة خاصة بالمواقع التي تغطي جميع المراحل التشغيلية من البناء والغسيل والتسوية والتجميد والتحضير وصولاً إلى التحميل والتوزيع ثم الاستخدام. تأكد من الالتزام بالتدابير الاحترازية لفيروس كوفيد–19 من قبل جميع العمال. –تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. – تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد–19 مع جميع العمال. –تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. –تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل. **جودة التربة وتلوث المياه السطحية / الجوفية** **أعمال البناء** تطبيق تدابير مؤقتة ودائمة لمواجهة التآكل والرواسب (مثل أسوار الطمي، والغطاء النباتي سريع النمو، ومقاومة الآكل) في المناطق المعرضة لتلك العوامل. تقييد حركة الآليات ضمن مسارات محددة **التشغيل:** صيانة المركبات والمعدات بشكل دوري لمنع التسربات؛ الاحتفاظ بسجلات وإجراءات صيانة المعدات ومناولة وتخزين الوقود السائل والمواد الكيميائية؛ الاختبارات المعملية الدورية للمياه الجوفية والسطحية ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق	

	مياه الصرف الصحي -احتمال انتاج مخلفات مياه من أنشطة المشروع و/ أو المشاريع الفرعية أثناء فترة أعمال البناء والتشغيل - تلوث المياه والتربة والمنتجات الزراعية بسبب المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات **الموارد الحيوية –النباتات والحيوانات** إزالة أو التأثير على الغطاء النباتي الطبيعي، التسبب في فقدان أو الإضرار بأنواع نباتية نادرة، انخفاض أعداد أنواع نادرة من النباتات أو تقييد انتشارها، تدهور الحياة البرية الموجودة، وإدخال عوامل جديدة (إضاءة، أسوار، ضوضاء، وجود بشري و / أو حيوانات رعي) مما يتسبب في إعادة الحياة البرية.	-التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. -تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين تأكد من الالتزام بالتدابير الاحترازية لفيروس كوفيد-19من قبل جميع العمال. -تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. - تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد-19 مع جميع العمال. -تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. -تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل. مياه الصرف الصحي شجع آليات التجفيف لتجنب ركود الماء استخدام المعالجة الحيوية لمنع التلوث الكيميائي استخدام شبكة متعددة المسارات لتجنب الآثار السلبية للمبيدات إن دعت الحاجة، واستخدام التحكم الحيوي بالآفات الموارد الحيوية –النباتات والحيوانات تطبيق المعايير التشغيلية البيئية ضمن الإطار القانوني والسياسي والإداري للمشروع لتقليل التأثير السلبي على البيئة باستخدام الميزة النسبية لنظراء المشروع المختلفين. يعد الامتثال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على التنوع البيولوجي. يعد التنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين أمراً مهماً للغاية، والاختيار الصحيح للمواقع لتجنب الإضرار بالموائل الطبيعية. يجب أن تتضمن وثيقة العطاء أحكام خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع.	

مستجمعات المياه المفتوحة المغطاة صهاريج تجميع مياه الأمطار للاستخدام المنزلي	جودة الهواء والضوضاء **أعمال البناء** قد يؤثر البناء على جودة الهواء ويولد ضوضاء. ينتج هذا بشكل أساسي عن أعمال الحفر، وتصنيف الموقع، وتحميل المركبات وتفريغها، والأنشطة الأخرى المتعلقة بالبناء. النزاع على الأرض وحيازة الأراضي تدفع أسرهم الأطفال للعمل بسبب حاجتهم إلى المال **التشغيل** الروائح الكريهة من فضلات الحمير مع تسرب المياه من استخراج المياه قد يحدث تكاثر البعوض وكذلك نمو الطحالب، انتشار فيروس كوفيد-19مسبباً المرض جودة التربة وتلوث المياه الجوفية **أعمال البناء** قد تنجم التأثيرات على جودة التربة عن أنشطة البناء التالية: تطهير الموقع، وتصنيف الموقع، والحفر، والبنية التحتية، وتسربات الزيت من المركبات / المعدات. **التشغيل** قد تتسرب فضلات الحمير مع تسرب المياه للمياه الجوفية وتلوثها. -احتمالية المياه الراكدة انتشار فيروس كوفيد-19 مسبباً المرض الموارد البيولوجية -النباتات والحيوانات	جودة الهواء والضوضاء **أعمال البناء** استخدام تدابير التحكم في الغبار في الموقع، مثل رش الماء لمنع الغبار؛ تنظيم الوصول إلى الموقع؛ شاحنات التغطية التي تنقل مواد البناء الهشة والفساد؛ منع الحرق في الهواء الطلق؛ الحفاظ على الآلات والمركبات في ظروف عمل جيدة لتقليل الانبعاثات؛ و توفير ملابس واقية مناسبة للعمال تأكد من أن الأرض متاحة لتنفيذ النشاط التأكد من أن الأرض مملوكة للمستفيد / المجتمع / أو الحكومة تأكد من حيازة الأرض طواعية تأكد من أن الأرض خالية من التعديات / واضعي اليد التأكد من أن مساحة الأرض لا تزيد عن 20٪ من أرض المالك. تأكد من الحصول على إجراء تنازل وعدم إثارة أي نزاع على الأرض ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق -التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. -تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين **التشغيل** -تقييم بيئة حاملي الأمراض في متجمعات المياه - استخدام تدابير الوقاية والتخفيف المناسبة، بما في ذلك تثقيف السكان المحليين وعمال البناء،	منظمات المجتمع المحلي في القرى بدعم من الوحدات المبطنة بالمحافظة بالإضافة إلى قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية / مشروع الأشغال العامة بإجراء فحص بصري بمساعدة ممثل عن المجتمع المحلي. تضمن العقود ومنظمة التعاون الاقتصادي أن يقوم المتعاقدون بتنفيذ خطط / لوائح الإدارة البيئية والاجتماعية وأن يقوم المسؤولون الفنيون لدى المنظمات القائمة على المجتمع بإجراء عمليات تفتيش ومراقبة مستمرة لمناطق التلوث المحتمل و / أو الاستخدامات التي يحتمل أن تؤدي إلى تلوث التربة؛ مراجعة وثائق العطاء والعطاء من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية

	أعمال البناء والتشغيل إزالة أو اضطراب الغطاء النباتي الطبيعي، فقدان أو اضطراب في مجتمع نباتي فريد أو نادر أو مهدد، انخفاض في أعداد أو تقييد في نطاق أي أنواع فريدة أو نادرة أو مهددة من النباتات مثل الأعشاب الأصلية، تدهور الموجود موطن الحياة البرية، إدخال أي عوامل (الضوء، السياج، الضوضاء، الوجود البشري و / أو الحيوانات الأليفة) التي يمكن أن تعيق الأنشطة العادية للحياة البرية	– مراقبة الأمراض ومؤشرات الصحة العامة بعد البناء واتخاذ الإجراءات التصحيحية (مثل التعليم والطب) حسب الحاجة – معالجة المياه الراكدة لتجنب التلوث البيولوجي تأكد من الالتزام بالتدابير الاحترازية لفيروس كوفيد-19 من قبل جميع العمال. -تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. – تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد-19مع جميع العمال. -تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. -تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل. الموارد البيولوجية -النباتات والحيوانات – تطبيق المعايير التشغيلية البيئية ضمن الإطار القانوني والسياسي والإداري للمشروع لتقليل التأثير السلبي على البيئة باستخدام الميزة النسبية لنظراء المشروع المختلفين. – الاختيار الصحيح للمواقع لتجنب الإضرار بالموائل الطبيعية. – يجب أن تتضمن وثيقة المناقصة أحكاماً خاصة بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع والتنفيذ، عند الاقتضاء.	
صهاريج تجميع مياه الأمطار على الأسطح	**أعمال البناء** يميل المالكون إلى جعل الخزان قريباً جداً من المنزل في بعض الأحيان بجوار المنزل مباشرةً وقد يتسبب ذلك في تلف المنزل بسبب احتمال تسرب المياه، قد تنشأ مشكلة حيازة الأرض، عمالة الأطفال **التشغيل** هناك إمكانية لتكاثر البعوض ونمو الطحالب،	**أعمال البناء** الاختيار الصحيح للمواقع البعيدة عن المباني والتأكد من ضيق المياه في الخزان، والمساعدة في حل حيازة الأرض بشكل ودي، والتأكد من توفر الأرض لتنفيذ النشاط وملكيتها من قبل المستفيد أو تم الحصول بالفعل على تنازل وإثارة النزاع على الأرض ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق	يقوم صاحب المنزل والفريق المشرف باختيار موقع جيد للصهريج. الإشراف على فني ومهندس للتأكد من جودة العمل وضيق ماء الصهريج

	تلوث المياه المخزنة نتيجة استخدام دلو وحبل متسخ لاستخراج المياه. قد يتسبب انسداد مرشح المدخل الخشن في فقد الماء الثمين للمالك. انتشار فيروس كوفيد-19 مسبباً المرض	-التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. -تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين **التشغيل** توعية الملاك بإبقاء الصهريج مغلقاً بعد كل استخدام واستخدام دلو وحبل نظيفين لسحب المياه، نظف مرشح الدورة بشكل متكرر، فحص الخزان بشكل متكرر بحثاً عن التسرب والمنازل بحثاً عن الأضرار المتوقعة من التسرب تأكد من الالتزام بالتدابير الاحترازية لفيروس كوفيد-19 من قبل جميع العمال. -تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. - تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد-19 مع جميع العمال. -تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. -تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل.	
الوقاية من الفيضانات	تغيير أو إتلاف الموائل الطبيعية أثناء البناء، قد يحدث التلوث من البنية التحتية ومواد البناء، وعوائق المياه السطحية الجريان وتحويلها للتسبب في مخاطر الفيضانات الأخرى انتشار فيروس كوفيد-19 مسبباً المرض عمالة الأطفال	تجنب إتلاف الموائل الطبيعية أثناء الإنشاءات أو تقليلها (اختيار الموقع المناسب، استخدام مواد صديقة للبيئة، تحضير المواد خارج الموقع...إلخ.) يجب أن تتضمن وثيقة العطاء أحكام خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع. ممارسة جيدة في التصميم تأكد من الالتزام بالتدابير الاحترازية لفيروس كوفيد-19من قبل جميع العمال. -تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين.	يشارك جميع أصحاب المصلحة الفنيين في التفتيش على ضمان الجودة مع المجتمع المحلي في القرية والإشراف العام على الصندوق الاجتماعي للتنمية / مشروع الأشغال العامة

		– تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد-19 مع جميع العمال. -تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. -تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل. ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق -التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. -تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين	
أنظمة الري الموفرة للمياه	قد يؤدي استخدام المواد البلاستيكية والمصنوعة من الديوكسين إلى تلويث المياه والتربة وبالتالي الإضرار بالصحة العامة	استخدام مواد مصنوعة من مواد ملائمة للبيئة والحرص على الممارسات الجيدة تطبيق معايير الإدارة الاجتماعية والبيئية المحددة للموقع	تشارك جميع الأطراف الفنية في التحقق من ضمان الجودة والمعايير مع المنظمة المجتمعية في القرية.
الرصف الحجري	جودة الهواء والضوضاء **أعمال البناء** قد يؤثر البناء على جودة الهواء ويولد ضوضاء. ينتج هذا بشكل أساسي عن أعمال الحفر، وتصنيف الموقع، وتحميل المركبات وتفريغها، والأنشطة الأخرى المتعلقة بالبناء. – استخدام المتفجرات لقطع أو حفر الأحجار أو المناطق الصخرية. **التشغيل** عمالة الأطفال	جودة الهواء والضوضاء **أعمال البناء** استخدام تدابير التحكم في الغبار في الموقع، مثل رش الماء لمنع الغبار؛ تنظيم الوصول إلى الموقع؛ شاحنات تغطية لنقل مواد البناء؛ حظر استخدام المتفجرات في جميع الأنشطة بموجب معايير الإدارة الاجتماعية والبيئية. منع الحرق في الهواء الطلق؛ الحفاظ على الآلات في ظروف عمل جيدة لتقليل الانبعاثات؛ و توفير ملابس واقية مناسبة للعمال معالجة الغازات المنبعثة مسبقاً **التشغيل**	يشرف الصندوق الاجتماعي للتنمية / مشروع الأشغال العامة مع المستفيدين من منظمات المجتمع المحلي على أنشطة البناء والتشغيل وإجراء التفتيش البصري بمساعدة ممثل عن المجتمع المحلي. يضمن منسق وحدة تنسيق المشروع أن المقاولين ينفذون خطط / لوائح الإدارة البيئية وأن المقاولين يقومون بالتفتيش المستمر والمراقبة لمناطق التلوث المحتمل و / أو الاستخدامات التي يحتمل أن تؤدي إلى تلوث التربة؛

	قد تنجم التأثيرات المحتملة على جودة الهواء المحيط عن الروائح والانبعاثات الغازية الناتجة عن المياه الراكدة –قد تؤدي المياه إلى زيادة الرطوبة – التعرض أو التشققات الناتجة، قد يحدث تقشر الرطوبة بسبب الرطوبة العالية في المنطقة – الرائحة الناتجة عن زيادة الرطوبة النسبية – قد يؤدي تدهور الرصيف الحجري إلى تآكل أو فيضان مفاجئ – الإخلال باستقرار المنحدرات والتربة بسبب الكميات الكبيرة المستخدمة في أرصفة المباني – انقطاع بعض جريان المياه انتشار فيروس كوفيد–19 مسبباً المرض التحرش الجنسي والاعتداء والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز جودة التربة ونمط / تلوث المياه السطحية / الجوفية البناء قد تنجم التأثيرات على جودة التربة عن أنشطة البناء التالية: التغيير في التركيب والترشيح. **التشغيل** تلوث التربة والمياه الجوفية بالمواد الكيميائية المستخدمة في البناء والمواد الكيميائية وانسكاب الزيت من المعدات. قد تتسرب الانسكابات والتسريبات في مناطق احتجاز السوائل للوقود والمذيبات والنفايات ومن معدات البنية	ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق –التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. –تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين الحفاظ على استخدام الطاقة لتقليل احتراق الوقود؛ الفحص الدوري والفحوصات للتأثيرات المذكورة ومعالجتها من خلال استبدال المواد التالفة بالصيانة. التقليل من دخول الآلات الثقيلة لتقليل تأثير الاهتزازات. يعد تطبيق لوائح وقياسات حماية الصحة المهنية أمراً بالغ الأهمية لجميع مراحل التشغيل من قطع الأحجار إلى إنهاء الرصيف. تأكد من الالتزام بالتدابير الاحترازية لفيروس كوفيد–19من قبل جميع العمال. –تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. – تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد–19 مع جميع العمال. –تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. –تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل. التدريب الإلزامي والمتكرر وزيادة الوعي للقوى العاملة حول الامتناع عن السلوك غير المقبول تجاه أفراد المجتمع المحلي، وخاصة النساء. – إعلام العمال بالقوانين الوطنية التي تجعل التحرش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي جريمة يعاقب عليها القانون وتتم مقاضاته. –إذكاء الوعي بنظام آلية تبادل المعلومات / آلية معالجة المظالم وكيف يمكن استخدامه للإبلاغ عن أي حالات للعنف القائم على النوع	شكاوى من المجتمع المحلي مراجعة وثائق العطاء والعطاء من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية / مشروع الأشغال العامة

	التحتية عبر مسام التربة، تحت قوى الجاذبية، وتلوث خزانات المياه الجوفية؛ التصريف في المياه السطحية، أو تغيير نوعية المياه السطحية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر درجة الحرارة، والأكسجين المذاب، والعكارة، والمواد الصلبة انتشار فيروس كوفيد-19 مسبباً المرض مياه الصرف الصحي التوليد المحتمل لمياه الصرف الصحي الناتج عن أنشطة المشروع و / أو المشاريع الفرعية أثناء الإنشاء والتشغيل. الموارد البيولوجية -النباتات والحيوانات إزالة أو اضطراب الغطاء النباتي الطبيعي، فقدان أو اضطراب في مجتمع نباتي فريد أو نادر أو مهدد، انخفاض في أعداد أو تقييد في نطاق أي أنواع فريدة أو نادرة أو مهددة من النباتات مثل الأدغال، تدهور الحياة البرية الموجودة الموطن، إدخال أي عوامل (الضوء، الأسوار، الضوضاء، الوجود البشري و / أو الحيوانات الأليفة) التي يمكن أن تعيق الأنشطة العادية للحياة البرية	الاجتماعي / العنف الجنسي، وتلقي شكاوى بعدم الكشف عن هويته. جودة التربة ونمط / تلوث المياه السطحية / الجوفية **التصميم** قم بتضمين وسائل إعادة تعبئة المياه الجوفية مثل الترشيح والحفر والخنادق للتخفيف من آثار التسرب المنخفض الناتج عن الرصيف البناء تطبيق وفحص وصيانة تدابير التعرية المؤقتة / الدائمة والتحكم في الرواسب (مثل أسوار الطمي، والنباتات سريعة النمو، وحصائر التحكم في التعرية) على المناطق المكشوفة؛ تقييد حركة المركبات على المسارات المحددة **المعالجة** صيانة المركبات والمعدات بشكل دوري لمنع التسربات؛ الاحتفاظ بسجلات وإجراءات صيانة المعدات ومناولة وتخزين الوقود السائل والمواد الكيميائية؛ الاختبارات المعملية الدورية للمياه الجوفية والسطحية تأكد من الالتزام بالتدابير الاحترازية لفيروس كوفيد-19 من قبل جميع العمال. -تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. - تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد-19 مع جميع العمال. -تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. -تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل. **مياه الصرف الصحي** التسجيع على استخدام آليات التجفيف لتجنب ركود الماء	

		استخدام المعالجة الحيوية لمنع التلوث الكيميائي الموارد البيولوجية –النباتات والحيوانات تطبيق المعايير التشغيلية البيئية ضمن الإطار القانوني والسياسي والإداري للمشروع لتقليل التأثير السلبي على البيئة باستخدام الميزة النسبية لنظراء المشروع المختلفين. يعد الامتثال لمعايير الصندوق الاجتماعي للتنمية أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على التنوع البيولوجي. التنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين مهم جدا. الاختيار الصحيح للمواقع لتجنب الإضرار بالموائل الطبيعية. يجب أن تتضمن وثيقة العطاء أحكام خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع.	
مرافق الخدمات الأساسية: التعليم، الصحة وغيرها	**أعمال البناء** النزاع على ملكية الأرض – الخلاف بين المستفيدين على الموقع – تلوث المياه بسبب التخلص من مياه الصرف الصحي من المراحيض المؤقتة – تنتشر من مخلفات البناء – تنتشر من النفايات البلدية الصلبة انتشار فيروس كوفيد–19 مسبباً المرض **التشغيل** عمالة الأطفال يمكن أن تشمل أنواع النفايات الصحية ما يلي: – الأنسجة البشرية والدم. – الضمادات والمسحات الجراحية المتسخة؛ – إبر الحقن المهملة؛ – أدوات حادة أخرى ملوثة؛	تأكد من أن الأرض متاحة لتنفيذ النشاط التأكد من أن الأرض مملوكة للمستفيد / المجتمع / أو الحكومة تأكد من حيازة الأرض طواعية تأكد من أن الأرض خالية من التعديات / واضعي اليد التأكد من أن مساحة الأرض لا تزيد عن 20٪ من أرض المالك. تأكد من الحصول على إجراء تنازل وعدم إثارة أي نزاع على الأرض الاختيار الصحيح للمواقع لتجنب الخلاف بين المستفيدين على الموقع. يجب أن تتضمن وثيقة العطاء أحكام خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع. – تطبيق لوائح وإجراءات ضبط مخاطر الصحة المهنية –تحديد موقع المراحيض وأنظمة الصرف الصحي وطرق النقع على بعد 30 متراً على الأقل من أي مسطح مائي (مثل مجرى، نهر، بحيرة، بركة) – ضمان التصميم المناسب والتركيب والصيانة للمراحيض وخزانات التخزين وأنظمة الصرف الصحي وطرق امتصاص مياه الصرف الصحي. هذا مهم بشكل خاص حيث يكون منسوب المياه الجوفية عالية أو التربة تحتوي على نسبة عالية من الطين أو الرمال	يشارك جميع أصحاب المصلحة التقنيين في التفتيش على ضمان الجودة مع المجتمع المحلي في القرية

	– الثقافات الميكروبيولوجية والنفايات المحتمل إصابتها من المختبرات؛ – الإفرازات. و – الأدوية والمنتجات الصيدلانية الأخرى. – تحتاج النفايات المشعة إلى إدارتها ومعالجتها بشكل منفصل عن نفايات الرعاية الصحية الأخرى، ولا يتم تغطيتها هنا (ستتطلب خطة إدارة بيئية منفصلة) – انتشار البراز البشري حول الموقع – تلوث المياه بسبب التخلص من مياه الصرف الصحي حمامات المدرسة	–تأكد من وجود مسافات كافية بين المراحيض وطرق النقع – يجب أن تتضمن وثيقة المناقصة الخاصة بالنفايات الخطرة أحكاماً لتدابير الإدارة الخاصة بالموقع المحددة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. تحديد الأحجام التقريبية لمواد النفايات حسب الفئة (على سبيل المثال الأدوات الحادة وأنسجة الجسم والضمادات والمنتجات الصيدلانية ونفايات الرعاية الصحية غير الخطرة وما إلى ذلك)، وتصميم نظام الإدارة للتعامل مع كل فئة نفايات على حدة كما هو مطلوب تأكد من الالتزام بالتدابير الاحترازية لفيروس كوفيد-19 من قبل جميع العمال. –تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. – تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد-19 مع جميع العمال. –تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. –تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل. ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق –التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. –تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين – تقييم الممارسات الحالية ومعالجة الثغرات والمخاطر ذات الأولوية، بناءً على أي جوانب ناجحة للنظام الحالي. يجب تخطيط جميع التدابير والمرافق ضمن استراتيجية شاملة لإدارة نفايات الرعاية الصحية الخطرة. ستضمن هذه الاستراتيجية الشاملة اتباع أساليب متسقة وفعالة ومشاركة الممارسات الجيدة.	

		– توفير حاويات مخصصة وموسومة بوضوح لنفايات الرعاية الصحية الخطرة لفصلها عند المصدر وإدارة مخاطر التعرض وتأمين النفايات قبل إزالتها للمعالجة أو التخزين. – تخطيط وتصميم وبناء وتشغيل مرفق معالجة مشترك. تشمل أنواع المرافق التطهير والمعالجة الحرارية والحرق والمعالجة الكيميائية والبيولوجية. – حتى يتم إنشاء مرفق معالجة مشترك، استخدم تدابير مؤقتة لضمان التخزين الآمن والمأمون للنفايات. في بعض الحالات، سيكون الإجراء المؤقت المناسب هو دفن النفايات في خنادق عميقة (على سبيل المثال> 2 متر) في مواقع التخلص البلدية، والتأكد من تغطية الخنادق على الفور بالنفايات الصلبة البلدية الأخرى. – تنفيذ الذات المراقبة والمتابعة ومعالجة الصرف الصحي تطبيق البنود ذات العلاقة بالتعامل مع المخلفات المجتمعية الصلبة والمكونات المطلوبة من أجل تنفيذ خطة إدارة مخلفات الموقع	
طرق التغذية الريفية	**أعمال البناء** النزاع على ملكية الأرض عمالة الأطفال قد يؤثر البناء على جودة الهواء ويولد ضوضاء. ينتج هذا بشكل أساسي عن أعمال الحفر، وتصنيف الموقع، وتحميل المركبات وتفريغها، والأنشطة الأخرى المتعلقة بالبناء. النفايات الصلبة مخلفات البناء المعالم التاريخية مساحات خضراء	تأكد من أن الأرض متاحة لتنفيذ النشاط التأكد من أن الأرض مملوكة للمستفيد / المجتمع / أو الحكومة تأكد من حيازة الأرض طواعية تأكد من أن الأرض خالية من التعديات / واضعي اليد التأكد من أن مساحة الأرض لا تزيد عن 20٪ من أرض المالك. تأكد من الحصول على إجراء تنازل وعدم إثارة أي نزاع على الأرض ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق –التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة.	يشارك جميع أصحاب المصلحة الفنيين في التفتيش على ضمان الجودة مع المجتمع المحلي في القرية والإشراف العام على الصندوق الاجتماعي للتنمية

	الصرف الصحي تشوه الدرجات انسداد قنوات المياه ومسار الصرف عند تقاطعها مع الطريق. تغيير أو إتلاف الموائل الطبيعية أثناء البناء، قد يحدث التلوث من البنية التحتية ومواد البناء، وعوائق المياه السطحية الجريان وتحويلها لتسبب مخاطر الفيضانات الأخرى. تدهور موائل الحياة البرية الحالية، إدخال أي عوامل (الضوء، الأسوار، الضوضاء، الوجود البشري و / أو الحيوانات الأليفة) التي يمكن أن تعيق الأنشطة العادية للحياة البرية **التشغيل** تآكل الطريق زيادة حوادث السير انتشار فيروس كوفيد-19 مسبباً المرض	-تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين -ممارسة جيدة أثناء البناء. المعالجة السليمة للنفايات الصلبة وغيرها من المنتجات الثانوية أثناء البناء - تطبيق لوائح وإجراءات ضبط مخاطر الصحة المهنية -تطبيق تصميم مناسب لمجاري المياه الطبيعية ووضع إجراءات للحفاظ على الحياة الفطرية - تجنب إتلاف الموائل الطبيعية أثناء الإنشاءات أو تقليلها (اختيار الموقع المناسب، استخدام مواد صديقة للبيئة، تحضير المواد خارج الموقع...الخ.) - تجنب خلق حالة طرق مزدحمة وغير آمنة عند التقاطعات وفي القرى والبلدات - ممارسة جيدة في التصميم لتجنب حوادث المرور مثل انحدار منحنيات الطريق - تتضمن مكونات تقلل من الحوادث المرورية مثل قواطع السرعة وعلامات حدود السرعة - يجب أن تتضمن وثيقة المناقصة أحكاماً خاصة بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع. تأكد من الالتزام بالتدابير الاحترازية لفيروس كوفيد-19 من قبل جميع العمال. -تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. - تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد-19 مع جميع العمال. -تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. -تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل.	

تحسين الأسواق الريفية	**أعمال البناء** عمالة الأطفال قد يؤثر البناء على جودة الهواء ويولد ضوضاء. ينتج هذا بشكل أساسي عن أعمال الحفر، وتصنيف الموقع، وتحميل المركبات وتفريغها، والأنشطة الأخرى المتعلقة بالبناء. النفايات الصلبة مخلفات البناء المعالم التاريخية مساحات خضراء الصرف الصحي تشوه الدرجات انتشار فيروس كوفيد-19 مسبباً المرض **التشغيل** النفايات الصلبة والمياه العادمة من مراحيض السوق قد تسبب تلوث التربة ومصادر المياه	**أعمال البناء** ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق -التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. -تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين – الحفاظ على المعدات في حالة عمل جيدة لتقليل الانبعاثات والضوضاء، – استخدام تدابير التحكم في الغبار في الموقع، مثل رش الماء لإخماد الغبار؛ – الممارسة الجيدة المرتبطة بضمان الجودة والتفتيش الدوري للموقع – تغطية شاحنات نقل مواد البناء الهشة -الحفاظ على نظام لجمع القمامة والتخلص منها أثناء البناء – جمع مخلفات البناء ونقلها إلى الموقع المتفق عليه -يجب أن تتضمن المناقصة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بموقع معين – تطبيق لوائح وإجراءات ضبط مخاطر الصحة المهنية – ضمان الالتزام بالتدابير الاحترازية الخاصة بفيروس كوفيد-19 من قبل جميع العمال. -تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. – تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد-19 مع جميع العمال. -تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. -تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل. عملية	مجالس المقاطعات / البلدات / القرى بدعم من منظمات المجتمع المحلي والصندوق الاجتماعي للتنمية

		– فرض نظام إدارة النفايات الصلبة الذي كان يجب أن يكون قد تم تطويره من قبل مسئول تقييم الجودة في مراحل الإعداد –الحفاظ على تشغيل وصيانة مراحيض السوق بشكل جيد	
إمدادات المياه	أثناء التصميم –الصحة: مواقع تكاثر النواقل؛ –استخدام الأرض: الخلافات حول موقع المشروع المصمم على أرض مملوكة ملكية خاصة، أو مناطق مقلقة ذات اهتمام عام أو سياحي، أو مزعجة للحياة البرية...الخ. –النزاعات حول طريق مصمم من الأنابيب عبر الأراضي المملوكة ملكية خاصة –الأرض الموارد: المياه الجوفية التلوث من الحفرة المراحيض تلوث طبقة المياه الجوفية الأساسية. عمالة الأطفال أثناء البناء: – الهواء: زيادة الغبار أثناء الحفر ودفن الأنابيب. – الصحة: جمع ومعالجة والتخلص من النفايات الصلبة. انتشار فيروس كوفيد–19 مسبباً المرض – خدمات البنية التحتية: الأضرار المحتملة لأنابيب الإمداد بالمياه، الطرق المعبدة، الكابلات، الحفر الامتصاصية الموجودة، تسرب أو انفجار خزان المياه.	– شروط النظافة حول نقاط التجميع العامة رصف بلاطة خرسانية بمساحة 1 متر مربع على الأقل تحت صنابير المياه مع الصرف الصحي المناسب والسياج. –ناقش المخطط موقع مع ملاك الأراضي الحصول على موافقة. إذا لم يكن من الممكن الحصول على الأرض من خلال التبرع الطوعي بالأرض، فيجب تغيير التصميم إلى أرض مملوكة للجماعة أو أرض بها نزاعات متوقعة أقل ضع في اعتبارك إسقاط المشروع الفرعي إذا لم يتم حل المشاكل. –ناقش المخطط الطريق مع ملاك الأراضي للحصول على موافقتهم. إذا لم يكن من الممكن الحصول على الأرض من خلال التبرع الطوعي بالأرض، فيجب تغيير المسار المخطط لتجنب النزاعات. – جودة المياه الجوفية الاختبار من المصدر التنمية وفترات منتظمة. فحص التربة / الموقع قبل بناء المرحاض. أن تكون المراحيض أكثر أكثر من 50 مترا من الآبار.	الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة أخصائي بيئي والمنظمات غير الحكومية المحلية

	– الضوضاء: زيادة مستويات الضوضاء والاهتزاز – السلامة: احتمالية وقوع حوادث – ازدياد حركة المرور: انقطاع إمدادات المياه والوصول المحلي – المياه: يمكن أن تلوث مراحيض الحفرة طبقة المياه الجوفية الأساسية. الاكتشاف الأثري: ضار مهم و / أو التراث الثقافي الثمين الأمان: احتمالية وقوع حوادث أثناء العملية: – الصحة: ممكن تشكيل أحواض الصرف الصحي الراكدة التي تتكاثر بالنواقل. المياه: المياه الجوفية التلوث من مرحاض الحفرة	ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق –التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. –تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين – تطبيق لوائح وإجراءات ضبط مخاطر الصحة المهنية –التنسيق مع السلطات المحلية لتجنب أو تقليل تعطيل الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي. –إبلاغ الأسر المجاورة. حماية أعمال الحفر باستخدام سقالات التدريع المناسبة. قد يؤدي رش الماء أثناء الحفر إلى تقليل الغبار. يرتدي العمال أقنعة واقية – خذ الصحة والسلامة تدابير عند التخلص من التربة المحفورة في مكان آمن. – الصيانة والفحص المناسبين لأنابيب المياه والخزانات المجتمعية لضمان تجنب التسربات أو الأضرار وإصلاحها بسرعة إذا / عند تحديدها لمنع التمزق. –تجنب التسبب في أضرار. تخلص من جميع النفايات والأتربة في مكان آمن. إصلاح الرصيف عند الانتهاء من العمل – ضمان الالتزام بالتدابير الاحترازية الخاصة بفيروس كوفيد–19 من قبل جميع العمال. –تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. – تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد–19 مع جميع العمال.	

		–تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. –تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل. – إبلاغ المنازل المجاورة. تجنب العمل أثناء ساعات الليل. تزويد العمال ب حماية – حماية مناطق العمل مع سقالة محمولة أوراق. توفير الدعم المناسب لجوانب الخندق للحماية من الانهيار. تحسين الجاهزية من المرافق الصحية في المنطقة للتعامل معها حالات الطوارئ. تزويد العمال بملابس واقية. – إبلاغ المتضررين المنازل مقدما والحفاظ على الاضطرابات قصير قدر الإمكان تتضمن العقود أحكاماً لإيجاد فرصة. سيتم التدريب للطاقم / المشرفين، لاكتشاف الاكتشافات الأثرية المحتملة. في حالة اكتشاف محتمل، قم بالتنسيق مع قسم الآثار في وزارة الثقافة أو إحدى الجامعات المحلية للتقييم السريع والعمل حماية موقع البناء من المتسللين. تحسين جاهزية المنشآت الصحية بالمنطقة للتعامل مع الحالات الطارئة. تزويد العمال بملابس واقية. اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة النواقل (الرش بالمبيدات الحشرية،	

		استصلاح البرك الراكدة باستخدام الشباك النوافذ والأسرة، وما إلى ذلك) – جودة المياه الجوفية الاختبار في المصدر على فترات منتظمة.	
شبكات الصرف الصحي	أثناء التصميم: المياه: استخدامات الأراضي: الخلافات حول مسار مصمم الأنابيب عبر الأراضي المملوكة ملكية خاصة أثناء البناء: – الهواء: زيادة الغبار أثناء الحفر ودفن الأنابيب عمالة الأطفال – الصحة: إزالة المخلفات والتخلص منها من الحفر (الموجودة). جمع ومعالجة والتخلص من النفايات الصلبة. انتشار فيروس كوفيد-19 مسبباً المرض – خدمات البنية التحتية: تدمير محتمل من أنابيب إمدادات المياه، الطرق المعبدة والكابلات والحفر الامتصاصية الموجودة وما إلى ذلك. الضوضاء: زيادة مستويات الضوضاء والاهتزاز الصحة والسلامة المهنية حركة المرور: انقطاع إمدادات المياه والوصول المحلي – الاكتشاف الأثري: ضار مهم و / أو التراث الثقافي الثمين	التأكد من أن الأرض متاحة لتنفيذ النشاط ومملوكة للمستفيد أو تم الحصول على تنازل بالفعل وإثارة النزاع على الأرض – ناقش المخطط الطريق مع ملاك الأراضي للحصول على موافقتهم. إذا تعذر الحصول على الأرض من خلال التبرع الطوعي بالأرض، فيجب تغيير المسار المخطط لتجنب النزاعات ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق –التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. –تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين – تطبيق لوائح وإجراءات ضبط مخاطر الصحة المهنية قد يؤدي رش الماء أثناء الحفر إلى تقليل الغبار. يرتدي العمال أقنعة واقية – ضمان الالتزام بالتدابير الاحترازية الخاصة بفيروس كوفيد-19 من قبل جميع العمال. –تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. – تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد-19 مع جميع العمال. –تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. –تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل.	الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة أخصائي بيئي وكالة حماية البيئة المنظمات غير الحكومية المحلية

	الأمان: احتمالية وقوع حوادث	-تجنب التسبب في أضرار. خذ الصحة والسلامة تدابير عند هدم الحفر الامتصاصية الموجودة والتخلص من الحمأة والتربة الملوثة المحفورة. تخلص من جميع النفايات والتربة الملوثة في مكان آمن. إصلاح الرصيف عند الانتهاء من العمل - إبلا غ المنازل المجاورة. تجنب العمل أثناء ساعات الليل. - حماية مناطق العمل بواسطة سقالة محمولة أوراق. توفير الدعم المناسب لجوانب الخندق للحماية من الانهيار. تحسين جاهزية المنشآت الصحية بالمنطقة للتعامل مع الحالات الطارئة. تزويد العمال بمعدات وملابس السلامة المناسبة. إبلا غ المتضررين المنازل مقدما والحفاظ على الاضطرابات قصير قدر الإمكان. - عقود تتضمن أحكاماً لإيجاد فرصة. سيتم تدريب الطاقم / المشرفين، لاكتشاف الاكتشافات الأثرية المحتملة. في حالة اكتشاف محتمل، قم بالتنسيق مع قسم الآثار في وزارة الثقافة أو إحدى الجامعات المحلية من أجل التقييم السريع والعمل. - حماية موقع البناء من المتسللين. تحسين الجاهزية من المرافق الصحية في المنطقة للتعامل مع الحالات الطارئة.	
المدارس	أثناء التصميم:	تأكد من أن الأرض متاحة لتنفيذ النشاط التأكد من أن الأرض مملوكة للمستفيد / المجتمع / أو الحكومة	SFD / مشروع الأشغال العامة بيئي

	استخدام الأراضي: النزاعات حول موقع المشروع المصمم على أرض مملوكة للقطاع الخاص، أو مناطق مقلقة للمصلحة العامة أو السياحية أو مزعجة للحياة البرية وغيرها. الصحة: نقص أو فشل مرافق الصرف الصحي أثناء البناء: الضوضاء: زيادة مستويات الضوضاء والاهتزاز. عمالة الأطفال – الاكتشاف الأثري: التراث الثقافي الثمين. انتشار فيروس كوفيد–19 مسبباً المرض السلامة: احتمالية وقوع الحوادث / الأخطار	تأكد من حيازة الأرض طواعية تأكد من أن الأرض خالية من التعديات / واضعي اليد التأكد من أن مساحة الأرض لا تزيد عن 20٪ من أرض المالك. تأكد من الحصول على إجراء تنازل وعدم إثارة أي نزاع على الأرض أضف مرافق الصرف الصحي إلى التصميم أو قم بتحديث المرافق الحالية. إبلاغ المنازل المجاورة. تجنب العمل أثناء ساعات الليل. ضمان عمل الأطفال غير مسموح به وأن جميع العمال يبلغون من العمر 18 عاماً فما فوق –التحقق من العمر عن طريق التحقق من الهويات والمستندات الأخرى المتاحة. –تأكد من توفر سجل العمل، وجميع العمال مسجلين – سيتم التدريب للطاقم / المشرفين، لاكتشاف الإمكانات الاكتشافات الأثرية. في حدث محتمل البحث والاتصال مع أثري قسم في وزارة المواصلات أو جامعة محلية ل تقييم سريع و عمل. سيتم اتباع إجراء إيجاد فرصة	متخصص وكالة حماية البيئة المنظمات غير الحكومية المحلية

		– ضمان الالتزام بالتدابير الاحترازية الخاصة بفيروس كوفيد-19 من قبل جميع العمال. -تأكد من توفر أقنعة الوجه واستخدامها من قبل جميع العاملين. – تأكد من إجراء جلسات توعية حول فيروس كوفيد-19 مع جميع العمال. -تأكد من توافر أدوات النظافة والصابون والماء النقي وآداب النظافة. -تأكد من تطبيق التباعد الاجتماعي في موقع العمل. – حماية البناء موقع من المتسللين. توفير الدعم المناسب لجوانب الخندق للحماية من الانهيار. تحسين الجاهزية من المرافق الصحية في المنطقة للتعامل مع الحالات الطارئة. تزويد العمال بملابس واقية. – تطبيق لوائح وإجراءات ضبط مخاطر الصحة والسلامة المهنية	

الملحق 6 : خطة الإدارة البيئية والاجتماعية -مخطط تفصيلي إرشادي

يرجى الرجوع إلى المذكرة التوجيهية للمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التقييم والإدارة للحصول على معلومات إضافية.

سيتم تقديم محتوى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وفقاً لنموذج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. سيتضمن كحد أدنى العناصر التالية:

1. مقدمة: تشمل

- اسم المشروع الفرعي،
- معرّف المشروع الفرعي المشروع الفرعي؛
- قطاع الموقع ونوع المشاريع الفرعية؛
- قسم تنفيذ المشاريع الفرعية التكلفة المقدرة
- زيارة ميدانية تم إجراء الاستشارة فئة مقترحة (من A إلى D من الأقل إلى الأعلى)
- يشير الجدول إلى: التاريخ واسم الوكالة وحماية الموظفين الذين يقومون بفحص ومراجعة والموافقة على خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

2. وصف المشروع الفرعي: حلول وسط

2.1 مجال العمل

- موقع
- الاستحواذ على الأرض
- تقييد الوصول إلى الموارد والخدمات
- حساسية فيروس كوفيد-19

2.2 النوع الاجتماعي والقضايا الاجتماعية

- تشغيل الاطفال
- الجنس: عدد الأشخاص المتضررين والمحرومين من الرجال والنساء والفتيان والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة
- العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي
- حساسية الصراع وعدم إلحاق الضرر

3. الشروط الأساسية البيئية والاجتماعية: تشمل

- مقدمة
- المطر والمناخ والطقس
- جودة الهواء والضوضاء

- الوضع الحالي للمنطقة المستهدفة
- المستفيدون المستهدفون: الفئات المتأثرة والمحرومة والمهمشة والمهتمة.

4. تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: يحتوي على

- القابلية للتطبيق
- الجدارة –الأهلية
- الفحص البيئي والاجتماعي

5. خطة تحليل الأثر البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف

- تحليل الأثر البيئي والاجتماعي تدابير التخفيف المخطط لها
- خطة السلامة المهنية والصحية للتحديث وفقاً إجراءات إدارة العمل

6. خطة المراقبة البيئية والاجتماعية

- خطة المراقبة البيئية والاجتماعية (لرصد العمل اليومي) مع المخرجات والأنشطة والمؤشرات المقترحة
- الصحة والسلامة المهنية:
- يشمل جميع تدابير التخفيف المشار إليها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي

7. خطة إشراك أصحاب المصلحة والاستشارة العامة: تركز على وتقتصر على

- مقدمة
- منهجية ونهج التشاور
- مواضيع الاستشارات
- نتائج المشاورات
- استدامة المشروع الفرعي وملكية المجتمع
- خطة إشراك أصحاب المصلحة

8. آلية الاستجابة للتظلم، الحلول الوسط

- الخط الساخن
- صندوق الشكاوى
- كتيب تم توزيعه على المجتمع المحلي
- آلية معالجة الشكوى

9. المرفقات

- قائمة المراجعة البيئية والاجتماعية
- الصندوق الاجتماعي للتنمية: معايير الاستجابة البيئية والاجتماعية في مرحلة الاقتراح

- الصندوق الاجتماعي للتنمية: تقرير مرئيات العموم
- آلية معالجة شكاوى الصندوق الاجتماعي للتنمية
- آليات مشروع الأشغال العامة لإجراءات التخفيف البيئية والاجتماعية والمهنية
- استشارة عامة وإعداد تقارير لبرنامج الأشغال العامة
- آلية معالجة شكاوى مشروع الأشغال العامة

الملحق 7. إرشادات تقديم التظلمات

إرشادات حول كيفية تقديم طلب على وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و / أو وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/ أو آلية استجابة أصحاب المصلحة [لمزيد من المعلومات، قم بزيارة www.undp.or.secu.srm]

الغرض من هذا النموذج

- إذا استعملت هذا النموذج يرجى وضع إجاباتك بخط عرض لتمييز النص.
- يفضل استخدام هذا النموذج ولكنه ليس إجبارياً. ويمكن أن يؤدي دور إرشادي عند صياغة الطلب
- يوصى باستخدام هذا النموذج، ولكن ليس مطلوباً. يمكن أن يكون أيضاً بمثابة دليل عند صياغة طلب.

يقصد من هذا النموذج المساعدة في:

(1) تقديم طلب عندما حين تشعر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يمتثل لسياساته أو التزاماته الاجتماعية أو البيئية وتعتقد أنك تتعرض للأذى نتيجة لذلك. يمكن أن يبدأ هذا الطلب "مراجعة الامتثال"، وهو تحقيق مستقل تجريه وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي، داخل مكتب المراجعة والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحديد ما إذا كانت سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو التزاماته قد انتهكت ولتحديد التدابير اللازمة معالجة هذه الانتهاكات. ستتفاعل وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي معك أثناء مراجعة الامتثال لتحديد حقائق الموقف. سيتم اطلاعك على نتائج مراجعة الامتثال.

و / أو

(2) تقديم طلب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "استجابة أصحاب المصلحة" عندما تعتقد أن مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له أو قد يكون له تأثير اجتماعي أو بيئي سلبي عليك وترغب في بدء عملية تجمع المجتمعات المتضررة وأصحاب المصلحة الآخرين (على سبيل المثال، ممثلو الحكومة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما إلى ذلك) لمعالجة مخاوفك بشكل مشترك. سيقود المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية استجابة أصحاب المصلحة هذه أو يتم تيسيرها من خلال المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. سيتواصل موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معك ويتفاعلون معك كجزء من الاستجابة، سواء لتقصي الحقائق أو لتطوير الحلول. يمكن أيضاً إشراك أصحاب المصلحة الآخرين في المشروع إذا لزم الأمر.

يرجى العلم أنه من المفترض أن تتواصل مباشرة مع الممثلين الحكوميين وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولين عن المشروع إذا لم تكن فعلت ذلك قبل رفع الشكوى عبر آلية الاستجابة للأطراف المعنية التابعة للبرنامج.

السرية. إذا اخترت الدخول في عملية مراجعة الامتثال فإن ذلك الحق في الإبقاء على سرية هويتهم (ولن يعرفها سوى فريق المراجعة). وإذا اخترت آلية الاستجابة للأطراف المعنية يمكنك أن تختار أن تكون هويتك سرية أثناء فترة التحقق الأولية وتقييم قضيتك. وإذا تبين أن طلب مؤهل وأشار التقييم بضرورة تنفيذ الاستجابة، سيقوم موظف برنامج الأمم المتحدة بمناقشة الاستجابة المقترحة معك كما سيناقش كيف يمكن الحفاظ على سرية هويتك إن رغب في ذلك.

الإرشاد.

عند تقديم طلب يرجى تزويد أكبر قدر ممكن من المعلومات، وإذا قمت بإرسال نموذج مختلف بالخطأ أو تذكرت معلومات أخرى ترغب في إضافتها يمكنك ببساطة إرسال بريد الكتروني توضيحي لشرح أي تعديلات.

معلومات عنك

هل أنت...

1. شخص متأثر بمشروع يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟

ضع علامة "X" أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

2. وكيل مخول عن شخص أو مجموعة أشخاص متأثرة؟

ضع علامة "X" أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

إذا كنت وكيل مخول يرجى كتابة أسماء جميع الأشخاص الذين تمثلهم ووثائق تفويضهم لك للتصرف بالنيابة عنهم عبر إرفاق ملف أو ملفات مع هذا النموذج.

3. الاسم الأول:
4. اللقب:
5. أي معلومات تعريفية أخرى:
6. عنوان المراسلة:
7. عنوان البريد الإلكتروني:
8. رقم الهاتف (مع مفتاح البلد):
9. العنوان الخاص بك/ موقعك:
10. أقرب مدينة أو بلدة:
11. أي تعليمات إضافية حول كيفية التواصل معك:
12. البلد:

موضوع التواصل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مراجعة امتثال و / او استجابة لأطراف معنية

أمامك أربع خيارات:

- تقديم طلب لمراجعة الامتثال.
- تقديم طلب لاستجابة لأطراف معنية.
- تقديم طلب لمراجعة امتثال واستجابة لأطراف معنية.
- بيان أنك غير متأكد إذا كنت تريد مراجعة امتثال أو استجابة لأطراف معينة وأنك ترغب في أن يتم النظر في قضيتك من كلا الجانبين.

13. هل لديك تخوف أن إخفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطبيق السياسات الاجتماعية و / أو البيئية يسبب ضررا أو يمكن أن يسبب ضررا عليك أو مجتمعك؟ ضع علامة "X" أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

14. هل ترغب في الحفاظ على سرية اسمك (اسمائكم) خلال عملية مراجعة الامتثال؟

ضع علامة "X" أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

إذا كنت طالباً للسرية يرجى توضيح السبب:

15. هل ترغب في العمل مع أطراف معنية أخرى (مثل الحكومة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي...الخ.) للتوصل إلى حل مشترك للمخاوف المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية أو المخاطر التي تعتقد أنها تحدث بسبب مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟

ضع علامة "X" أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

16. هل ترغب في الحفاظ على سرية اسمك (اسمائكم) خلال تقييم طلبك من أجل الرد؟

ضع علامة "X" أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

إذا كنت طالبا للسرية يرجى توضيح السبب:

17. سيتم التعامل مع طلبات الاستجابة للأطراف المعنية عبر المكاتب القُطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا إذا ذكرت في طلبك أنك تريد التعامل عبر المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هل تريد أن يتم النظر في طلبك بواسطة المكتب الرئيسي للبرنامج؟

ضع علامة "X" أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

إذا اخترت الجواب بنعم، يرجى توضيح سبب طلبك أن يتم التعامل عبر المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

18. هل تطلب تنفيذ مراجعة امتثال واستجابة لأطراف معنية؟

ضع علامة "X" أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

19. هل أنت غير متأكد إذا كنت تريد أن تطلب مراجعة امتثال أو استجابة لأطراف معنية؟

ضع علامة "X" أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

معلومات حول مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تمتلك مخاوف بخصوصه وطبيعة مخاوفك:

20. ما هو المشروع المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي لديك مخاوف بشأنه؟ (إذا كان معلوما):

21. اسم المشروع (إذا كان معلومات):

22. يرجى تقديم وصف موجز لمخاوفك بشأن المشروع. إذا كانت لديك مخاوف بشأن فشل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الامتثال لسياساته والتزاماته الاجتماعية أو البيئية، ويمكنك تحديد هذه السياسات والالتزامات، يرجى القيام بذلك (غير مطلوب). يرجى وصف أنواع التأثيرات البيئية والاجتماعية التي قد تحدث أو حدثت نتيجة لذلك. في حالة الحاجة إلى مساحة إضافية، يرجى إرفاق أي مستندات. يمكنك الكتابة بأي لغة تختارها

23. هل ناقشت مخاوفك مع ممثلي الحكومة وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولين عن هذا المشروع؟ المنظمات غير الحكومية؟

ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

إذا كانت إجابتك بنعم، فيرجى تقديم اسم (أسماء) الأشخاص الذين ناقشت معهم مخاوفك

اسم المسؤولين الذين اتصلت بهم بالفعل بخصوص هذه المشكلة:

الاسم الأول	الكنية	العنوان / الانتماء	التاريخ المقدر للاتصال	رد من الفرد

24. هل هناك أفراد أو مجموعات أخرى تتأثر سلباً بالمشروع؟

ضع علامة "X" بجوار الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

25. يرجى تقديم أسماء و / أو وصف للأفراد أو المجموعات الأخرى التي تدعم الطلب:

الاسم الأول	الكنية	العنوان / الانتماء	معلومات للتواصل

يرجى أن ترفق برسالة بريدك الإلكتروني أي مستندات ترغب في إيصالها لوحدة الامتثال الاجتماعي والبيئية و /أو آلية الاستجابة للأطراف المعنية. إذا كان الإيميل لا يكفي لتحمل المرفقات يمكنك تقسيمها على عدة رسائل.

التسليم والدعم

لتسليم طلبك أو في حال احتجت لمساعدة يرجى إرسال رسلة إلى بريد: project.concerns@undp.org

نموذج تسجيل الشكاوى لدى مشروع الاشغال العامة

نموذج تسجيل الشكاوي لدى مشروع الاشغال العامة
رقم المشروع:.. project No..... التاريخ : Date.....
اسم المشروع: .Project Name.....
اسم الشاكي:..... Name of complainant.....
نص الشكوى:. Complaint content.....
الإجراءات المتخذة: ... Actions taken.....
تاريخ انتهاء المشكلة: .. The date of resolving the complaints.....
الملاحظات:..... Comments.....
المختص: Responsible person مدير إدارة المتابعةFollow-up department Manager
التوقيع signature : التوقيعsignature

آلية التعامل مع الشكاوى عبر الانترنت – نموذج الصندوق الاجتماعي للتنمية

[لمزيد من المعلومات قم بزيارة https://chm.sfd-yemen.org/complaint/online-form/]

نظام معالجة التظلمات للبنك الدولي

خدمة معالجة المظالم (GRS) هي وسيلة للأفراد والمجتمعات لتقديم شكاوى مباشرة إلى البنك الدولي إذا كانوا يعتقدون أن المشروع المدعوم من البنك الدولي له أو من المحتمل أن يكون له آثار سلبية عليهم أو على مجتمعهم أو بيئتهم. تعزز GRS استجابة البنك الدولي ومساءلته تجاه المجتمعات المتأثرة بالمشروع من خلال ضمان مراجعة المظالم ومعالجتها على الفور. تعالج معالجة المظالم ما معدله 125 شكوى في السنة، تغطي مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالمشروع.

تقديم شكوى

يمكن لأي فرد أو مجتمع يعتقد أن مشروعاً ممولاً من البنك الدولي له أو من المحتمل أن يؤثر سلباً عليهم، يمكنه تقديم شكوى.

تعتبر خدمة معالجة المظالم (GRS) الشكوى مقبولة عندما: -تتعلق بمشروع نشط (أي غير مغلق) يدعمه البنك -يزعم الضرر البيئي والاجتماعي الناجم أو المحتمل أن يكون ناجماً عن المشروع

109

- مقدم من مقدم شكوى، أو مجموعة من المشتكين المتأثرين مباشرة بالمشروع، أو ممثليهم المفوضين.

يجب أن تكون الشكاوى مكتوبة وموجهة إلى GRS. يمكن إرسالها بالطرق التالية: -عبر الإنترنت، قم بالوصول إلى النموذج عبر الإنترنت (DOCX) -عن طريق البريد الإلكتروني إلى grievances@worldbank.org -بالبريد الإلكتروني أو عن طريق التسليم باليد إلى مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة أو أي بنك دولي المكتب القطري -اطبع واستخدم هذا النموذج (DOCX)

المعلومات التي يجب تضمينها في الشكوى يجب أن:

- تحديد موضوع الشكوى للمشروع -تحديد التأثير (التأثيرات) السلبية للمشروع -تحديد الفرد (الأفراد) الذي قدم الشكوى -تحديد ما إذا كانت الشكوى مقدمة من قبل ممثل الشخص (الأشخاص) أو المجتمع المتضرر من المشروع -إذا تم تقديم الشكوى من قبل ممثل، فقم بتضمين الاسم والتوقيع وتفاصيل الاتصال وإثبات خطي لسلطة الممثل.

الأدلة الداعمة ليست ضرورية ولكنها قد تكون مفيدة في مراجعة وحل الشكوى. قد تتضمن الشكوى أيضاً اقتراحات حول الكيفية التي يعتقد بها الأفراد أنه يمكن حل الشكوى. سيتم التعامل مع جميع الشكاوى على أنها سرية. لن تكشف خدمة معالجة المظالم (GRS)عن أي بيانات شخصية قد تكشف عن هوية المشتكين دون موافقتهم.

الملحق8 : إطار عمل الصحة والسلامة المهنية ومجموعة أدوات الصحة والسلامة المهنية

(مرفق منفصل)

الملحق9 : إطار عمل حساسية النزاع للمشروع: سيتم تحديث إطار عمل حساسية النزاع الجديد لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

(مرفق منفصل)

الملحق10 : خطة إشراك أصحاب المصلحة

(مرفق منفصل)

الملحق11 : إجراءات إدارة العمل

(مرفق منفصل)

الملحق12 : خطة الالتزام البيئي والاجتماعي

(مرفق منفصل)

الملحق13 : خطة النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

(مرفق منفصل)

الملحق14 : الدليل التشغيلي لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

(مرفق منفصل)

الملحق15 : نظام الإدارة البيئة والاجتماعية ل لبرنامج ضمان التمويلات اليمني

(مرفق منفصل)

***